

مَنْزِلُ الْمَنْزِلِ

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

لَأَبِي الْبَرَكَاتِ حَافِظِ الدِّينِ الْخَنْفِيَّ النَّسَافِيَّ
(المتوفى ٧١٠ هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور أحمد عبد الحليم عبد الرحمن السعدي

أستاذ أصول الفقه في الجامعة الإسلامية
عميد كلية المعارف الجامعة الأهلية
الرياض - أستراليا

دار سعيد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا إلى الصُّراط المستقيم والصلاة على من اختص بالخلق العظيم
وعلى آله الذين قاموا بنصرة الدين القويم.

مبحث أصول الشرع

اعلم أن أصول الشرع ثلاثة:
الكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، والأصل الرابع القياس^(١).

مبحث الكتاب

أما الكتاب:
فالقرآن المنزَّل على الرسول، عليه الصَّلَاة والسَّلَام^(٢)، والمكتوب في

(١) أفرد القياس بقوله والأصل الرابع؛ لأنه مستنبط من الثلاثة، فمثال استنباطه من الكتاب قوله تعالى: (ولا تقربوهن حتى يطهرن) فإن حرمة القربان الأذى وهي موجودة في اللواط قياساً عليها. ومثال استنباطه من السنة قوله عليه الصلاة والسلام: «الهره ليست بنجسة لأنها من الطوافين» فإذا عرفت العلة وهي الطواف قسنا عليها كل سواكن البيوت، ومثال استنباطه من الإجماع هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة قياساً على الوطء الحلال؛ لأن العلة فيهما موجودة وهي الجزئية وهي الغيرة والقطعية.

(٢) في ب (صلى الله عليه وسلم) وهي ساقطة من ج .

المصاحف^(١) المنقول عنه نقلاً متواتراً^(٢) بلا شبهة^(٣)، وهو اسم للنظم والمعنى جميعاً^(٤).
وإنما تعرف^(٥) أحكام الشرع بمعرفة أقسامهما^(٦)، وذلك أربعة:

أقسام اللفظ والمعنى:

الأول: في وجوه النظم صيغة^(٧)، ولغة، وهي^(٨) أربعة أيضاً^(٩):

الخاص، والعام، والمشارك، [ج ١] والمؤول.

والثاني: في وجوه البيان بذلك النظم، وهي^(١٠) أربعة أيضاً:

الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

ولهذه الأربعة، أربعة أخرى^(١١) تقابلها وهي^(١٢):

الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.

والثالث: [في وجوه استعمال ذلك النظم، وهي أربعة أيضاً]^(١٣):

الحقيقة والمجاز، والصريح، والكناية.

والرابع: في معرفة وجوه الوقوف على المراد^(١٤) والمعاني [أ ١]، وهي أربعة أيضاً:

(١) خرج المنسوخ تلاوته مثال ذلك «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة».

(٢) خرج المنقول بالآحاد كقراءة أبي بن كعب ؓ: (فعدة من أيام متتابعات).

(٣) خرج المنقول بالشهرة كقراءة عبد الله بن مسعود ؓ: (فاقطعوا أيماهما)؛ لأنه آحاد الأصل.

(٤) لفظ (جميعاً) ساقط من أ و ب.

(٥) في ب و ج (يعرف).

(٦) في أ (أقسامهما) أي: اللفظ والمعنى.

(٧) أي: هيئة كما في: (ضرب) فالفهوم من حروفه نفس الضرب ومن هيئة وقوعه في الماضي.

(٨) في ب (وهو).

(٩) لفظ (أيضاً) ساقط من أ و ج.

(١٠) في ب (وهو).

(١١) لفظ (أخرى) ساقط من ب.

(١٢) في ب (وهو).

(١٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١٤) أي: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى.

الاستدلال^(١) بعبارة النص، وبإشارته^(٢)، وبدلالته^(٣)، وباقتضائه^(٤).
وبعد معرفة هذه الأقسام، قسم خامس يشمل الكل وهو أربعة أيضاً:
معرفة مواضعها^(٥)، وترتيبها^(٦)، ومعانيها^(٧)، وأحكامها^(٨) [ب ١].

مبحث الخاص

أمّا الخاص:

فكلُّ لفظ^(٩) وُضِعَ^(١٠) لمعنى^(١١) معلوم^(١٢) على الانفراد^(١٣).

أقسام الخاص:

وهو إمّا أن يكون خصوص الجنس، أو خصوص النوع، أو خصوص الشخص.
كإنسان، ورجل، وزيد^(١٤).

-
- (١) في ج (استدلال) .
 - (٢) في أ (وإشارته) .
 - (٣) أي: بمفهومه اللغوي .
 - (٤) لفظ (باقتضائه) مكرر في ب أي: بدلالته الشرعية .
 - (٥) أي: من أين اشتقت .
 - (٦) أي: معرفة الراجع والمرجوح .
 - (٧) أي: معرفة المفهوم منها .
 - (٨) أي: معرفة القطعي والظني منها .
 - (٩) فهو كالجنس دخل تحته المهملات والمستعملات .
 - (١٠) لفظ (وضع) ساقط من أ .
 - (١١) خرج المهملات .
 - (١٢) خرج العام .
 - (١٣) خرج المجمل والمؤول ؛ لأن معناه غير معلوم يقيناً .
 - (١٤) لفظ (زيد) ساقط من ج .

وحكمه^(١):

أن يتناول الخصوص قطعاً.

ولا يحتمل البيان^(٢) لكونه بيناً.

فلا يجوز إلحاق التعديل^(٣) بأمر الركوع والسجود^(٤) على سبيل الفرض^(٥)، وبطل

(١) في أ (وحكمها).

(٢) أي: لا يحتاج إلى تفسير لانقطاع إرادة الغير منه.

(٣) المراد بالتعديل الطمأنينة الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث الأعرابي: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً» ونصه: عن أبي هريرة ؓ: أن رسول الله ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلّى فسلم على النبي ﷺ فرد وقال: ارجع فصل فإنك لم تصل، فرجع يصلي كما صلى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال: ارجع فصل فإنك لم تصل ثلاثاً فقال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني فقال: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع حتى تعدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وافعل ذلك في صلاتك» رواه البخاري ١٩٣/١ - ١٩٤ كتاب الصلاة، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها، وما يتخافت، والترمذي ١٠٣/٢ الجامع لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى ٢٧٩ هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر دار الكتب العلمية - بيروت، ثم ٣٠٣ كتاب الصلاة، باب ما جاء في وصف الصلاة، وأبو داود ٢٢٦/١، رقم ٨٨٦ كتاب الصلاة، باب من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، في سنن أبي داود سليمان بن الأشعث المتوفى سنة ٢٧٥ هـ طبعة دار إحياء السنة بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٤) وهو قوله تعالى: (اركعوا واسجدوا) الحج ٧٧.

(٥) وعن قال بذلك مالك، والشافعي، والحنابلة، وأبو يوسف ينظر: الخرشبي على مختصر سيدي خليل وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي ٢٧٤/١، دار صادر، بيروت، شرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيوي: ابن الهمام على الهداية شرح بداية المبتدي لأبي بكر المرغيناني ٣٠٠/١، والمجموع شرح المذهب للإمام شرف الدين بن يحيى النووي ١٢٦/٤، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، والمدونة الكبرى للإمام مالك برواية الإمام سحنون بن سعيد الكوفي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم ٧١/١ طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ط ١، المغني والشرح الكبير على متن المقفّع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للإمامين موفق الدين، وشمس الدين ابن قدامة ٥٧٧/١.

شرط الولاية^(١) [ج ٢]، والترتيب^(٢)، والتسمية^(٣)، والنية^(٤) في آية الوضوء^(٥) والطهارة في^(٦) آية الطواف^(٧)، والتأويل^(٨) في آية التبرص^(٩)، ومحلية الزوج الثاني^(١٠)

(١) في أ (الولاية) وهو التابع في الوضوء، ومن قال بذلك: مالك واحد وهو أحد قولي الإمام الشافعي والأوزاعي وقتادة ينظر: المغني والشرح الكبير على متن المقنع ١/١٥٠، المجموع ١/٤٥١ وما بعدها، الخرشي على مختصر سيدي خليل ١/١٢١، مسائل من الفقه المقارن ١/١٠١-١٠٢.

(٢) وبه قال أحمد في رواية عنه، والشافعي، وأبو ثور، وأبو عبيدة، وإسحاق، والنخعي، المغني ١/٤٩، والمجموع ١/٤٤١.

(٣) ومن قال بذلك أحمد في رواية عنه، وأبو بكر والحسن وإسحاق، المغني ١/١١٤، المجموع ١/٣٤٥، فتح القدير ١/٣٤، مسائل من الفقه المقارن ١/٩٦ وما بعدها.

(٤) وبها قال ربيعة ومالك والشافعي والليث وإسحاق وأبو عبيدة وابن المنذر المغني ١/١٢١، المجموع ١/٣١١، والخرشي ١/١٢٨-١٢٩، فتح القدير ١/٣٢، مسائل من الفقه المقارن ١/٦٦ وما بعدها.

(٥) وهو قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) المائدة ٦، فالغسل والمسح خاصان ومعناها معروف وهو الإسالة والإصابة فاشتراط الترتيب والنية وغيرهما يكون زيادة على النص ونسخاً فيبطلان.

(٦) لفظ (في) مكرر في أ.

(٧) وهي قوله تعالى: (وليطوفوا بالبيت العتيق) الحج ٢٩.

(٨) أي: بطل التأويل وهو قول للشافعي رحمه الله تعالى بتأويله القراء في آية التبرص؛ لأن الطلاق المشروع في الطهر، والثلاث خاص بعدد معلوم وحمله على الأطهار يلزم الزيادة أو النقص فيبطل موجب الخاص، ينظر: الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي مع مختصر المزني دار الفكر، بيروت، ط ١٤٠١-١٩٨٠ ٥/٢٢٤، وبدائع الصنائع ٣/١٩٣.

(٩) وهي قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء).

(١٠) ينظر: الخلاف في بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء المتوفى سنة ٥٨٧ هـ دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٤٠٦-١٩٨٦ م ٣/١٨٧-١٨٨، الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط ٣، دار الكتب المصرية، سنة ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧ م ٣/١٤٧-١٤٨.

بحديث العسيلة^(١)، لا بقوله تعالى ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾^(٢).
وبطلان العصمة عن المسروق^(٣)، بقوله تعالى ﴿جَزَاءُ﴾^(٤) لا بقوله
تعالى^(٥): ﴿فَاقْطِعُوا﴾^(٦).
ولذلك^(٧) صح إيقاع الطلاق بعد الخلع^(٨)، ووجب مهر المثل بنفس العقد في
المفوضة^(٩) وكان المهر مقدراً شرعاً غير مضاف إلى العبد.
وعملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ﴾^(١٠)، ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾^(١١)،

(١) عن عائشة (رضي الله عنها) جاءت امرأة رفاعة القرطبي النبي ﷺ فقالت كنت عند رفاعة فطلقني فأبى طلاقي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير إنما معه مثل هدبة الثوب «فقال: أتريدين أن ترجعي إلى رفاعه؟ لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» رواه البخاري واللفظ له ٢٢٠/٣ باب شهادة المختبي، مسلم، رقم ١٤٣٣ كتاب النكاح باب لا تحل للمطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره وبطأها، والترمذي ٤٢٦/٣، ١١١٨ باب النكاح، ما جاء فيمن يطلق امرأته فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها.

(٢) (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) البقرة ٢٣٠.

(٣) أي: إن القطع مع ضمان المسروق لا يجتمعان سواء استهلكه أو هلك في يده على ظاهر الرواية، وهو أيراد على قول للشافعي إذ إنه يقول بالجمع بينهما، أعني القطع والضمان، لأن الله تعالى أمر بالقطع ولم ينف الضمان لا صراحة ولا دلالة فلا يقول ببطلانه، ينظر: الأم ١٦٤/٦، بدائع الصنائع ٨٤/٧.

(٤) لفظ (تعالى) ساقط من أ.

(٥) أي: إن بطلانه بقوله (جزاء) وهو مطلق وإذا أطلق أريد به ما يجب حقاً لله تعالى وهو الاستيفاء بالقطع لما وجب بالهتك وبذلك لا يجب عليه شيء آخر في القضاء.

(٦) لفظ (تعالى) ساقط من أ و ب.

(٧) (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم) المائدة ٣٨.
(٨) في أ (كذلك).

(٩) وهو رأي: للشافعي رحمه الله؛ لأنه لا يوقع الطلاق في عدة المخلوعة، الأم ٢١٣/٥.

(١٠) بكسر الواو وهي التي لم يسم لها مهر عند العقد كأنها فوضت تقدير المهر لوليها وافتحتها هي التي فوضها وليها لزوجها بلا مهر. التعريفات للمرجاني ص ٢٢٣.

(١١) البقرة ٢٣٠.

(١٢) النساء ٢٤.

﴿قَدْ عَلَيْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ﴾^(١) [٢١].

مبحث الأمر

ومنه^(٢) الأمر:

وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء: افعل.

ويختص مراده بصفة لازمة حتى لا يكون الفعل^(٣) موجباً [ب ٢] خلافاً للبعض^(٤) من^(٥) أصحاب الشافعي^(٦) [رحمهم الله]^(٧) للمنع من^(٨) الوصال^(٩)، وخلع النعال^(١٠).

(١) الأحزاب ٥٠ .

(٢) أي: من الخاص لأنه وضع لمعنى خاص وهو طلب الفعل.

(٣) أي: فعل النبي ﷺ ليس موجباً .

(٤) في ب وج (لبعض) .

(٥) لفظ (من) ساقط من ج .

(٦) وهم من متأخري الشافعية ينظر: إرشاد الفحول ص ٣٨ .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من ب وج .

(٨) في أ وج (عن) .

(٩) وهي أن الصائم لا يفطر عند دخول ليلة اليوم الأول بل يفطر بغروب شمس النهار الثاني وقد

ورد ذلك في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ واصل فواصل

الناس فشق عليهم فنهاهم، قالوا: انك تواصل قال: لست كهيتكم إني أظل أطعم وأسقي»

البخاري ٣/ ٣٧ باب بركة السحور من غير إيجاب، ومسلم ٢/ ٧٧٤، رقم ١١٠٢ باب النهي

عن الوصال في الصوم.

(١٠) وخلع النعال يعلله الحديث المروي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: «كان سيدنا

رسول الله صلى الله عليه وسلم» يصلي بأصحابه في نعليه، إذ خلعهما فوضعها عن يساره، فلما

رأى ذلك الصحابة القوا نعالهم فلما قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاته قال: مال

حكمكم على خلع نعالكم؟ قالوا: رأيناك خلعت فخلعنا، فقال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم

ووسلم - أن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قدراً، وقال: «إذا جاء أحدكم المسجد فلينظر فإن رأى

في نعليه قدراً أو أذى فليمسحه، وليصل فيهما» أخرجه أبو داود ١/ ١٧٥ رقم ٦٥ كتاب=

والجوب متعين بقوله عليه الصّلاة والسلام^(١): «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٢).
وسمي الفعل به^(٣) لأنه^(٤) سببه، وموجبه الوجوب^(٥)، لا الندب والإباحة،
والتوقف، سواء^(٦) كان [ج ٣] بعد الحظر أو قبله^(٧) لانتفاء الخيرة عن المأمور بالأمر
بالنص^(٨)، واستحقاق الوعيد لتاركه^(٩)، ودلالة الإجماع، والمعقول .
وإذا أريد به الإباحة، أو الندب : ففيل^(١٠):

= الصلاة باب الصلاة في النعل، وأخرجه أحمد في المسند لأبي عبد الله أحمد بن حنبل المتوفي سنة
٢٤١هـ والقاهرة المطبعة الميمنية ١٨٩٦م / ٣ / ٢٠ / ٩٢، والدارمي أبو محمد عبد الله بن عبد
الرحمن الدارمي المتوفي سنة ٢٥٥هـ طبعة شركة الطباعة الفنية المتحدة رقم ١٣٨٥، وابن
خزيمة في صحيحه وهو القسم الذي تم العثور عليه حتى الآن طبعه المكتبة الإسلامية - تحقيق
الدكتور مصطفى الأعظمي رقم ١٠١٧

- (١) في ج (-عليه السلام-) وكلتاها ساقطتان من أ.
- (٢) وهو مروي عن مالك بن الحويرث مرفوعاً «صلوا كما رأيتموني أصلي»، رواه البخاري ١/ ١٦٢
كتاب الصلاة باب الأذان للمسافر.
- (٣) أي: سمي الفعل أمراً.
- (٤) في أ (لأن) أي: لأن الأمر هو سبب الفعل فأطلق، السبب على المسبب من باب المجاز المرسل.
- (٥) لفظ (الوجوب) ساقط.
- (٦) في أ (مثل).
- (٧) فمثال ذلك قوله تعالى: «فإذا انسلخ الشهر الحرم فاقتلوا المشركين كافة» بعد تحريم القتال،
وقوله تعالى: (وإذا حللتم فاصطادوا) بعد المنع من الصيد وقت الإحرام. وقوله تعالى: (فإذا
تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله) بعد آية المنع من قربان الحائض البقرة ٢٢٢.
- (٨) وهو قوله تعالى: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة)
الأحزاب ٣٦.
- (٩) وهو قوله تعالى: (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) النور
٦٣ أي: عن أمر الرسول عليه الصلاة والسلام.
- (١٠) منهم أبو هاشم، وعامة المعتزلة، وجماعة من الفقهاء ورواية عن الشافعي، إلا أنني لم أعثر إلا
على ما ذهب إليه عبد العزيز البخاري في كشف الأسرار ١/ ١١٩ - ١٢٠ قائلًا: (وإذا أريد
به الإباحة فقد ذكر عبد القاهر البغدادي في أصوله أن المباح غير مأمور به عند جمهور الأمة
سوى طائفة من المعتزلة البغدادية وهذا قول شاذ خارج عن الإجماع) إرشاد الفحول ص ٩٤.

إنه حقيقة لأنه بعضه^(١). وقيل^(٢): لا ... لأنه جاز^(٣) أصله.

الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا يقتضي التكرار، ولا يحتمله سواء كان معلقاً^(٤) بالشرط^(٥)، أو مخصوصاً بالوصف^(٦)، أو لم يكن، لكنه يقع على أقل جنسه، ويحتمل كله.

حتى إذا قال لها: طَلَّقِي نفسك أنه^(٧) يقع على [أقل جنسه وهي]^(٨) الواحدة إلا أن ينوي الثلاث.

ولا تعمل نية الشتين إلا أن تكون المرأة أمة؛ لأن صيغة الأمر مختصرة من طلب الفعل بالمصدر^(٩) الذي هو فرد^(١٠).

ومعنى التَّوَحَّد مراعى^(١١) في ألفاظ الوجدان^(١٢) وذلك بالفردية، والجنسية^(١٣) [٣١]، والمثنى بمعزل منهما^(١٤) وما تكرر من العبادات قياساً بها^(١٥) لا بالأوامر.

(١) أي: الإباحة والندب جزء من الوجوب، لأن فعل الواجب مباح ومندوب فعله من باب أولى.

(٢) ومن قال بذلك الكرخي، والجصاص ينظر: شرح المنار وحواشيه لابن ملك ١/ ١٣٣.

(٣) وهنا جاز بمعنى انتقل؛ أي: انتقل من الحقيقة إلى المجاز.

(٤) في أ (مطلق).

(٥) كقوله تعالى: (وان كنتم جنباً فاطهروا) المائدة ٦.

(٦) كقوله تعالى: (أقم الصلاة لدلوك الشمس) الإسراء ٨٧.

(٧) لفظ (إنه) ساقط من أ.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وب.

(٩) في أ (من المصدر).

(١٠) في أ (الفرد).

(١١) في أ (مراعاة).

(١٢) الوجدان جمع واحد وهنا يراد المفرد لا المثنى ولا الجمع.

(١٣) في أ (جنسه).

(١٤) في أ (منها).

(١٥) لفظ (بها) ساقط من أ.

وعند الشافعي^(١) رحمه^(٢) (الله تعالى) لما احتتمل التكرار تملك المرأة^(٣) أن تطلق نفسها^(٤) [ج ٤] ثنتين إذا نوى الزوج.

وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر، ولا يحتمل العدد حتى لا يراد بأية السرقة [ب ٣] إلا سرقة واحدة، وبالفعل الواحد لا تقطع إلا يد واحدة.

حُكْمُ الْأَمْرِ:

وحكم الأمر^(٥) نوعان: أداء: وهو تسليم عين الواجب^(٦) بالأمر.

وقضاء: وهو تسليم مثل الواجب به^(٧).

ويستعمل أحدهما مكان الآخر مجازاً^(٨)، حتى يجوز الأداء بنية القضاء وبالعكس؛

[لوجود تسليم الواجب فيهما]^(٩).

والقضاء يجب به الأداء عند المحققين^(١٠)، خلافاً للبعض^(١١)، وفيما إذا نذر أن

(١) وهو أشهر من أن يعرف، فهو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ابن شافع ينسب إلى هاشم بن المطلب جد النبي ﷺ، ولد بغزة عام ١٥٠ هـ تلقى العلم من الإمام مالك رحمه الله تعالى ومن مشايخ اليمن والعراق حيث ظهر مذهبه القديم ثم رحل إلى مصر حيث مذهبه الجديد أول من أملى هذا العلم توفي رحمه الله تعالى، بمصر، ودفن بالقرافة الصغرى ٢٠٢ هـ. انظر الفتح المبين ١/ ١٢٧.

(٢) لفظ (رحمه) ساقط من ب وج.

(٣) لفظ (المرأة) ساقط من ب وج ينظر: الخلاف البحر المحيط ٢/ ٢٨٥ وما بعدها.

(٤) لفظ (نفسها) ساقط من أ.

(٥) الأمر بمعنى المأمور به أي: الواجب بالأمر.

(٦) وهو أفعال الجوارح.

(٧) لفظ (به) ساقط من ب.

(٨) لفظ (مجازاً) ساقط من ب.

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١٠) يقصد بهم المحققون من الحنفية وبعض الشافعية، ينظر: أصول السرخسي ١/ ٤٥-٤٦،

تقويم الأدلة لأبي زيد الديوي، كشف الأسرار ١/ ١٣٩، تيسير التحرير ٢/ ١٩٩ ينظر: حاشية

الأصول لابن ملك ١/ ١٥٥.

(١١) من العراقيين وعامة الشافعية حيث قالوا القضاء يجب بأمر جديد لاحق، حاشية الأصول=

يعتكف رمضان، فصام^(١)، ولم يعتكف.

إنما وجب القضاء بصوم مقصود^(٢)؛ لعود^(٣) شرطه إلى الكمال لا لأن القضاء وجب بسبب آخر.

والأداء أنواع:

كامل، وقاصر، وما هو شبيه بالقضاء، كالصلاة بجماعة^(٤)، والصلاة منفرداً^(٥)، وفعل اللاحق^(٦) بعد فراغ الإمام [ج ٥] حتى لا يتغير فرضه بنية الإقامة^(٧)، ومنها^(٨) رد عين المغصوب^(٩)، ورده^(١٠) مشغولاً بالجناية^(١١)، وإمهار عبد غيره، وتسليمه بعد الشراء^(١٢) [أ ٤] حتى تجبر المرأة^(١٣) على القبول، وينفذ إعتاقه فيه دون إعتاقها.

= لابن ملك ١ / ١٥٥، المحصول ج ١ ق ٢ / ٢٤٢، والمنخول ص ١٢٠، والمستصفى ١١ / ٢.

(١) في أ (فصامه).

(٢) في ج (معقود).

(٣) في أ (يعود).

(٤) وهو مثال للأداء الكامل.

(٥) وهو مثال للأداء القاصر؛ لعدم المرغوب فيه وهو الجماعة.

(٦) وهو مثال للشبيه بالقضاء، واللاحق من أدرك أول الصلاة وفاته الباقي، كمن نام خلف الإمام

ولم ينتبه إلا بعد فراغ الإمام، أو نام عن ركعة، أو سبقه الحدث وسبقه الإمام بركعة فهو يؤديها

بعد جلوس الإمام للشهادة الأخير من دون قراءة فهو لاحق ليس مدركاً ولا مسبوقاً فهو مؤد

لبقاء الوقت أداء يشبه القضاء لفوات التزامه مع الإمام.

(٧) فيما لو كان مسافراً.

(٨) أي: من أن أنواع الأداء في حقوق العباد.

(٩) وهو أداء كامل.

(١٠) أي: المغصوب.

(١١) أداء قاصر.

(١٢) وهو أداء شبيه بالقضاء.

(١٣) لفظ (المرأة) ساقط من أ وج.

أنواع القضاء:

والقضاء أنواع أيضاً: بمثل معقول^(١)، وبمثل غير معقول.

وهو بمعنى^(٢) الأداء، كالصوم للصوم^(٣)، والفدية له^(٤)، وقضاء تكبيرات العيد في الركوع^(٥)، ووجوب الفدية في الصلاة للاحتياط^(٦)، كالتصدق بالقيمة^(٧) عند فوات أيام التضحية.

ومنها^(٨) ضمان المغصوب بالمثل^(٩) [ب؛] وهو السابق^(١٠)، أو بالقيمة^(١١)، وضمان النفس والأطراف بالمال^(١٢)، وأداء القيمة فيما^(١٣) إذا تزوج على عبد بغير عينه حتى تجبر على القبول كما لو أتاها بالمسمى، وعن هذا^(١٤) قال أبو حنيفة^(١٥) رحمه الله في القطع ثم

(١) وهو أن تعقل فيه المائلة .

(٢) في أ (معنى) .

(٣) لفظ (لصوم) ساقط من أ .

(٤) أي: للصوم إذ لا تعقل المائلة بينهما، وهنا الأمثلة جاءت على شكل لف ونشر مرتب .

(٥) لأنه مدرك للإمام فيه ما دام راعياً لشبه الركوع للقيام حقيقة، وحكماً؛ لأنه مدرك للإمام في الركوع فهو مدرك للركعة .

(٦) في أ (احتياط) .

(٧) أي: كما وجب التصديق بقيمة الشاة المشتراة للأضحية إن استهلك وبعينها إن لم تستهلك عند فوات أيام التضحية بطريق الاحتياط .

(٨) أي: من أنواع القضاء في حقوق العباد .

(٩) أي: القضاء بمثل معقول .

(١٠) أي: الكامل .

(١١) وهو القاصر، والموزون، والمكيل، والعددي المتقارب مثلي، وغير ذلك قيمي .

(١٢) وهو القضاء بمثل غير المعقول إذ لا مماثلة بين الأيدي والمال .

(١٣) وهو قضاء يشبه الأداء .

(١٤) أي: لأجل أن المثل الكامل سابق على القاصر .

(١٥) وهو أشهر من أن يعرف، فهو الإمام الأعظم أبو حنيفة - النعمان بن ثابت، أحد أئمة المذاهب الأربعة عند أهل السنة، ولد على الأشهر سنة ٨٠ هـ، وتوفي ببغداد ١٥٠ هـ - ٨٦٧ م، ودفن في

الجانب الشرقي من بغداد بمدينة الأعظمية. ينظر: الأعلام ٩ / ٤ .

(١٦) لفظ رحمه الله ساقط من أ .

القتل عمداً^(١) فللولي^(٢) فعلهما^(٣) وخالفاه^(٤) في الأول^(٥). [ج ٦]

ولا يضمن المثل بالقيمة إذا انقطع المثل الا يوم الخصومة.

وقلنا^(٦): المنافع لا تضمن^(٧) بالإتلاف^(٨)، والقصاص لا يضمن بقتل القاتل^(٩)،

وملك النكاح لا يضمن بالشهادة بالطلاق بعد الدخول.

ولا بد به من صفة الحُسن ضرورة أن الأمر حكيم، وهو^(١٠):

١ - إمّا أن يكون لعينه:

وهو إمّا أن^(١١) لا يقبل السقوط، أو يقبله، أو يكون ملحقاً بهذا القسم لكنه مشابه

لما حسن لمعنى في غيره، كالتصديق^(١٢)، والصلاة^(١٣)، والزكاة^(١٤).

(١) لفظ (عمداً) ساقط من ب.

(٢) في أ وج (للولي).

(٣) في أ وج (فعلها) أي: القطع والقتل، وهو الكامل، أو القتل بلا قطع وهو القاصر ينظر: بدائع الصنائع ٩٣/٧.

(٤) في أ (خالفاه) أي: أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٥) في ج (الأول) أي: القطع والقتل، فعينا القتل بدائع الصنائع ٩٣/٧.

(٦) هذا ليس معطوفاً على قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - بل إنما يتفرع ضمان العدوان من حيث اعتماد القيمة أو المماثلة الكاملة.

(٧) هنا زيادة كلمة (إلا) في النسخ والأصح حذفها.

(٨) لأن الضمان بالمثل، ولا مماثلة بين العين والمنفعة إلا في ثلاث (الوقف، ومال اليتيم، والمعد للاستغلال).

(٩) وذلك لأن ملك القصاص ليس بهال حتى يماثله المال.

(١٠) أي: الحُسن.

(١١) لفظ (إن) ساقط من أ.

(١٢) لفظ (كالتصديق) ساقط من ب، وهو مثال لما هو حسن لعينه إذ لا يقبل لسقوطه أصلاً ووصفاً؛ لأنه لو تبدل أصبح كفراً، ومثال، يقبل السقوط وصفاً لا أصلاً كالإقرار بالله فإن وصفه ساقط في حالة الإكراه.

(١٣) مثال لما يقبل السقوط أصلاً ووصفاً بعذر كالحيض، ووصفاً لا أصلاً كالصلاة في الأوقات المكروهة.

(١٤) مثال كما هو ملحق به أي: لعينه.

٢- أو لغيره^(١):

وهو^(٢) إما أن لا يتأدى^(٣) [أ٥] بنفس المأمور به، أو يتأدى، أو يكون حسناً لحسن في شرطه بعد ما كان حسناً لمعنى في نفسه، أو ملحقاً به، كالوضوء^(٤)، والجهاد^(٥).

القدرة التي يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه:

والقدرة التي يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه، وهي^(٦) نوعان^(٧):

١- مطلق:

وهو أدنى ما يتمكن به المأمور من أداء ما لزمه [ج٧]، وهو شرط في أداء كل أمر، والشرط توهمه [ب٥] لا حقيقته حتى إذا بلغ الصبي، أو أسلم الكافر، أو طهرت الحائض في آخر الوقت لزمهم^(٨) الصلاة لتوهم^(٩) الامتداد في الوقت بوقوف^(١٠) الشمس.

٢- كامل^(١١):

وهو القدرة^(١٢)، الميسرة، للأداء^(١٣)، ودوام القدرة شرط لدوام^(١٤) الواجب^(١٥)

(١) لفظ (لغيره) ساقط من ب .

(٢) أي: الحسن لغيره .

(٣) هنا زيادة لفظ (إما) .

(٤) وهو مثال لما يتأدى به بل بفعل مقصود؛ لأن حسنه للتوصل إلى الصلاة .

(٥) وهو مثال لما يتأدى به ؛ لإقامة حدود الله؛ لأن حسنه إعلاء لكلمة الله تعالى .

(٦) في أ (وهو) أي: مطلق القدرة.

(٧) في ب وج (بزمان).

(٨) في ب وج (لزمه).

(٩) في أ (لتوفي).

(١٠) في أ وج (يوقف).

(١١) في ب (كاملاً).

(١٢) في ب (قدره).

(١٣) في أ (لأداء) أي: الموجبة لتيسير الأداء على المكلف .

(١٤) في أ (الدوام).

(١٥) في أ (الوجوب).

حتى بطلت^(١) الزكاة، والعشر^(٢)، والخراج^(٣) بهلاك المال، بخلاف الأولى^(٤) حتى لا يسقط الحج، وصدقة الفطر بهلاك المال^(٥).

وهل تثبت^(٦) صفة الجواز للمأمور به إذا أتى به؟

قال^(٧) بعض المتكلمين^(٨): لا تثبت^(٩)!

والصحيح عند بعض الفقهاء^(١٠) أنه تثبت به صفة الجواز، وانتفاء الكراهة، وإذا

عدم صفة الوجوب للمأمور به لا تبقى^(١١) صفة^(١٢) الجواز عندنا خلافاً للشافعي^(١٣)

(١) في ب وج (يبطل).

(٢) وهي الرسوم التي تؤخذ على أموال وعروض التجارة التي يمر بها أصحابها على ثغور الإسلام، ينظر: كتاب الخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى (١١٣هـ-١٨٢هـ) تحقيق د. محمد إبراهيم البنا دار الاعتصام هامش ص ٣١.

(٣) وهو نوعان: مقاسمة ويكون جزءاً شائعاً كالخمس، ووظيفه وهو يتعلق ويجب في الذمة بالتمكن من الزراعة ينظر: مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر للمحقق عبد الرحمن بن محمد سلمان المعروف بداماد أفندي ١/٦٦٦.

(٤) في أ (الأول) أي: القدرة الممكنة.

(٥) يعد وجوبها، لوجوبها بقدرة ممكنة، وهي القدرة على أن يمشي، ويكتسب، ويمتلك نصف صاع.

(٦) في أ (يثبت).

(٧) في ج (فقال).

(٨) وهو القاضي عبد الجبار ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي ت ٤٣٦ هـ (١٠٤٤ م) تقديم الشيخ خليل الحسن، عباس أحمد الباز، مكة ١/٩٠ والأحكام للآمدي ٢/٢٥٦ والمحصل ج ١ ق ٣/٤١٥.

(٩) لفظ (ثبت) ساقط من ب، وفي أ وج (يثبت) والأصح (تثبت).

(١٠) لم أعثر على قائل هذا القول فيما توافر لديّ عليه من مصادر.

(١١) في أ وج (لا يبقى).

(١٢) في أ (صح).

(١٣) وثمرته خلافهم في مسألة صوم يوم عاشوراء كان واجباً فنسخ الوجوب فعند الحنفية نسخ الصوم أصلاً، أما عند الشافعية نسخ الوجوب وبقي الجواز، ينظر: حاشية العلامة البناي على =

أنواع الأمر من حيث التقيد بالوقت^(٢) وعدمه:

والأمر^(٣) نوعان:

١ - مطلق عن الوقت المحدود^(٤):

كالزكاة، وصدقة الفطر، وهو على التراخي^(٥)، خلافاً للكرخي^(٦) لثلا يعود على [ج ٨] موضوعه بالنقص^(٧).

= شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد، المحلى على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي ط مصطفى الباي الحلبي وأولاده بمصر ٨٧/٢-٨٨، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي وهو بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي ت ٧٤٥-٧٩٤ هـ. قام بتوحيده د. عمر سليمان الأشقر، وراجعته د. عبد الستار أبو غدة، د. محمد سليمان الأشقر ٩٥-٩٦ / ٤.

(١) لفظ ٠ رحمه الله) ساقط من أ و ب .

(٢) حرف (و) ساقط من ب .

(٣) أي: المأمور به .

(٤) لفظ (المحدود) ساقط من أ و ج .

(٥) عند الجمهور ينظر: : المحصول ج ١ ق ٢/١٨٩، أصول السرخسي: ٢٦/١ .

(٦) هو عبيد الله بن الحسن بن دلال بن دهم، المكنى بأبي الحسن الكرخي، تفقه على أبي سعيد البردعي عن إسماعيل بن حماد، عن حماد بن أبي حنيفة، وعن أبي سعيد بن علي بن الأفات عن موسى بن نصر الرازي عن محمد بن الحسن، ولد سنة ستين ومائتين بكرخ جدان، ثم انتقل إلى الرعاق وانتهت إليه مشيخة الحنفية، وتفقه عليه أبو بكر الجصاص، ومحمد الشاني، وأحمد الطبري، وأبو الحسن البصري المعتزلي، كان عالماً، زاهداً، وله مختصر في الفقه، ورسالة في الأصول، وشرح الجامعين الصغير والكبير أصيب، وتوفي عام أربعين وثلاثمائة، ينظر: الفوائد البهية ص ١١٨، الفتح المبين ١/١٨٦. ينظر: الخلاف في أصول السرخسي: ٢٦/١ .

(٧) مثال ذلك لو أنك قلت لشخص افعل الساعة، فإنه مقيد بالفور، أو افعل (مطلقاً) فلو اقتضى الفور صار كالمقيد فلم يبق (مطلقاً) وبذلك يكون ناقضاً لما وضع له، وهو الإطلاق حتى يقوم دليل على خلاف ذلك، وفي ج (بالنقص) .

وهو^(٢) إما أن يكون الوقت ظرفاً للمؤدي، وشرطاً للأداء، وسبباً للوجوب كوقت الصلاة.

وهو^(٣) إما أن يضاف إلى الجزء الأول، أو إلى ما يلي ابتداء الشروع، أو إلى الجزء الناقص عند ضيق الوقت، أو إلى جملة الوقت ؛ فلهذا لا يتأدى عصراً مسّه في الوقت الناقص بخلاف عصر يومه ومن حكمه:

١- اشتراط نية التعيين، فلا^(٤) يسقط الوقت، ولا يتعين بالتعيين إلا بالأداء^(٥) كالحائث.

٢- أو يكون معياراً له، وسبباً لوجوبه^(٦) كشهر رمضان [ب٦]، ليصير غيره منفياً^(٧)، ولا يشترط نية التعيين، فيصاب^(٨) بمطلق الاسم^(٩) ومع الخطأ في الوصف^(١٠) إلا في المسافر ينوي واجباً آخر.

٣- عند أبي حنيفة رحمه الله^(١١) ، بخلاف المريض^(١٢) ، وفي^(١٣) النقل عنه

(١) أي: بوقت من العمر بحيث بفوات الأداء لفواته .

(٢) أي: المقيّد .

(٣) لفظ (هو) ساقط من أ .

(٤) في ب وج (ولا)

(٥) فإنه يختار نوعاً من الكفارة بالفعل، ولو عينه بالقول لا يتعين.

(٦) في ج (لوجوب) .

(٧) في ب (متقيّاً) .

(٨) في أ وج (ويصاب) .

(٩) أي: يقع صومه بمطلق النية .

(١٠) في أ (الوضوء) أي: كمن نوى القضاء، فيلغوا الوصف ويبقى الأصل .

(١١) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ، ينظر: رأيه في شرح المنار وحواشيه: ٢٤٧ / ١ .

(١٢) لتحقق الرخصة بعجزه .

(١٣) لفظ (في) ساقط من أ .

٤- أو يكون معياراً له لا سبباً كقضاء رمضان، ويشترط فيه نية^(٢) التعيين^(٣) وهذا^(٤) لا يَحْتَمِلُ [ج ٩] الفوات^(٥) بخلاف الأولين^(٦).

٥- أو يكون مشكلاً^(٧) يشبه المعيار والظرف كالحج^(٨)، ويتعين أشهر الحج من العام الأول عند أبي يوسف^(٩) رحمه الله^(١٠)، خلافاً^(١١) لمحمد^(١٢) - رحمه الله -^(١٣).

(١) أي إنها تقع عن الفرض وهو الراجح، وتقع عن النفل، وهو مرجوح ينظر: السرخسي: ٣٧/١.

(٢) في ج (نية).

(٣) في ج (التعيين) من الليل لينعقد من أول اليوم عن القضاء.

(٤) لفظ (هذا) ساقط من ب و ج.

(٥) لأن وقته العمر.

(٦) أي: الصلاة والصوم لتعين وقتها.

(٧) أي: ذا شبهين.

(٨) فيشبه المعيار لأنه لا يصح في عام واحد إلا حج واحد، والظرف؛ لأن أركانه لا تستغرق أوقاته فحصل الإشكال.

(٩) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب النصارى، يكنى بأبي يوسف، ويلقب بالقاضي، وقاضي القضاة، ولد في الكوفة سنة ١١٣ هـ، وصحب أبا حنيفة، وعنه أخذ الفقه حتى صار مجتهداً في مذهبه، سكن بغداد، وتولى القضاء في عهد الخليفة المهدي وحتى ولاية هارون الرشيد، وهو أول من كتب في أصول الحنفية، توفي ١٨٢ هـ. ينظر: الفتح المبين ١/١٠٨، والفوائد البهية ص ٢٢٥.

(١٠) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ و ج، ينظر: رأيه في أصول السرخسي ٤٢/١.

(١١) لفظ (خلافاً) ساقط من ب و ج، حيث جعل وقته موسعاً فأشبه الصلاة.

(١٢) هو محمد بن الحسن ابن واقر، أبو عبيد الله الشيباني ولد بواسط في العراق، ونشأ في الكوفة، سمع من مالك، والأوزاعي، والثوري، وصحب أبا حنيفة، وأخذ فقهه عنه، وكان من أعلم الناس بكتاب الله، وأخذ عنه الشافعي، قيل انه صنف تسعمائة وتسعين كتاباً في العلوم الدينية، له أصل المبسوط، وكتاب السير، والجامع الكبير، والصغير، والزيادات وهو أحد المرجحين في مذهب الإمام الأعظم، وله مكانة علمية مرموقة. ينظر: الفوائد البهية ص ١٦٣ وتقديم السير الكبير لقاسم الخياط ٤/١.

(١٣) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ و ج.

ويتأدى بمطلق النية لا بنية النقل.

تكليف الكافر:

والكفار مخاطبون بالأمر بالإيمان^(١)،
وبالمشروع^(٢) من العقوبات^(٣)، وبالمعاملات^(٤).
وبالشرائع^(٥) في حكم المؤاخذه في الآخرة بلا خلاف^(٦). [٧١]
فأما في وجوب الأداء في أحكام الدنيا فكذلك^(٧) عند البعض^(٨). والصحيح أنهم
لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات^(٩).

مبحث النهي

ومنه^(١٠) النهي:

وهو قول القائل لغيره على سبيل الاستعلاء لا تفعل.
[وأنه يقتضي صفة القبح للمنهى عنه ضرورة حكمة الناهي]^(١١).

-
- (١) لقوله تعالى: (قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً) الأعراف ١٥٨ .
(٢) في أ (بالشروع).
(٣) في أ (بالعقوبات) كالحدود والقصاص .
(٤) كالبيع، والإجارة وغيرها .
(٥) كالصلاة والصوم فيعاقبون على ترك الاعتقاد بوجوبها .
(٦) في ب (بالاختلاف) أي: بين العراقيين والبخاريين . ينظر: نسمات الأسحار ص ٤٣ .
(٧) في جميع النسخ (فذلك) والأصح (فكذلك) أي: يخاطبون ويعاقبون على ترك الأداء .
(٨) وهو مذهب أهل العراق ينظر: أصول السرخسي ٧٤ / ١، وشرح المنار وحواشيه لابن
ملك: ٢٥٥ / ١ .
(٩) ينظر: أصول السرخسي ٧٤ / ١ .
(١٠) أي: من الخاص .
(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب و ج .

وهو^(١) إما أن يكون قبيحاً^(٢) لعينه وذلك نوعان: وصفاً^(٣) وشرعاً:
أو لغيره وذلك نوعان: وصفاً، ومجازاً^(٤):

كالكفر^(٥)، وبيع الحر^(٦)، وصوم يوم النحر^(٧)، والبيع وقت النداء^(٨). [ج ١٠]
والنهي عن الأفعال الحسية^(٩) [ب ٧]، يقع على القسم الأول^(١٠)، وعن الأمور
الشرعية على الذي اتصل به وصفاً، لأن القبح يثبت اقتضاء فلا يتحقق القبح^(١١) على
وجه يبطل به^(١٢) المقتضي وهو النهي. ولهذا كان الربا وسائر البيوع الفاسدة، وصوم
يوم النحر مشروعاً بأصله غير مشروع بوصفه^(١٣)، لتعلق النهي بالوصف لا
بالأصل^(١٤). والنهي عن بيع الحر، والمضامين^(١٥)، والملاقيح^(١٦)، ونكاح المحارم مجاز
عن النفي [فكان النهي نسخاً لعدم محله]^(١٧).

-
- (١) أي: النهي عنه .
 - (٢) في أ (فيا) .
 - (٣) في ب (أو) .
 - (٤) في أ (مجازاً) .
 - (٥) فهو قبيح لعينه وضعاً .
 - (٦) قبيح لعينه شرعاً .
 - (٧) قبيح لغيره وصفاً لأنه يوم ضيافة الله لعباده .
 - (٨) لمجاورة وهو ترك السعي للجمعة، وكذا وطئ الحائض، والصلاة في أرض مغصوبة لمعنى مجاورة له .
 - (٩) أي: التي تعرف حساً إذ لا حاجة إلى الرجوع إلى الشرع كالقتل والزنا .
 - (١٠) أي: ينصرف عند الإطلاق إلى ما قبح لعينه، أي: القبيح لعينه وصفاً .
 - (١١) لفظ (القبح) ساقط من ب و ج .
 - (١٢) في ب (بها) .
 - (١٣) في أ (يوصف) وهو الفضل أو الشرط أو الإعراض عن الضيافة .
 - (١٤) في أ (لا بأصل) .
 - (١٥) وهو ما في ظهور الآباء من المنى يباع ما ينتج من هذا المنى .
 - (١٦) وهو ما في أرحام الأمهات من الجنين .
 - (١٧) في أ (فكان نهي الصوم) .

وقال الشافعي في البابين^(١) ينصرف^(٢) إلى^(٣) القسم الأول^(٤) قولاً بكمال القبح، كما قلنا في الحسن في الأمر؛ لأن النهي في اقتضاء القبح حقيقة^(٥) كالأمر في اقتضاء الحسن؛ ولأن النهي عنه معصية^(٦) فلا يكون مشروعاً لما بينهما^(٧) [أ٨] من التضاد. ولهذا قال لا يثبت حرمة المصاهرة بالزنا، ولا يفيد الغصب الملك، ولا يكون سفر المعصية سبباً للرخصة، ولا يملك الكافر^(٨) مال المسلم بالاستيلاء. [ج ١١]

مبحث العام

وأما العام: فما^(٩) يتناول أفراداً^(١٠) متفقة الحدود^(١١) على سبيل الشمول^(١٢). وأنه يوجب الحكم [فيما يتناوله]^(١٣) قطعاً^(١٤)، حتى يجوز نسخ الخاص به. كحديث العرينين^(١٥).

-
- (١) أي: الحسية، والشرعية.
 - (٢) في أ (بتصرف).
 - (٣) لفظ (إلى) ساقط من ج.
 - (٤) أي: ما قبح لعينه ينظر: الإحكام للآمدي ٢/ ٢٧٥ وما بعدها.
 - (٥) لاستحالة نفيه.
 - (٦) في ب (مقضية) وفعله حرام.
 - (٧) في أ (بينها).
 - (٨) في ب (الكفار).
 - (٩) في ب (فيتناول).
 - (١٠) خرج الخاص، لأنه لا يتناول أفراداً.
 - (١١) خرج المشترك؛ لأنه مختلف في الحدود.
 - (١٢) خرج النكرة لأنها على سبيل البدل كما في قولنا في الإثبات رجل، فانه وإن كان يتناول أفراداً متفقة الحدود إلا أنه على سبيل البدل.
 - (١٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.
 - (١٤) في أ (قصعاً) ما لم يدل دليل بخلاف ذلك.
 - (١٥) وهو ما يرويه الإمام أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «إن ناساً من عكل وعرينة قدموا على النبي =

نُسَخ^(١) بقوله -عليه السلام- «استترهوا من البول»^(٢).

وإذا^(٣) أوصى بالخاتم ثم بالفص منه لآخران [ب٨] الحلقة للأول والفص بينهما.
ولا يجوز تخصيص قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا نَزَّلَ يُذَكِّرُ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ
كَانَ ءَامِنًا﴾^(٤) بالقياس^(٥)، وخبر الواحد^(٦) لأنها^(٧) ليسا بمخصوصين.
فإن لحقه خصوص^(٨) معلوم، أو مجهول لا يبقى قطعياً لكنه لا يسقط الاحتجاج به

= صلى الله عليه وسلم، وتكلموا بالإسلام فقالوا: يا نبي الله إنا أهل ضَرْع، ولم نكن أهل ريف،
واستوضحوا بالمدينة، لأمر لهم رسول الله به، ودوارع، وأمرهم أن يخرجوا منه فيشربوا من
ألبانها، وأبوالها، فانطلقوا حتى إذا كانوا ناحية الحرة كفروا بعد إسلامهم وقتلوا راعي النبي ﷺ،
واستاقوا الذود، فبلغ ذلك النبي فبعث الطلب في آثارهم فأمر بهم فسمروا أعينهم، وقطعوا
أيديهم، وتركوا في ناحية الحرة حتى ماتوا»، أخرجه البخاري ٩٨/١٢ من المحاربين في فاتحته،
ومسلم رقم ١٦٧١ في القسامة، باب حكم المحاربين والمرتدين، الترمذي رقم ٧٢ في الطهارة،
باب ما يؤكل لحمه، أبو داود رقم ٤٣٦٤ في الحدود باب ما جاء في المحاربة، والنسائي ٩٣/٧ و
٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ في تحريم الدم، باب تأويل قول الله عز وجل: (إنما جزاء الذين
يجاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً)، وأخرجه ابن ماجه رقم ٢٥٧٨ في الحدود،
باب من حارب وسعى في الأرض فساداً.

(١) لفظ (نسخ) ساقط من أ.

(٢) رواه ابن ماجه رقم ٣٤٨ كتاب الطهارة وسنتها باب ٢٦، وقال في الزوائد إسناده صحيح،
ورواه الحاكم ١٣٨/١ وقال: صحيح، وأخرجه الدارقطني ١٢٨/١.

(٣) في ب وج (فإذا).

(٤) (فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمناً والله على الناس حج البيت من استطاع إليه
سيلاً ومن كفر فإن الله غني عن العالمين) آل عمران ٩٧.

(٥) أي: على الناس والأطراف.

(٦) قوله عليه الصلاة والسلام: «المسلم يذبح على اسم الله سمي أم لم يسم» رواه أبو داود في
مراسيله ينظر: تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير أحمد بن عيسى بن حجر
العسقلاني ت ٨٥٢ هـ تحقيق وتعليق شعبان محمد إسماعيل ١٥١/٤.

(٧) أي: لا تأكلوا، ومن دخله.

(٨) وهو قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل لفظي موصول بالعام في التخصيص لأنه إن
تراخى يعد نسخاً بخلاف المخصص.

عملاً بشبه^(١) الاستثناء والنسخ^(٢)، فصار إذا باع عبدين بألف على أنه بالخيار^(٣) في أحدهما بعينه وسمى^(٤) ثمنه^(٥).

وقيل^(٦): إنه يسقط الاحتجاج به كاستثناء المجهول، لأن كل واحد منهما لبيان أنه لم يدخل فصار كالبيع المضاف إلى حر وعبد بثمن واحد [ج ١٢].

وقيل^(٧): إنه يبقى كما كان اعتباراً بالناسخ لأن كل واحد منهما مستقل بنفسه بخلاف الاستثناء، فصار كما إذا باع عبدين وهلك أحدهما قبل التسليم.

أدوات العموم:

والعموم [٩١]: إمّا أن يكون بالصيغة والمعنى، أو بالمعنى لا غير كرجال^(٨)، وقوم^(٩).

١، ٢ - و«مَنْ» و«مَا»^(١٠): يحتملان^(١١) العموم، والخصوص، والأصل فيهما^(١٢) العموم. و«مَنْ» في ذوات من يعقل^(١٣) ك«ما» في ذوات ما لا يعقل، فإذا^(١٤) قال من

(١) في ج (بشبهه).

(٢) هذه اللفظة في النسخ الثلاث ولو قال (الناسخ)؛ لكان أصح لأن المراد الصيغة فإن كلاً من الاستثناء والناسخ لا يدخلان تحت الحكم.

(٣) في أ (في الخيار).

(٤) في أ (سمي).

(٥) فإنه يلزمه البيع في الآخر لأنه في الحكم كاستثناء وفي السبب كالناسخ.

(٦) وممن قال بذلك الكرخي ينظر: أصول السرخسي ١/ ١٤٤.

(٧) لم أعثر على قائل هذا القول فيما لدي من مصادر.

(٨) في ب (كالرجال) وفي ج (كرجل) و(رجال) مثال للصيغة والمعنى.

(٩) مثال للمعنى.

(١٠) في ب (وما ومن).

(١١) في ج (تحتملان).

(١٢) في أ وج (ولحلها).

(١٣) ولو قال من (يعلم) لكان أولى؛ لأنها تطلق على الله تعالى وهو متصف بالعلم لا بالعقل.

(١٤) في ج (وإذا).

شاء من عبيدي^(١) العتق فهو حر فشاؤوا جميعاً عتقوا.

وإذا^(٢) قال لأمته: إن كان ما في بطنك غلاماً فأنت حرة، فولدت غلاماً وجارية لم

تعتق. و«ما» نجيء^(٣) بمعنى «من»^(٤)، وتدخل^(٥) في صفات «من» يعقل^(٦) أيضاً [ب ٩].

٣- و«كُلَّ»: للإحاطة على سبيل الأفراد، وهي تصحب الأسماء، فإن دخلت كلمة

«كل»^(٧) على المنكر^(٨) أوجبت عموم أفرادها، وإن دخلت على المعرف أوجبت عموم

أجزائه، حتى فرقوا بين قولهم: كل رمان مأكول^(٩)، وكل الرمان مأكول^(١٠) [ج ١٣]

بالصدق والكذب، فإذا وصلت بما^(١١) أوجبت عموم الأفعال، ويثبت عموم الأسماء

فيه ضمناً^(١٢) كعموم الأفعال في كل.

٤- ^(١٣) وكلمة^(١٤) الجميع: توجب^(١٥) عموم الاجتماع دون الانفراد، حتى إذا

(١) في أ (عبيدي).

(٢) في ب وج (لو).

(٣) وفي النسخ (يحيى)؛ لأن الفعل واجب التأنيث لإسناده إلى الضمير إلا أن يقصد لفظ ما.

(٤) مجازاً كقوله تعالى: (والسما وما بناها) الشمس وعكسه قوله تعالى: (ومنهم من يمشي على بطنه) النور ٤٥.

(٥) في ج (يدخل).

(٦) كأن يقال: ما زيد؟ فنقول الكريم.

(٧) لفظ (كل) ساقط من ب وج.

(٨) سواء كان المنكر مفرداً كقوله تعالى: (كل نفس ذائقة الموت) آل عمران ١٨٥ أو مثني نحو كل رجلين جماعة.

(٩) أي: كل أفرادها مأكول.

(١٠) أي: كل أجزاء ومحتويات الرمانة مأكول فالمثال الأول صدق؛ لأن فرد من أفراد الرمان صالح للأكل والثاني كذب؛ لأن بعض أجزاء الرمان لا يؤكل كالقشر مثلاً.

(١١) المصدرية.

(١٢) في أ (ضمناً فيه).

(١٣) ومن ألفاظ العموم.

(١٤) لفظ (وكلمة) ساقط من ج.

(١٥) في ب (يوجب).

قال: جميع من دخل هذا الحصن أولاً فله من النفل^(١)، فدخل عشرة معاً^(٢)، أن لهم نفلاً واحداً^(٣) بينهم جميعاً. وفي كلمة^(٤) (كل) يجب لكل رجل منهم النفل، وفي كلمة (من) يبطل النفل.

٥- والنكرة في موضع^(٥) النفي تعم، وفي موضع^(٦) الإثبات تخص [أ١٠] لكنها مطلقة، وعند الشافعي - رحمه^(٧) الله تعالى - تعم^(٨)، حتى قال بعموم الرقبة المذكورة في الظهار^(٩).

وإذا وصفت بصفة^(١٠) عامة تعم، كقوله: والله لا أكلم أحداً إلا رجلاً كوفياً، والله لا أقربكما إلا يوماً أقربكما فيه. ولهذا [قال علماؤنا]^(١١): إذا قال: أي عبدي^(١٢) ضربك فهو حر، فضربوه، فإنهم^(١٣) يعتقون عليه.

-
- (١) وهو ما يزداد للغازي .
 (٢) لفظ (معاً) ساقط من أ وج .
 (٣) في ب (واحد) .
 (٤) لفظة (كلمة) ساقط من ب وج .
 (٥) في ب (مواضيع) .
 (٦) لفظ (موضع) ساقط من ب وج .
 (٧) لفظة (رحمه) ساقط من ب وج .
 (٨) لفظة (الله تعالى) من زيادتي .
 (٩) في قوله تعالى: (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) المجادلة ٣ .
 (١٠) في ب (بالصفات) .
 (١١) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وب .
 (١٢) في أ وج زيادة (إذا) .
 (١٣) في ب وج (إنهم) .

مبحث لام التعريف

٦- وكذا إذا دخلت^(١) لام التعريف^(٢) فيما لا يحتمل التعريف بمعنى العهد^(٣) أوجبت^(٤) [ج ١٤] العموم^(٥)، حتى يسقط اعتبار الجمعية إذا دخلت اللام^(٦) على الجمع^(٧) عملاً بالدليلين^(٨). فيحتمل بتزوج امرأة إذا حلف [ب ١٠] لا يتزوج النساء^(٩).

والنكرة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية^(١٠) غير الأولى^(١١)، وإذا أعيدت نكرة كانت الثانية غير الأولى^(١٢).

والمعرفة إذا أعيدت معرفة كانت الثانية^(١٣) غير الأولى^(١٤)، وإذا أعيدت نكرة

(١) في أ (دخل).

(٢) في ب (المعرفة).

(٣) في ج (العهد).

(٤) في ب (وجبت).

(٥) للجنس نحو (إن الإنسان لفي خسر) العصر ٢.

(٦) لفظ (اللام) ساقط من أ وج.

(٧) في ب (الجميع) ولتعذر حملها على الأفراد؛ لأن المراد بذلك الجنسية لا الأفراد.

(٨) أي: الجمعية بموجب لفظه، والفردية بموجب الـ الجنسية.

(٩) لأن الجنس يتحقق في الفرد.

(١٠) في ب (ثانية).

(١١) في ب (الأول) مثال ذلك قوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعضى فرعون الرسول) المزمّل: ٥١ فالمراد بالثاني هو نفس الأول.

(١٢) في ب (الأول) كما في قولنا: أكرمت رجلاً، وعلمت رجلاً، فالمعلم رجل آخر غير المكرم.

(١٣) في ب (ثانية).

(١٤) في ب (الأول) وذلك لدلالة العهد مثال ذلك قوله تعالى: (فإن مع العسر يسراً، إن مع العسر يسراً) الانشراح ٥-٦ فالعسر الثاني هو نفس الأول، ولكن اليسر الثاني هو غير الأول ولذلك قال ابن عباس -رضي الله عنهما- «لن يغلب عسر يسرين».

كانت الثانية غير الأولى^(١). وما^(٢) ينتهي الخصوص نوعان :
 الواحد فيما هو فرد^(٣) بصيغته^(٤)، أو ملحقا به^(٥) كالمرأة، والنساء^(٦).
 والثلاثة^(٧) فيما إذا^(٨) كان جميعا^(٩) صيغة ومعنى^(١٠)؛ لأن أدنى الجمع^(١١) ثلاثة
 بإجماع أهل اللغة^(١٢).
 وقوله^(١٣) عليه الصلاة والسلام^(١٤): «الاثنان^(١٥) فما فوقهما^(١٦) جماعة»^(١٧)،

-
- (١) في ب (الأول) مثال ذلك: أكرمت الرجل فقابلني رجل، فالرجل الثاني هو غير الأول.
 (٢) أي: المقدار الذي ينتهي إليه .
 (٣) في أ (مفرد) .
 (٤) في ب (بالصيغة) .
 (٥) عطف على فرد .
 (٦) المرأة مثال للفرد، والنساء لما هو ملحوق به من حيث اللفظ لا المعنى .
 (٧) في ب وج (الثلاثة) .
 (٨) في أ ساقطة وفي ج (هو) .
 (٩) في ب (جمع) .
 (١٠) كرجال .
 (١١) في ب (الجميع) .
 (١٢) ينظر: المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة ١٣٨٦-١٣٨٨ دار التحرير للطباعة والنشر.
 (١٣) في ب (الجميع).
 (١٤) في ب (صلى الله عليه وسلم).
 (١٥) في ب (الاثنين).
 (١٦) في ج (فوقها).
 (١٧) هذا الحديث مروي عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، رواه الحاكم في المستدرک ٤/ ٣٣٤، الدارقطني ١/ ٢٨٠، والخطيب البغدادي في تاريخه ٨/ ٤١٥، الطحاوي ١/ ٢٨٠، وحققه الزيلعي في نصب الراية ٢/ ١٩٢.
 وحققه كذلك ابن حجر في التلخيص ٣/ ٨١،
 وينظر: التعليق المفتي على الدارقطني ١/ ٢٨٠، وذكره الشوكاني في الفوائد المجموع ص ٣٢ وحكم عليه بالوضع .

محمول على المواريث^(١) والوصايا، أو على سنة تقدم الإمام^(٢).

مبحث مشترك

وأما المشترك:

فما يتناول أفراداً مختلفة الحدود^(٣) على سبيل [١١أ] البدل^(٤). كالقرء^(٥) للحيض، والطهر. [ج ١٥]

وحكمه: التوقف فيه بشرط التأمل^(٦) ليرجح بعض وجوهه للعمل به ولا عموم له.

وأما المؤول: فما ترجح^(٧) من المشترك بعض وجوهه بغالب الرأي. وحكمه: العمل به على احتمال الغلط^(٨).

وأما الظاهر: فاسم لكلام^(٩) ظهر المراد به للسامع بصيغته. وحكمه: وجوب العمل [بالذي ظهر منه]^(١٠).

(١) في ج (التوارث) أي: إذا قلنا في الفرائض أخوات فانه يشمل الأختين وما زاد.

(٢) لأنه يتقدم على الاثنين كما يتقدم على الثلاثة وحينما ذكره إنما ذكره للبيان والتوضيح لا لذكر اللغات.

(٣) خرج العام.

(٤) لا الشمول.

(٥) في ب (الأقذار).

(٦) كما تأمل علماؤنا في القرء فوجدوه دالاً على الجمع، والانتقال، وكلاهما في الحيض، لأنه يجتمع في الرحم وينتقل.

(٧) في ج (يرجح).

(٨) مثله مثل من وجد ماء فظن طهارته فلزمه الوضوء منه ثم تبين له بعد ذلك نجاسته أعاد وضوءه.

(٩) لفظ (لكلام) ساقط من أ.

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

وَأَمَّا النَّصُّ: فما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم لا يتضمن الصيغة^(١).

وحكمه: وجوب العمل^(٢) بما وضع على احتمال تأويل هو في حيز المجاز [ب ١١].

وَأَمَّا المفسر: فما ازداد وضوحاً على النص على وجه لا يبقى معه احتمال التأويل^(٣).

وحكمه: وجوب العمل به على احتمال النسخ.

وَأَمَّا المحكم: فما أحكم المراد به عن احتمال النسخ والتبديل^(٤).

وحكمه: وجوب العمل به من غير احتمال، كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٥)، ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٦) [ج ١٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٧)، ويظهر التفاوت عند التعارض، ليصير الأدنى متروكاً بالأعلى، حتى قلنا: إنه^(٨) إذا تزوج امرأة إلى شهر أنه متعة^(٩).

(١) وليس في اللفظ ما يدل عليه وصفاً كقوله تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) النساء ١٢٩. فالمفهوم من الآية إباحة النكاح وبيان العدد، والكلام سيق لبيان العدد فالآية ظاهرة في الإباحة نص في بيان العدد.

(٢) هذا اللفظ مكرر في أ.

(٣) بأن كان مجملاً فبين وهو بيان تفسير أو كان عاماً فلحقه ما سد باب التخصيص وهو بيان تقدير.

(٤) كآيات وجود الصانع - تعالى - وهو المحكم لعينه، أو لانقطاع الوحي بموت الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو المحكم لغيره.

(٥) البقرة ٢٧٥، وهو مثال للظاهر والنص فهو ظاهر في التحليل والتحريم، نص في التفرقة بين البيع والربا.

(٦) الحجر ٣٠، وهو مثال للمفسر، فالملائكة عام، وكلهم يقطع احتمال التخصيص فصار نصاً، و(أجمعون) يقطع التفرقة فصار مفسراً، وإبليس استثناء منقطع؛ لأنه جني.

(٧) الأنفال ٧٥، وهو مثال للمحكم.

(٨) لفظ (انه) ساقط من أ و ج.

(٩) لأنه حينها قال: أتزوج فهو نص، وحينها قال شهراً، فهو مفسر في المتعة.

وأما الخفي: فما^(١) خفي مراده بعارض غير الصيغة لا ينال إلا بالطلب.
 وحكمه: النظر فيه ليعلم أن اختفائه لمزية أو نقصان فيظهر [١٢أ] المراد به^(٢)
 كآية^(٣) السرقة^(٤) في حق الطرار^(٥)، والنباش^(٦).
 وأما المشكل: فهو الداخل في أشكاله^(٧).
 وحكمه: اعتقاد الحقيقة فما هو المراد ثم الإقبال على الطلب والتأمل^(٨) فيه إلى أن
 يتبين^(٩) المراد^(١٠).
 وأما المجمل: فما ازدحت فيه المعاني واشتبه المراد به^(١١) اشتباهاً لا يدرك بنفس
 العبارة بل بالرجوع^(١٢) إلى الاستفسار من المجمل^(١٣) ثم الطلب ثم التأمل.
 وحكمه: اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد، والتوقف فيه إلى أن يتبين بيان^(١٤) المجمل

(١) في ج (ما).

(٢) لفظ (به) ساقط من أ وج .

(٣) لفظ (كآية) ساقط من أ وب .

(٤) وهي قوله تعالى: (السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) المائدة ٣٨ . لأن ظاهرها في إيجاب القطع في كل سارق خفية.

(٥) الطر: الشف ومنه سمي الطرار؛ لأنه يشف الثوب، وهو الأخذ لمال مخصوص من الغير ظلماً وهو يقظان.

(٦) وهو سارق الكفن بعد الدفن.

(٧) أي: أمثاله بحيث لا يعرف إلا بدليل يتميز به .

(٨) في أ (التأويل) .

(٩) في أ (يتعين) .

(١٠) كقوله تعالى: (فأتوا حرثكم أنى شئتم)، فأنى تأتي لمعان : بمعنى أين، وبمعنى كيف، فبعد الطلب والتأمل ظهر أن المراد معنى كيف بقريئة الحرث؛ لأن الدبر ليس موضعاً للحرث.

(١١) لفظ (به) ساقط من أ وج .

(١٢) في أ (الرجوع).

(١٣) لفظ (المجمل) ساقط من أ وج، بكسر الميم الثانية وضم الأولى اسم فاعل أجمل.

(١٤) كبيان الرسول -عليه الصلاة والسلام- للربا في الأشياء الستة من غير قصره عليها، فبقي ما وراءها مجملاً فيطلب في الحديث من حيث الأسباب التي دعت إلى تحريم تلك الأشياء الستة=

كالصلاة^(١)، والزكاة^(٢) [ج ١٧].

وأما المتشابه: فهو اسم لما انقطع رجاء معرفة المراد منه [ب ١٢]
وحكمته: اعتقاد الحقيقة^(٣) قبل الإصابة^(٤)، وهذا^(٥) كالمقطعات^(٦) في أوائل
السور.

وأما الحقيقة: فاسم لكل لفظ^(٧) أريد به ما وضع له^(٨).
وحكمها^(٩): وجود ما وضع له خاصاً، أو عاماً^(١٠).
وأما المجاز: فاسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما^(١١).
وحكمه: وجود ما استعير له خاصاً^(١٢) كان^(١٣)، أو عاماً^(١٤).

=فوجدناه القدرة، والجنس.

(١) لفظ (كالصلاة) ساقط من ج .

(٢) فقد وضعاً للدعاء، والنماء وهما غير مرادين فيتحول (من مجمل إلى مفسر ببيان النبي عليه
الصلاة والسلام).

(٣) في أوب (الحقية).

(٤) أي: قبل يوم القيامة إذ لا ابتلاء بعدها.

(٥) لفظ (وهذا) ساقط من ب.

(٦) في ب (كالمقطعة)، مثال (الم، الر، عسق، كهيعص) وغيرها، فنؤمن بها من غير تأويل، وكذلك الآيات
والأحاديث التي ظاهرها يدل على الجسمية (يد الله فوق أيديهم) (واصنع الفلك بأعيننا).

(٧) كالجنس.

(٨) خرج المهمل؛ لأن لا معنى له، وما يستعمل؛ لأنه لم يرد من اللفظ .

(٩) لفظ (حكمها) ساقط من أ.

(١٠) أمراً كان أو نهياً مثال ذلك قوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اركعوا) الحج ٧٧ . أو: (ولا تقربوا
الزنا) الإسراء ٣٢، فالأمور به والنهي عنه عام.

(١١) أي بين ما وضع له اللفظ وبين غيره الذي أريد به؛ وبذلك يخرج ما لا مناسبة بينهما كاستعمال
الأرض مكان السماء على سبيل الخطأ في اللغة ظاناً أن هناك مناسبة بينهما .

(١٢) كقوله تعالى: (أو لامستم النساء) في الجماع .

(١٣) لفظ (كان) ساقط من أ .

(١٤) بحيث اقترن به ما يفيد العموم كحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه «لا تباع الدرهم بالدرهمين لا=

وقال الشافعي رحمه الله ^(١): لا عموم للمجاز ^(٢)؛ لأنه ^(٣) ضروري ^(٤).
وإننا نقول: إنَّ عموم الحقيقة لم يكن لكونها حقيقة بل لدلالة زائدة على ذلك ^(٥).

وكيف يقال: إنه ضروري؟! وقد كثر ذلك في كتاب الله عزَّ وجلَّ ^(٦).
ولهذا جعلنا لفظة الصَّاع ^(٧) في حديث ^(٨) ابن عمر ^(٩) رضي الله عنه ^(١٠)
فيما يحمله [١٣١].

=الصاع بالصاعين.

(١) لفظ رحمه الله ساقط من أوج.

(٢) في ب (له).

(٣) في أ (لا).

(٤) والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها. كشف الأسرار ٢/ ٢٥٦.

(٥) وهي أدوات العموم لكونها نكرة في موضع النفي، فكذا المجاز ليس له دخل في العموم بنفسه وإنما يثبت العموم بأدلتها.

(٦) في ج (تعالى)، والله تعالى متنزه عن الضرورة؛ لأنها من أمارات العجز تنزهه جل وعلا عن ذلك.

(٧) عاماً فيما يحمله من المطعومات، وهو من قبيل إطلاق اسم المحل على الحال مجازاً؛ لأن بيع الصاع بالصاعين جائز، لأن حقيقة الصاع غير مرادة لدى العلماء، وإنما المراد مكيل الصاع بمكيل الصاعين فيجري الربا.

(٨) مر ذكره.

(٩) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - بن ثقيل القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن أو أبو سالم صحابي، جليل أسلم مع أبيه صغيراً لم يبلغ الحلم هاجر قبل هجرة أبيه ولم يشهد بدرأ، وأول مشاهدته الخندق، شهد الحديبية، كان رحمه الله من أهل الروع والعلم، وكان كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ، شديد التحري والاحتياط والتوخي في فتواه، وكان لا يتخلف عن السرايا في عهد رسول الله ﷺ وكان مولعاً بالحج وبعد وفاته ﷺ توفي بمكة سنة ٧٣ هـ ودفن بذي طونى في مقبرة المهاجرين الاستيعاب ٣/ ٩٣٣، ٩٣٧.

(١٠) لفظ رحمه الله ساقط من أ.

والحقيقة لا تسقط المسمى بخلاف المجاز^(١)، ومتى أمكن العمل بها^(٢) سقط^(٣) المجاز فيكون العقد^(٤) لما^(٥) ينعقد [ج ١٨] دون العزم، والنكاح للوطء دون العقد^(٦) ويستحيل اجتماعها^(٧) مرادين^(٨) بلفظ واحد، كما استحال أن يكون الثوب الواحد على اللابس ملكاً وعارية في زمان واحد.

حتى إن الوصية للموالي لا تتناول موالي الموالي، أما^(٩) إذا كان له معتق واحد فيستحق النصف.

ولا يلحق غير الخمر بالخمير، ولا يراد بنونه بالوصية لأبنائه، ولا يراد بالمس في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾^(١٠)؛ لأن الحقيقة فيما سوى الأخير^(١١) مرادة، والمجاز^(١٢) [ب ١٣] فيه مراد فلم يبق الآخر^(١٣) مراداً، وفي الاستئمان على البناء

(١) أي: إن لفظ الأب لا يمكن أن ينفي عن الوالد مثال ذلك (زيد بن محمد بن محمد بن خالد) فلا يمكن أن ننفي الأبوة عن محمد ونقول محمد ليس والداً لزيد - حقيقة - إلا أننا نستطيع أن ننفي أبوة خالد لزيد حقيقة لأن تسميته أباً مجاز.

(٢) أي: الحقيقة؛ لأن الخلف لا يعارض الأصل.

(٣) في أ (يسقط).

(٤) في قوله تعالى: (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) المائدة ٨٩.

(٥) في أ (فيها).

(٦) في قوله تعالى: (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم) فهي للوطء عند الحنفية لأنه حقيقة فيه ومجازاً بالنسبة للعقد.

(٧) في ب (اجتماعها) أي الحقيقة والمجاز.

(٨) في ب (مدارين) أي: مقصودين بالحكم كقولنا: لا تقتل أسداً، وقصدنا المفترس ورجلاً شجاعاً.

(٩) لفظ (أما) ساقط من ب و ج.

(١٠) النساء ٤٣.

(١١) وهو المولى، والخمر، والصبي.

(١٢) وهو الجماع.

(١٣) وهو المجاز في الثلاثة، والحقيقة من الأخير.

والموالي^(١) يدخل^(٢) الفروع؛ لأن ظاهر الاسم صار شبهه^(٣) بخلاف الاستئمان على الآباء^(٤) والأمهات حيث لا يدخل الأجداد والجندات؛ لأن ذلك^(٥) بطريق فيليق التبعية بالفروع دون الأصول^(٦).

وإنما يقع الحلف^(٧) على الملك والإجارة^(٨)، والدخول حافياً ومنتعلاً [ج ١٩] فيما إذا حلف لا يضع قدمه في دار فلان باعتبار عموم المجاز، وهو الدخول ونسبه السكنى، وإنما يحنث إذا قدم ليلاً^(٩) أو نهاراً في قوله: عبد حرّ يوم^(١٠) يقدم فلان [أ ١٤]؛ لأن^(١١) المراد باليوم الوقت مجازاً^(١٢) وهو عام. وإنما أريد النذر في^(١٣) اليمين إذا قال: لله^(١٤) عليّ صوم رجب، ونوى به اليمين^(١٥)؛ [لأنه نذر بصيغة]^(١٦) يمين بموجبه، فهو كشراء القريب تملك بصيغته تحرير بموجبه^(١٧).

- (١) في ب تقديم وتأخير (على الموالى والبناء).
- (٢) في أ وب (تدخل).
- (٣) في حقن الدم من أن يسفك والأمان يثبت بأدنى شبهة.
- (٤) في ب (الآباء).
- (٥) في ج (إذا).
- (٦) فلا يكونوا تبعاً.
- (٧) لفظ (الحلف) ساقط من أ.
- (٨) فيما إذا حلف لا يدخل دار زيد.
- (٩) في أ وج (و).
- (١٠) وهذا على اعتبار عموم المجاز؛ لأن اليوم يطلق على النهار حقيقة، والليل مجازاً، لا ... الجمع بينهما.
- (١١) في أ (فان).
- (١٢) لفظ (مجازاً) ساقط من أ وب.
- (١٣) في ب وج (و).
- (١٤) لفظ (الله) ساقط من أ.
- (١٥) لأنه للنذر حقيقة ولليمين مجازاً، لتوقفه على النية لا للجمع بينهما.
- (١٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وج.

مبحث الاستعارة

وطريق الاستعارة الاتصال بين الشيئين صورة أو معنى، كما في تسمية الشجاع أسداً^(٢)، والمطر سماء^(٣)، وفي الشرعيات الاتصال من حيث السببية والتعليل^(٤) نظير الصورة^(٥) والاتصال في المعنى^(٦) المشروع كيف شرع نظير المعنى؟^(٧) والأول^(٨) على نوعين:

أحدهما^(٩): اتصال الحكم بالعلة، كاتصال الملك بالشراء^(١٠)، وأنه يوجب الاستعارة من الطرفين. حتى إذا قال: إن اشتريت عبداً [ج ٢٠] فهو حر، ونوى به الملك^(١١) [ب ١٤]، أو قال: إن ملكت، نوى به الشراء^(١٢) يصدق فيهما ديانة.

-
- (١) وهو الملك ؛ لاستحالة كون الشراء، مثبتاً للملك ومزياً له فسمي الشراء اعتاقاً بحكمه لا بصيغته .
- (٢) في أ (بالأسد)؛ لاتصال بينهما وهو الشجاعة .
- (٣) في أ (بالسما)؛ وذلك لأن السماء اسم لكل ما علاك، والسحاب أيضاً عالٍ والمطر فيه وهو شيء محسوس .
- (٤) أي اتصال السبب بالمسبب، والعلة بالمعلول .
- (٥) في المحسوس كما في السماء، والمطر وغيرهما .
- (٦) في أ وب (معنى) .
- (٧) مثال ذلك (الهبة، والصدقة) فإن كلاً منهما تمليك بلا عوض فيستعار أحدهما للآخر حتى يرجع بصدقته على الغني لا يهبته على الفقير .
- (٨) أي ما هو نظير الصورة .
- (٩) لفظ (أحدهما) ساقط من ج .
- (١٠) لف ونشر مرتب .
- (١١) أي قال: إنها قصدي من الشراء، كأن اشترى نصفه فباعه واشترى النصف الآخر عتق عليه .
- (١٢) أو اشترى نصف عبد وباعه، واشترى النصف الآخر بنية الملك لا يعتق عليه حتى يجتمع = الكل في ملكه .

وثانيهما^(١): اتصال السبب بالمسبب، كاتصال زوال المتعة بزوال ملك الرقبة^(٢) فيصبح^(٣) استعارة السبب للحكم^(٤) دون عكسه. وإن كانت^(٥) الحقيقة متعذرة، أو مهجورة صير إلى المجاز بالإجماع، كما إذا حلف لا يأكل من هذه النخلة^(٦)، أو لا يضع قدمه في دار فلان^(٧).

والمهجورة^(٨) شرعاً، كالمهجورة^(٩) عادة [حتى ينصرف التوكيل بالخصومة إلى الجواب مطلقاً]^(١٠)، [أ١٥] وإذا حلف لا يكلم هذا الصبي لم يتقيد^(١١) حلفه^(١٢) بزمان صباه^(١٣).

-
- (١) في ب وج (الثاني) وفي أ (وأما) والأصح (ثانيهما) من نوعي الأول.
- (٢) كأن يقول لها: أنت حرة، فإنه أزال ملك الرقبة وبزوالها زال ملك المتعة، ولو زاد بالفاظ العتق لكان أولى.
- (٣) في أ (فتصح) وفي ب (فيصبح).
- (٤) في أ (حكم).
- (٥) في ج (كان).
- (٦) مثال للمتعذرة، والمجاز أن لا يأكل من ثمرها.
- (٧) مثال للمهجورة، والمجاز أن لا يدخلها.
- (٨) في ب وج (المهجور).
- (٩) في ب وج (كالمهجور).
- (١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من النسخ جميعها، وزدتها من فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار لزين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي، وعليه حواشي المرحوم عبد الرحمن البحراري المصري مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر / ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م / ١ / ١٣٤.
- (١١) في ب (يقيد).
- (١٢) لفظ (حلفه) ساقط من أ وب.
- (١٣) فيحنت مطلقاً لأن ترك كلامه ترك للترحم، وهو حرام لما رواه انس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء شيخ يريد النبي ﷺ فأبطأ القوم عنه أن يوسعوا له فقال النبي ﷺ: «ليس منا ما لم يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا» أخرجه الترمذي ٢٨٣ / ٤، رقم ١٩١٩ وقال (غريب) كتاب البر والصلة، باب = ما جاء في رحمة الصبيان وهو مطلق الذات.

وإذا كانت الحقيقة^(١) والمجاز متعارفاً فهي أولى عند أبي حنيفة - رحمه الله -^(٢) خلافاً لهما^(٣)، كما إذا حلف لا يأكل من هذه الخنطة، أو لا يشرب من هذا^(٤) الفرات^(٥)، وهذا بناء على الحقيقة في التكلم عنده، وعندهما في الحكم، ويظهر [ج ٢١] الخلاف في قوله: لعبدته وهو^(٦) أكبر سنّاً منه هذا ابني^(٧).

وقد تتعذر^(٨) الحقيقة والمجاز معاً إذا كان الحكم ممتنعاً كما في قوله: لامرأته: هذه بتي، وهي^(٩) معرفة النسب وتولد لمثله^(١٠)، أو أكبر سنّاً منه، حتى لا تقع^(١١) حرمة بذلك أبداً.

والحقيقة تترك^(١٢)، بدلالته العادة على تركها^(١٣)، كالنذر بالصلاة، والحج، وبدلالته اللفظ في نفسه، كما إذا حلف لا يأكل لحماً [فلا يتناول لحم]^(١٤)

(١) لفظ (الحقيقة) ساقط من أ.

(٢) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ.

(٣) للإمام محمد، وأبي يوسف - رحمهما الله تعالى - فعندهما المجاز أولى. ينظر: أصول السرخسي: ١٧٤/١.

(٤) لفظ (هذا) ساقط من أ وب.

(٥) فعنده يحنث بأكل عينها وبالكراع منه، لا يأكل الخبز والشرب من الأواني.

(٦) لفظ (وهو) ساقط من ب، أي عبده.

(٧) فعنده يعتق لصحة التكلم به؛ لأنه لا يشترط إمكان المعنى الحقيقي بهذا اللفظ المجازي.

وعندهما لا...، لامتناع الحقيقة لأنهما يشترطان إمكان المعنى الحقيقي في اللفظ الذي أريد به

المجاز. ينظر: شرح المنار وحواشيه لابن ملك ٤١٤/١ وما بعدها

(٨) في جميع النسخ (يتعذر) والأصح ما وضعنا في المتن.

(٩) لفظ (هي) ساقط من أ.

(١٠) في ج (بشملة).

(١١) في أ وج (يقع).

(١٢) في أ (تركت) بأشياء خمسة.

(١٣) لفظ (على تركها) ساقط من أ وب.

(١٤) لفظ (لحم) ساقط من أ وج.

السمك^(١).

وكقوله^(٢) كل مملوك لي فهو^(٣) حر [١٥] لا يتناول المكاتب، وعكسه الحلف بأكل الفاكهة [فلا يتناول العنب]^(٤)، وبدلالته سياق النظم كقوله: طلق امرأتى إن كنت رجلاً، لا يكون^(٥) توكيلاً وبدلالته معنى يرجع إلى المتكلم كما في يمين الفور^(٦)، وبدلالته^(٧) في^(٨) محل الكلام كقوله - عليه السلام -^(٩) [«إنما الأعمال في النيات»]^(١٠)، وقوله: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان»^(١١).

مبحث إسناد الحكم إلى الأعيان

والتحريم المضاف إلى الأعيان، كالمحارم^(١٢)، والخمر حقيقة^(١٣) عندنا، خلافاً

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ج، وسقوطها أولى من وجودها؛ لأنني أظنها زيادة تعليق من النساخ.

(٢) في ج (قوله).

(٣) لفظ (فهو) ساقط من ج.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وج، وسقوطها أولى؛ للسبب السابق نفسه.

(٥) لفظ (لا يكون) ساقط من ب، وأظن أن لفظة (لا يكون توكيلاً) زيادة من النسخ أيضاً.

(٦) كقوله: لمن دعاه للعداء، والله لا أتفداء، فانه يقع في حالة الاستجابة.

(٧) لفظ (بدلالته) ساقط من ج.

(٨) لفظ (في) ساقط من ب.

(٩) في ب (صلى الله عليه وسلم).

(١٠) عن عمر بن الخطاب ؓ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل

امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى

دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه» البخاري ١ / ٢ كتاب بدء الوحي.

(١١) بهذا اللفظ الموجود في الصلب ضعيف إلا أنه مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد

صحيح مرفوعاً: «إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» رواه ابن ماجه

رقم ٢٠٤٥ كتاب الصلاة باب خلاف المكروه والناسي، وقال في الزوائد: إسناده صحيح.

(١٢) كما في قوله تعالى: (حرمت عليكم أمهاتكم).

(١٣) لعينها.

للبعض^(١)؛ [لأن التحريم عبارة عن المنع . [١٦١]

مبحث حروف المعاني

وذا في الأفعال لا في الذوات، ويتصل بها ذكرنا^(٢) [٢٢] حروف المعاني^(٣)؛

١- فالواو [ج ٢٢] لمطلق الجمع^(٤)؛ من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب.

وأما في قوله: لغير الموطوءة: إن دخلت الدار فأنت طالق، وطالق، وطالق؛ إنما تطلق واحدة عند أبي حنيفة رحمه (الله تعالى)^(٥)؛ لأن موجب الكلام الافتراق^(٦) فلا يتغير بالواو^(٧).

[وقالا: موجه الاجتماع فلا يتغير^(٨) بالواو]^(٩)، وإذا قال: لغير الموطوءة أنت

طالق، وطالق، وطالق؛ إنما^(١٠) تبين بواحدة؛ لأن^(١١) الأول وقع قبل التكلم^(١٢)

(١) من الحنفية، ومن قال بذلك الكرخي رحمه الله تعالى.

(٢) أي: بالحقيقة والمجاز.

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب و ج .

(٤) في ب (المعاني حروف).

(٥) في (المطلق العطف)، والفرق بين مطلق الجمع: وبين الجمع المطلق هو:

أن الأول: يجمع ويعطف بالواو أطلق الجمع أم قيد نحو رجال ونساء.

والثاني: أن نعطف بالواو المطلق، ولا نجمع المقيد نحو رجل عالم، وطالب علم فهما مقيدان.

(٦) لفظ (الله تعالى) من زيادتي .

(٧) لأن الطلاق الثاني تعلق بالشرط بواسطة الأول، والأخير بواسطتين؛ فإذا تعلقن بهذا الترتيب

نزلت، فإذا نزلت نزل أولهن فلم يبق محل للآخرين لعدم العدة.

(٨) لأنه لا يتعرض للقرآن؛ ولأنه لم يتعلق فيما بعده وإلا ... لو وقعت الثلاثة إجماعاً لتأخذ للشرط

عنهن.

(٩) الإجماع.

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(١١) في أ (فإنها).

(١٢) الطلاق.

(١٣) في ج (الكلام).

بالثاني^(١) فسقط، ولا نية لفوات محل التصرف^(٢).

وإذا زوج أمتين من رجل بغير^(٣) إذن مولاها^(٤)، وبغير إذن الزوج ثم قال المولى: هذه حرة، وهذه متصل^(٥)، إنما^(٦) يبطل^(٧) نكاح الثانية؛ لأن عتق الأولى يبطل محلية الوقت في^(٨) حق^(٩) الثانية فيبطل الثاني قبل التكلم بعقتها.

وإذا زوج رجلاً أختين [ب ١٦] في عقدتين^(١٠) بغير إذن الزوج^(١١) فبلغه الخبر^(١٢) فقال: أجزت نكاح هذه، وهذه بطلا معاً، كما إذا أجازها معاً [ج ٢٣].
وإن أجازها متفرقاً بطل^(١٣) الثاني، لأن صدر الكلام يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله كما في الشرط والاستثناء.

وقد تكون^(١٤) الواو للحال: كقوله لعبده: أَدِّ إِلَيَّ أَلْفًا وَأَنْتَ حَرٌّ، [أ ١٧] حتى لا يعتق إلا بالأداء، وقد تكون^(١٥) لعطف الجملة فلا يجب به^(١٦) المشاركة في

(١) لفظ (بالثاني) ساقط من ج، وفي أ (بالثلاث).

(٢) لأنها غير موطوءة فلغى الثاني والثالث لا للواو.

(٣) في أ (من غير).

(٤) في ج (موليها).

(٥) في ب (متصل).

(٦) لفظ (إنما) ساقط من ج.

(٧) في أ وج (بطل).

(٨) لفظ (في) ساقط من أ وب.

(٩) في أ (كلبه أحق).

(١٠) في ب (عقدتين).

(١١) في أ وب (المزوج).

(١٢) لفظ (الخبر) ساقط من أ، ولو أنه لا يغير في المعنى شيء إلا أنني أظنه زيادة من الناسخين، أعني: ب وج.

(١٣) في ب وج زيادة (نكاح).

(١٤) في أ (يكون).

(١٥) في أ (يكون).

(١٦) لفظ (به) ساقط من ب.

الخبر^(١)، كقوله: هذه طالق ثلاثاً، وهذه طالق، وكذا قولها: طلقني ولك ألف، حتى لا يجيب شيء.

وقالوا: إنها للحال، أو لمعارضه^(٢) فيصير^(٣) شرطاً، وسيباً فيجب^(٤) الألف.

٢- والفاء: للوصل، والتعقيب فيتراخى المعطوف عن^(٥) المعطوف عليه بزمان وإن لطف.

فإذا^(٦) قال: إن دخلت هذه الدار، فهذه الدار فأنت طالق، فالشرط أن تدخل الثانية بعد الأولى بلا تراخ.

وتستعمل^(٧) في أحكام العلل، فإذا قال لآخر: بعث منك هذا العبد بكذا، فقال^(٨) الآخر^(٩): فهو حر، أنه قبول للبيع.

وتدخل^(١٠) على العلل إذا كانت^(١١) مما^(١٢) تدوم^(١٣) [ج ٢٤] كقوله: أدّ إليّ ألفاً فأنت حرّ، أي أدّ إليّ ألفاً؛ لأنك حر، فيعتق^(١٤) للحال^(١٥).

(١) في أوج زيادة الواو.

(٢) لفظ (لمعارضه) ساقط من ب وج.

(٣) في أ (فتصير).

(٤) في أ (فتجب).

(٥) في أ (من).

(٦) في أ (وإن) وفي ج (وإذا).

(٧) في ب (ويستعمل).

(٨) في ب (وقال) في أوج (فقال).

(٩) في ب (لآخر).

(١٠) في ج (يدخل).

(١١) في أ (كان).

(١٢) لفظ (مما) ساقط من ب.

(١٣) في ج (يدوم).

(١٤) لفظ (فيعتق) ساقط من ج.

(١٥) في ب (في الحال).

وتستعار^(١) بمعنى الواو كما^(٢) في قوله: له عليّ درهم فدرهم^(٣)، لزمه درهمان.

٣- و«ثم»: للتراخي، بمنزلة ما لو سكت [ب١٧] ثم استأنف. وعندهما للتراخي^(٤) في الحكم مع الوصل في التكلم^(٥)، حتى إذا قال: لغير المدخول بها: أنت طالق، ثم طالق، ثم طالق إن دخلت الدار، فعنده يقع الأول، و^(٦) لو قدم الشرط تعلق الأول، ووقع الثاني يلغوا ما بعده وقع^(٧) الثاني، ولغا الثالث و^(٨) قالوا: يتعلق جميعاً وينزلن^(٩) على الترتيب، وفي [أ١٨] قوله ﷺ^(١٠) «فليكفر عن يمينه ثم ليأت بالذي هو خير»^(١١) استعير بمعنى الواو عملاً بالرواية^(١٢) الأخرى، وإجراء للأمر^(١٣) على

(١) في ب (ويستعار)

(٢) لفظ (كما) ساقط من ج .

(٣) في أوب زيادة حتى .

(٤) في أ (لا للتراخي) .

(٥) في أ (الكلام)، و (التكلم) .

(٦) لفظ (و) ساقط من أ .

(٧) في أ (ويقع) .

(٨) لفظ (و) ساقط من أ .

(٩) في ب (يتنزلن) .

(١٠) في أوج (عليه السلام) .

(١١) وهو مروي عن أبي هريرة ؓ - مرفوعاً - «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليفعل» رواه مسلم رقم ١٦٥٠، في الإيمان باب ندب من حلف يميناً فرأى غيرها، ومالك في الموطأ ٤٧٨/٢ في الإيمان، باب من تجب فيه الكفارة من الإيمان .

(١٢) وهو ما رواه أبو هريرة ؓ قال: أعتم رجل عند النبي ﷺ ثم رجع إلى أهله فوجد الصبية قد ناموا، فاتاه أهله بطعامه فحلف لا يأكل من أجل الصبية، ثم بدأ له فأكل، فأتى رسول الله - ﷺ فذكر له فقال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر عن يمينه» رواه مسلم ١٢٧١/٣ رقم ١٦٥٠ كتاب الإيمان باب من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، والترمذي ٩٠/٤ - ٩١ رقم ١٥٣٠ كتاب النذور والإيمان باب ما جاء في الكفارة قبل الحنث، والشافعي في السنن الكبرى ١٢٧/٣ - ١٢٨ رقم ٤٧٢٨ كتاب الإيمان والكفارات باب الكفارة بعد الحنث .

(١٣) في أ (المأمر)، وفي ب (الأمر) .

حقيقته.

٤- و«بل»: لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك، فتطلق ثلاثاً إذا قال لامرأته الموطوءة: أنت طالق واحدة بل ثنتين؛ لأنه [ج ٢٥] لا^(١) إبطال الأول، فيقعان بخلاف قوله له^(٢): علي ألف درهم بل ألفان^(٣).

٥- و«لكن»: للاستدراك بعد النفي خاصة^(٤)، غير أن العطف به^(٥) إنما يصح عند اتساق الكلام^(٦)، وإلا فهو مستأنف، كالأمة إذا تزوجت بغير إذن مولاهما بمائة درهم فقال المولى^(٧): لا أجزى النكاح، لكن أجزيه بمائة وخمسين درهماً^(٨)، إن هذا نسخ النكاح، وجعل لكن مبتدأ؛ لأن هذا نفى فعل وإثباته بعينه.

٦- و«أو»: لأحد المذكورين، وقوله: هذا حر، أو هذا^(٩)، كقوله: أحدهما حر، وهذا الكلام إنشاء، ويحتمل الخبر فأوجب التخيير^(١٠) على احتمال [ب ١٨] أنه بيان وجعل البيان إنشاء من وجه وإظهاراً^(١١) من وجه.

وإذا دخلت^(١٢) في الوكالة^(١٣) تصح بخلاف البيع والاجارة^(١٤)؛ إلا أن يكون من

(١) وفي نسخ المخطوط: «لم»..

(٢) لفظ (له) ساقط من أ.

(٣) لأن الطلاق إنشاء لا يحتمل التدارك، بخلاف الأقدار فإنه إخبار يحتمله.

(٤) لفظ (خاصة) ساقط من أ و ب.

(٥) لفظ (به) ساقط من أ.

(٦) أي: ارتباط قبله بما بعده، مثال ذلك: ما جاء زيد لكن عمرو.

(٧) لفظ (المولى) ساقط من أ و ب.

(٨) لفظ (درهماً) ساقط من أ.

(٩) في أ و ج زيادة (حر).

(١٠) أي اختبار المولى.

(١١) في أ و ج (إظهار).

(١٢) أي (أو).

(١٣) كقولنا: وكلت هذا، أو هذا؛ لأنها في موضع الإنشاء، والتوكيل إنشاء.

(١٤) وذلك سبب فساد العقد لجهالة المعقود عليه -المبايع- أو به -المال-.

له الخيار^(١) معلوماً في اثنتين أو ثلاثة فيصبح استحساناً، وفي المهر كذلك عندهما إن صح التخيير^(٢)، وفي النقدين^(٣) يجب الأقل^(٤) [ج ٢٦]، وعنده يجب مهر المثل [١٩٩]. وفي الكفارات^(٥) يجب أحد الأشياء عندنا خلافاً للبعض^(٦).

وفي قوله تعالى ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾^(٧) للتخيير^(٨) عند مالك^(٩) (رحمه الله تعالى)^(١٠)، وعندنا بمعنى بل^(١١) يصلبوا إذا اتفقت^(١٢) المحاربة بقتل النفس وأخذ المال، بل تقطع أيديهم إذا أخذوا المال فقط، بل ينفوا من الأرض إذا خوفوا الطريق وقالوا: إذا قال لعبده ودابته: هذا حر، وهذا انه باطل، لأنه اسم لأحدهما^(١٣) غير

(١) أي خيار التعيين ينظر: السرخسي ٢١٤ / ١.

(٢) بأن يكون مقيداً، كأن يقول: لأمراته: تزوجتك على ألف درهم أو مائة دينار.

(٣) أي: لم يفد التخيير. أصول السرخسي ٢١٥ / ١.

(٤) لأنه المتيقن السرخسي ٢١٥ / ١.

(٥) في ب (الكفارة)، وهي كفارة اليمين في قوله تعالى: (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم) المائدة ٨٩.

(٦) شرح المنار وحواشيه ٤٦٢ / ١ وهو العراقيون والمعتزلة.

(٧) قوله تعالى: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم) المائدة ٣٣.

(٨) فيخير الإمام في العقوبات.

(٩) هو الإمام الجليل مالك بن أنس الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، وأحد أئمة المذاهب الأربعة، ولد بالمدينة المنورة سنة ٩٣ هـ، أشهر مؤلفاته الموطأ، توفي - رحمه الله - تعالى في المدينة المنورة سنة ١٧٧ هـ. ينظر: الفتح المبين ١١٢ / ١.

(١٠) ينظر: أصول السرخسي ٢١٥ / ١.

(١١) بحسب الترتيب وبحسب أجزائهم فتكون بمعنى (بل) كما في قوله تعالى: (كالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً)، أي: بل أشد قسوة. ينظر: شرح المنار وحواشيه ٤٦٣ / ١.

(١٢) في ب (وقع).

(١٣) في ب (لأحديهما).

عين، وذلك^(١) غير محل للعتق.

وعنده هو^(٢) كذلك لكن على احتمال التعين حتى^(٣) لزمه التعين^(٤) في مسألة العبدین^(٥)، والعمل بالمحتمل أولى من الإهدار، فجعل ما وضع للحقيقته^(٦) مجازاً^(٧) عما يحتمله، وإن استحالت حقيقته^(٨). وهما^(٩) ينكران^(١٠) الاستعارة عند استحالة الحكم. وتستعار^(١١) للعموم فتصير بمعنى واو العطف لا عينه، وذلك إذا كانت في موضع النفي، أو في^(١٢) موضع الإباحة. [ب ١٩] كقوله : والله لا أكرم فلاناً، أو فلاناً، حتى إذا كلم أحدهما يحنث^(١٣)، ولو كلمهما لم^(١٤) [ج ٢٧] يحنث إلا مرة. ولو حلف لا يكلم أحداً إلا فلاناً، أو فلاناً فله ان يكلمهما^(١٥). وتستعار^(١٦) بمعنى حتى، [أو الآن]^(١٧)، إذا فسد^(١٨) العطف لاختلاف الكلام

(١) أي: أحدهما.

(٢) اسم لأحدهما.

(٣) في ب زيادة (إذا).

(٤) في أ زيادة (كما)، وفي ج (لما) وسقوطها أولى.

(٥) أي: فيما إذا كانا عبيدين.

(٦) في ب (الحقيقة)، وهو أحدهما غير عين.

(٧) في ب (ما جاز).

(٨) في ب (الحقيقة).

(٩) في النسخ (منهما) والأصح (وهما) والمراد بهما محمد وأبو يوسف -رحمهما الله-.

(١٠) في أ وج زيادة (و).

(١١) أي: تستعار أو.

(١٢) لفظ (في) ساقط من ج.

(١٣) لأنها لا تستلزم الاجتماع بخلاف (الواو)، وهو مثال للنفي.

(١٤) في ب (إلا).

(١٥) في ب (تكليمهما)، وهو مثال للإباحة؛ لأن الاستثناء بعد الحظر للإباحة.

(١٦) في أ (ويستعار).

(١٧) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١٨) في أ (فسر).

ويحتمل الكلام أضرب^(١) [٢٠أ] لغاية كقوله تعالى: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ^(٢) يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)^(٣).

٧- و«حتى»: للغاية كإلى، وتستعمل للعطف مع قيام معنى الغاية، كقولهم: استنتت^(٤) الفصال حتى القرعى^(٥).

ومواضعها في الأفعال، أن تجعل^(٦) بمعنى إلى^(٧) أو غاية هي جملة مبتدأة وعلامة الغاية: إن يحتمل الصدر الامتداد^(٨)، وإن يصبح دليلاً على الانتهاء^(٩)، فإن لم يستقم فللمجازاة^(١٠) بمعنى لام كي^(١١)، فإن^(١٢) تعذر هذا^(١٣) جعل مجازاً^(١٤) مستعاراً^(١٥) للعطف المحض، وبطل معنى الغاية^(١٦)، وعلى هذا مسائل الزيادات^(١٧).

(١) في أ (إضراب) وفي ب وج (ضرب).

(٢) أي: حتى يتوب عليهم.

(٣) آل عمران ١٢٨.

(٤) أي: عدت من العدو.

(٥) في ب (القرعا): وهي جمع قريع: وهو الفصيل ابن الناقة الذي فيه بشر أبيض، وهو مثل عمن يتكلم مع من ينبغي أن لا يتكلم معه أو بين يديه، ويضرب للتحقير.

(٦) في ب (يجعل).

(٧) مثال ذلك قوله تعالى: (حتى تغسلوا) النساء ٤٣، أي: إلى أن.

(٨) كما في قوله تعالى: (وقاتلوا الذين لا يؤمنون) التوبة ٢٩، فإنه يصلح للامتداد بحيث يستمر القتال، وقبول الجزية يصلح لانتهاه القتال.

(٩) في ب (الإنهاء).

(١٠) في أ (فلا مجازات).

(١١) أي بما أنها لم تتم بمعنى الغاية فإنها تكون بمعنى لام كي كقولنا: صليت حتى أدخل الجنة.

(١٢) في أ (وإن).

(١٣) أي: بمعنى لام كي.

(١٤) لفظ (مجازاً) ساقط من ج.

(١٥) لفظ (مستعاراً) ساقط من أ.

(١٦) لفظ الغاية ساقط من ب.

(١٧) أي ذكرها الامام محمد - رحمه الله - تعالى في كتابه (الزيادات).

(١)، كأن لم أضربك حتى تصيح، إن لم (٢) آتاك حتى تغديني، إن لم آتاك حتى أتغدى عندك.

مبحث حروف الجر

ومنها حروف الجر:

١- فالباء : للإلصاق (٣)، وتصحب الأثمان حتى لو قال: اشتريت منك هذا [ج ٢٨] العبد (٤) بكر (٥) من (٦) حنطة جيدة يكون الكر ثمناً (٧)، فيصح (٨) الاستبدال به، بخلاف ما إذا أضاف العقد إلى الكر (٩).

ولو قال: إن أخبرتني بقدوم فلان فعبدني حر، يقع على الحق (١٠) بخلاف (١١): إن

(١) في ب زيادة (لو قال) .

(٢) لفظ (لم) ساقط من ب .

(٣) وهو تعليق الشيء بالشيء وإبداله به .

(٤) في ج (اشتريت العبد منك) .

(٥) الكر : مكيال لأهل العراق أصله بابل وكان يساوي في العراق من حيث الأساس ٣٠ كارة = ٦٠ قفيزاً، كل قفيز ٨ مكاييل = ٢٨٨٠ كغم ويعتبر الكر من أكبر المكايل العربية ص ١٠٤ .
المقادير الشرعية وأهميتها في تطبيق الشريعة الإسلامية الأوزان والمكايل والمقاييس رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم الإسلامية من قبل منير حمود نزهان الكبيسي، إشراف أبي اليقظان عطية الجبوري، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

(٦) لفظ (من) ساقط من ب و ج .

(٧) في أ و ج (ثمن) .

(٨) في أ (ما يصح) .

(٩) مثال ذلك كأن قال : اشتريت الكر بالعبد، وأظنها زيادة تعليق من النساخ .

(١٠) في أ (الحي) اي : يقع اذا أخبره صدقاً، لأنه يريد أن كان خبرك ملصقاً بقدوم زيد فلا بد من أن يكون القدوم موجوداً فعلاً .

(١١) من أ زيادة (قوله) وفي ب و ج زيادة (ما إذا قال) ولا أرى أي مسوغ لوجودها .

أخبرتني أن فلاناً [ب ٢٠] قدم^(١).

ولو قال: إن خرجت من الدار إلا بإذني فأنت طالق^(٢)، يشترط^(٣) تكرار الإذن بخلاف قوله: إلا أن آذن لك. وفي قوله: أنت طالق بمشيئة الله تعالى بمعنى الشرط^(٤). وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -^(٥) الباء في قوله تعالى [٢١١] ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾^(٦) للتبويض وقال مالك رحمه^(٧) (الله تعالى)^(٨): إنها صلة^(٩)، وليس كذلك بل هي للإلصاق، لكنها إذا^(١٠) دخلت آلة المسح كان الفعل^(١١) متعدياً إلى محله^(١٢) فيتناول كله.

وإذا دخلت في محل المسح^(١٣) بقي الفعل متعدياً إلى الآلة فلا يقتضي^(١٤) استيعاب الرأس، وإنما يقتضي إلصاق الآلة بالمحل؛ وذلك لا يستوعب الكل عادة فصار المراد به أكثر اليد فصار التبويض مراداً بهذا الطريق [ج ٢٩].

(١) في ب وج زيادة [يحدث وإن كان كاذباً في خبره].

(٢) في ج (أنت طالق).

(٣) في أ (فيشترط).

(٤) كما لو قال: إن شاء الله تعالى.

(٥) هذه العبارة من زيادتي.

(٦) المائدة ٦ وينظر: مغني المحتاج ١/ ٥٣.

(٧) لفظ (رحمه) ساقط من ب.

(٨) هذه من زيادتي. ينظر: تفصيل الاستدلال الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله أحمد الأنصاري القرطبي، إحياء التراث العربي - بيروت لبنان ٦/ ٨٧.

(٩) في ج (للمصلة)؛ لأن الفعل يتعدى إلى مجرورها بنفسه لا بالباء. والمراد بالصلة الزيادة من حيث الصناعة النحوية لا البلاغية ويعبر عنها في القرآن بلفظة صلة تأدياً.

(١٠) لفظ (إذا) ساقط من ب.

(١١) لفظ (الفعل) ساقط من ب.

(١٢) وهو المسموح.

(١٣) كما في الآية.

(١٤) في أ (يعني).

٢- وعلى - للإلزام فقوله: له علي ألف درهم يكون ديناً^(١)، إلا أن يصل^(٢) به الوديعة^(٣)، فإن دخلت في المعاوضات المحضة^(٤) كانت بمعنى الباء، وكذا إذا استعملت في الطلاق^(٥) عندهما.

وعند أبي حنيفة رحمه (الله تعالى)^(٦) للشرط^(٧).

٣- ومن: للتبعض، فإذا قال: من شئت من عبدي عتقه فاعتقه، له أن يعتقهم^(٨) إلا واحداً^(٩) منهم^(١٠) عند أبي حنيفة رحمه - الله تعالى -^(١١).

٤- وإلى: لانتهاء الغاية، فإن كانت قائمة بنفسها كقوله^(١٢): له علي^(١٣) من هذا الحائط إلى هذا الحائط، لا تدخل الغائتان^(١٤) [ب ٢١]، وإن لم تكن^(١٥) فإن^(١٦) كان^(١٧)

(١) تفيد الوجوب حقيقة ؛ لأنها للاستعلاء حساً، ومعنى .

(٢) في ب (إذا اتصل) ؛ لأنها تفيد وجوب الحفظ .

(٣) وهي أمانة تركت عند الغير للحفظ قصداً، التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني طبعه وحققه جماعة من العلماء دار الباز عباس أحمد الباز، مكة المكرمة ص ٢٥١ .

(٤) والتي تكون خالية من معنى الإسقاط كالبيع .

(٥) كقولها : طلقني ثلاثاً على ألف، فطلقها واحدة كانت بمعنى الباء فيجب ثلثها ؛ لأنه معاوضة من جانبها.

(٦) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

(٧) أي: تقع رجعية لأن الطلاق لا يقبله أولاً وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء المشروط .

(٨) في ب (تعتقهم).

(٩) في ب (واحدة).

(١٠) لفظ (منهم) ساقط من أ.

(١١) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(١٢) في ب (كقولك).

(١٣) لفظ (على) ساقط من أ.

(١٤) إلا بقرينة كأن يقول: قرأت الكتاب من أوله إلى آخره ؛ فإن البداية والنهاية تدخلان.

(١٥) أي: وإن لم تكن قائمة بنفسها.

(١٦) في أ (وإن).

(١٧) في ب (كانت).

أصل الكلام متناولاً [للغاية^(١)] ^(٢) كان ذكرها لإخراج ما وراءها فتدخل الغاية^(٣) كما في المرافق وإن^(٤) لم يتناولها، أو كان فيه^(٥) شك فذكرها لمد الحكم إليها فلا تدخل^(٦) كالليل في الصوم^(٧).

٥- وفي: للظرف، لكنهم اختلفوا [٢٢أ] في حذفه وإثباته في^(٨) ظروف الزمان. فقالوا^(٩): هما سواء، وفرّق أبو حنيفة رحمه (الله تعالى)^(١٠) بينهما فيما إذا نوى آخر النهار، [ج ٣٠] وإذا أضيف إلى مكان يقع في الحال^(١١)، إلا أن يضمّر الفعل فيصير بمعنى الشرط^(١٢).

مبحث الظروف

- ١- و«مع» للمقارنة.
- ٢- و«قبل» للتقديم^(١٣).
- ٣- و«بعد» للتأخير^(١٤).

-
- (١) لفظ (للغاية) ساقط من أ.
 - (٢) في ب وج زيادة (وما وراءها).
 - (٣) لفظ (الغاية) ساقط من أ.
 - (٤) في ب وج (فإن).
 - (٥) أي في تناولها.
 - (٦) لفظ (تدخل) ساقط من ج.
 - (٧) في قوله تعالى: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) البقرة ١٨٧.
 - (٨) في ب (وفي).
 - (٩) في ج (وقالا) أي الإمامان محمد وأبو يوسف.
 - (١٠) ما بين المعكوفتين من زيادتي.
 - (١١) كانت طالق في الدار؛ فإنه يقع في الحال بالعدم اختصاص الطلاق بالمكان.
 - (١٢) أي وقت دخولك.
 - (١٣) فتطلق في الحال فيما إذا قال: وقت الضحوة أنت طالق قبل غروب الشمس.
 - (١٤) في أ وج (للتأخر).

وحكمها^(١): في الطلاق ضد حكم قبل، وإذا قيل، بالكناية، كان صفة لما بعده، وإن لم يقيد كان صفة لما قبله.

٤- و«عند» للحضرة، فإذا قال لغيره: لك عندي ألف درهم، كان وديعة؛ لأن الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم.

٥- و«غير»: تستعمل صفة للنكرة، وتستعمل استثناء، فقوله: له عليّ درهم غير دائق^(٢) بالرفع فيلزمه^(٣) درهم تام، ولو قال^(٤) بالنصب؛ كان استثناء فيلزمه درهم إلاً دائقاً.

٦- و«سواء» كغير^(٥).

مبحث أدوات الشرط

ومنها حروف الشرط: ^(٦)

١- وإن : أصل فيها^(٧)، وإنما تدخل على أمر معدوم [ب ٢٢] على خطر ليس بكائن لا محال^(٨)، فإذا قال: إن لم أطلقك فأنت طالق ثلاثاً، لم تطلق حتى يموت أحدهما^(٩).

(١) أي بعد.

(٢) الدائق؛ بفتح النون وكسرها، وكسرها أصح: يعني الحصة أو الجزء وهو لغة: لفظ معرّب عن اليونانية مقداره حبتا خرنوب وفي الاصطلاح: هو وحدة وزن صغيرة من أجزاء كل من الدينار، والمثقال، والدرهم / المقادير الشرعية، رسالة ص ٢٩.

(٣) في ب (يلزمه).

(٤) في ب (ولو كان).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، وفي ج (وسواء مثل غير).

(٦) المراد هنا كلمات الشرط مجازاً وإلاً فأكثرها أسماء.

(٧) لفظ (فيها) ساقط من أ.

(٨) فلا يقال: إن جاء الغد فأنت طالق؛ لأنه متحقق لا محالة.

(٩) في ب (أحديهما).

٢- وإذا: عند نحاة الكوفة^(١) تصح للوقت^(٢) [ج ٣١] والشرط على السواء، فيجازي بها مرة، ولا يجازي بها أخرى، فإذا^(٣) جوزي بها يسقط^(٤) عنها الوقت كأنها حرف شرط، وهو قول أبي حنيفة رحمه - الله تعالى -^(٥).

وعند نحاة البصرة^(٦) هي للوقت، وقد تستعمل^(٧) للشرط من غير [أ ٢٣] سقوط الوقت عنها مثل متى فإنها للوقت لا يسقط عنها ذلك بحال وهو قولها، حتى إذا قال لامرأته^(٨): إذا لم أطلقك فأنت طالق، لا يقع عنده ما لم يمت أحدهما^(٩).

وقالا: يقع كما^(١٠) فرغ^(١١)، مثل قوله^(١٢): متى لم أطلقك [فأنت طالق]^(١٣) وروي عنها إذا قال: أنت طالق لو دخلت الدار، أنه بمنزلة إن دخلت الدار.

(١) من أشهر نحاتهم أبو مسلم معاذ بن الهراء ت ١٨٧ هـ، وعاصم بن أبي النجود ت ١٢٧ هـ، وعلي بن حمزة الكسائي ت ١٨٩ هـ، وثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى ت ٢٩١ هـ، ينظر: نزهة الألباء ٣٦، ٥٨، والمدارس النحوية ١٥٤، ١٥١، ١٨١، ٢٢٤.

(٢) الوقت أعم من الظرف، لأن الظرف الوقت المنسوب فقط والتفسير بالأخص لا يجوز. (٣) في أ (وإذا).

(٤) في ب (يسقط) وفي ج (تسقط).

(٥) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(٦) ومن أشهر نحاتهم عبد الله بن إسحاق الحضرمي ت ١٢٧ هـ، وأبو عمرو بن العلاء ت ١٥٤ هـ، وسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠ هـ، والمبرد محمد بن يزيد ت ٢٨٥ هـ ينظر: نزهة

الألباء ٢٦، ٣٠، ٥٤، والمدارس النحوية ٦٩، ٧٧، ١٠٥، ١٢٠.

(٧) في ب (استعمل).

(٨) في ب (لامرأة).

(٩) في ب (أحديهما).

(١٠) الكاف للمفاجأة.

(١١) في أ زيادة (في).

(١٢) لفظ (قوله) ساقط من أ.

(١٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

٣- وكيف: سؤال^(١) عن الحال، فإن استقام^(٢) وإلا بطل؛ ولذلك^(٣) قال أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -^(٤) في قوله: أنت حر كيف شئت، إنه إيقاع^(٥)، وفي الطلاق يقع الواحدة ويبقى الفضل في الوصف، والقدر مفوضاً إليهما بشرط نية الزوج^(٦) [ج ٣٢] وقالوا: ما لا يقبل الإشارة^(٧) فحاله ووصفه بمنزلة أصله فيتعلق الأصل بتعلقه.

٤- كم: اسم للعدد الواقع^(٨)، فإذا قال: أنت طالق [ب ٢٣] كم شئت، تطلق ما لم^(٩) تشأ^(١٠).

٥- ٦- وحيث، وأين: اسمان للمكان المبهم^(١١)، فإذا قال: أنت طالق حيث شئت أو^(١٢) أين شئت، إنه لا يقع ما لم تشأ، وتتوقف^(١٣) مشيئتها على المجلس^(١٤) بخلاف^(١٥) إذا ومتى^(١٦).

-
- (١) في ب وج (للسؤال).
 - (٢) في ب وج زيادة (السؤال).
 - (٣) في أ (فذلك)، أي لبطلان كيف.
 - (٤) ما بين المعكوفتين من زيادتي.
 - (٥) لأنه ليس للعق بعد وقوعه كيفية تقبل التفويض.
 - (٦) تقع قبل المشيئة؛ لأن كلمة (كيف) تدل على تفويض الأحوال والصفات دون الأصل، أما الكيفية من حيث جعلها بائنة أو ثلاثاً؛ فإنه مفوض إليها سيما إذا كانت موطوءة فيها إذا توفقت مشيئتها ونيته، بأن شاءت بائنة ونواها الزوج وقعت وإلا بقيت رجعية.
 - (٧) في ب وج (الاشتراط). وهما الأمور الشرعية التي لا تكون محسومة كالطلاق والعتاق.
 - (٨) بمعنى الشرط مجازاً.
 - (٩) لفظ (ما لم) ساقط من أ.
 - (١٠) من العدد بشرط المجلس، ونية الزوج.
 - (١١) لفظ (المبهم) ساقط من ب.
 - (١٢) في ب وج (و).
 - (١٣) في أ (ويتوقف).
 - (١٤) في أ (بالمجلس).
 - (١٥) لفظ (بخلاف) ساقط من ب.
 - (١٦) أي: إذا شئت، ومتى شئت؛ فإنها تشاء في المجلس ويعدّه لاتصال الطلاق بالزمان دون المكان.

مبحث الجمع

الجمع المذكور بعلامة الذكور عندنا يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط^(١)، ولا يتناول الإناث المفردات^(٢)، وإن ذكر بعلامة التأنيث يتناول الإناث خاصة.

حتى قال محمد - رحمه الله تعالى -^(٣) في السير^(٤) الكبير^(٥): إذا قال المستأمن^(٦) آمنوني على بنيّ وله بنون، [أ٤٢] وبنات، أن الأمان يتناول الفريقين. ولو قال: آمنوني على بناتي ... لا^(٧) يتناول الذكور من أولاده، ولو قال: على بنيّ، وليس سوى البنات لا يثبت هن الأمان^(٨) [ج٣٣]. وأما الصريح^(٩):

فما ظهر المراد به ظهوراً بيناً^(١٠) حقيقة كان أو مجازاً^(١١)، كقوله: أنت حر، وأنت طالق^(١٢).

(١) على وجه الحقيقة، لأنه صح للمذكر والمؤنث، كما للمذكر فقط، والأصل الحقيقة.

(٢) في ب (الاختلاط)، أي: عن الذكور دون الاختلاط.

(٣) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(٤) وهو للإمام محمد بن الحسن الشيباني في الفقه الحنفي، وهو مطبوع، ينظر: الفوائد البهية ص ١٦٣.

(٥) لفظ (الكبير) ساقط من أ.

(٦) لفظ (المستأمن) ساقط من أ.

(٧) لفظ (لا) ساقط من ب.

(٨) لفظ (لا يثبت) ساقط من أ وفي ب (الأمان هن).

(٩) في أ (للتصريح).

(١٠) في أ (تبييناً).

(١١) كقولنا: لا أكل من هذه النخلة، فإنه مجاز للشجرة الحقيقية، وهي الجذع، وإرادة التمر.

(١٢) فإنها حقيقتان شرعيتان في إزالة الرق والنكاح، مجازان لغويان لكثرة الاستعمال.

وحكمه: تعلق الحكم^(١) بعين الكلام، وقيامه مقام معناه، حتى^(٢) عن
العزيمة^(٣).
وأما الكناية:

فما استتر المراد به ولا يفهم إلا بقريئة حقيقة كان أو مجازاً، مثل ألفاظ الضمير^(٤)،
وحكمها: أن لا^(٥) يجب العمل بها إلا بالنية أو دلالة الحال.
وكنايات^(٦) الطلاق سميت بها مجازاً حتى كانت بوائن، إلا اعتدي، واستبرئي
رحمك، وأنت واحدة^(٧).
والأصل في الكلام الصريح^(٨)، وفي الكناية قصور^(٩)، وظهر^(١٠) [ب ٢٤] هذا
التفاوت^(١١) فيما يدرأ^(١٢) بالشبهات^(١٣).

(١) الحكم الشرعي وان لم يقصده .

(٢) لو طلق أو اعتق مخطئاً وقع بلا نية، وذلك لخصوصية الدليل، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال:
قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة» رواه
الترمذي وقال عنه حسن غريب ٣/ ٤٩٠ رقم ١١٨٤ كتاب الطلاق باب ما جاء في الجد والهزل
في الطلاق وأبو داود ٢/ ٢٥٩ رقم ٢١٩٤ كتاب الطلاق باب في الطلاق على الهزل، وابن ماجه
١/ ٦٥٧-٦٥٨، رقم ٢٠٣٩ كتاب الطلاق، باب من حلف أو راجع لآعباً .

(٣) أي: النية.

(٤) د-هو-، لأنه بها يعرف الاسم أو يميزه عن غيره من الأسماء، كما نكنيه -بابي- نكنيه له.

(٥) لفظ (لا) ساقط من ب .

(٦) كبائن، وحرام؛ إذ شابهت الكناية من حيث الإبهام، فاحتاجت إلى النية لإزالة الإبهام.

(٧) استثناء من قوله - حتى كان بوائن-، لأن ما عداها يدل على البينونة وهذه الثلاثة يقع بها
الطلاق رجعياً.

(٨) في أ (التصريح) .

(٩) في أ (تصور) .

(١٠) في ب وج (يظهر) .

(١١) لفظ (التفاوت) ساقط من جميع النسخ . ينظر فتح الغفار ٢/ ٤٣ .

(١٢) في أ (يندرى) .

(١٣) فيحد القاذف إذا قال : زني بفلانة.

عبارة النص:

وأما الاستدلال بعبارة النص: فهو العمل بظاهر ما سيق الكلام له .

إشارة النص:

وأما^(١) الاستدلال بإشارة النص، فهو العمل بما ثبت^(٢) بنظمه لغة^(٣)، ولكنه غير مقصود^(٤) لما^(٥) سيق له النص، وليس بظاهر^(٦) من كل وجه، وهذا^(٧) كقوله تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ^(٨) رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ^(٩))^(١٠) [ج ٣٤] سيق لإثبات النفقة^(١١) وفيه^(١٢) إشارة إلى أن النسب إلى الآباء وهما سواء في إيجاب الحكم إلا أن الأول^(١٣) أحق عند التعارض [٢٥٨] وللإشارة عموم كما للعبارة^(١٤).

(١) لفظ (أما) ساقط من ب.

(٢) في أ (يثبت).

(٣) أي: في تركيبة من غير زيادة ولا نقصان، وبذلك خرج الاقتضاء، لأنه شرعاً لا لغة.

(٤) خرج بقوله الاستدلال بعبارة النص لأنه مقصود.

(٥) في ب (لا).

(٦) أخرج به الظاهر لأنه وإن كان الكلام غير مسوق له إلا أنه ظهر المراد به للسامع .

(٧) لفظ (هذا) ساقط من أ.

(٨) لفظ (له) ساقط من ب.

(٩) لفظ (كسوتهن) ساقط من أ.

(١٠) (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفساً إلاّ وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصلاً عن تراضٍ منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله واعلموا أن الله بما تعملون بصير) البقرة ٢٣٣.

(١١) على الوالد ثبت بعبارة النص.

(١٢) أي: في ذكر المولود له دون الوالد.

(١٣) أي: النفقة أولى كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «تقعد إحداهن شطر عمرها لا تصلي» فهو سبق لنقصان دينهن، فيه إشارة إلى أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً عند الشافعي، وهو معارض بحديث أقل الحيض ثلاثة وأكثره خمسة عشر وهي عبارة ترجح عليه.

(١٤) فتقل التخصيص: كما في قوله تعالى: (وعلى المولود) خص منها إباحة وطء الأب جارية ابنه.

دلالة النص:

وأما الثابت بدلالة النص: فما ثبت بمعنى النص لغة لا اجتهداً^(١)، كالنهي عن التأنيف^(٢) يوقف^(٣) به على حرمة الضرب^(٤)، بدون الاجتهاد.

والرأي الثابت به كالثابت بالإشارة إلّا عند التعارض؛ ولهذا^(٥) صح إثبات الحدود^(٦)، والكفارات بدلالة النص^(٧) دون القياس، والثابت به لا يحتمل التخصيص؛ لأنه لا عموم له^(٨).

اقتضاء النص:

وأما الثابت باقتضاء النص: فما لم يعمل النص إلّا بشرط تقدمه عليه^(٩) فإنّ ذلك أمر اقتضاه النص لصحة ما تناوله^(١٠)، فصار هذا مضافاً إلى النص بواسطة المقتضى^(١١) فكان^(١٢) كالثابت^(١٣) به^(١٤). [ج ٣٥]

-
- (١) بحيث يعرفه كل لغوي دون الرجوع إلى معناه الشرعي المستخرج بالاستنباط أو الاجتهاد.
 - (٢) وهو قوله تعالى: (ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما) الإسراء ٣٣.
 - (٣) لفظ (يوقف) ساقط من ب، والمقصود منه التوقف به على سائر أنواع الأذى، ومنها الضرب، وغيره ومجرد السماع من غير حاجة إلى نظر واجتهاد.
 - (٤) في ب وج زيادة (الإثم).
 - (٥) أي: ولكون الثابت به كالثابت بالإشارة.
 - (٦) في أ (الحد).
 - (٧) كحديث ماعز فإنه لم يرجم لأنه ماعز بل لأنه محصن، والأعرابي حين واقع أهله نهار رمضان لا لأنه أعرابي بل لأنه أفسد صومه بالمواقعة.
 - (٨) لأن العموم من أوصاف اللفظ، ولا لفظ في الدلالة.
 - (٩) أي: تقدم الحكم على النص، مثال ذلك تقدم الملك من البيع.
 - (١٠) في ب (تناوله).
 - (١١) بالفتح وهو الشرط.
 - (١٢) في ب زيادة (والثابت).
 - (١٣) لفظ (كالثابت) ساقط من ب.
 - (١٤) أي: بالنص، وهو المقتضي بالكسر سمي بذلك، لأنه أمر اقتضاه النص، وهو من الاقتضاء بمعنى الطلب. مثال ذلك اقتضيت الدين أي: طلبته.

وعلامته^(١): أن يصح [ب٢٥] به المذكور، ولا يلغى عند ظهوره، بخلاف المحذوف^(٢) ومثاله الأمر بالتحريم للتفكير مقتض للملك، ولم يذكره والثابت به كالثابت بدلالة النص، إلا عند التعارض^(٣).

ولا^(٤) عموم له عندنا، حتى إذا قال: إن أكلت فعبدي حر، ونوى طعاماً دون طعام لا يصدق عندنا. وكذا^(٥) إذا قال: أنت طالق، أو طلقتك ونوى الثلاث لا يصح بخلاف قوله: طلقني نفسك، وأنت بائن على اختلاف التخريج^(٦).

مبحث التنصيص على الشيء باسمه العلم يدل على الخصوص

التنصيص على الشيء باسمه العلم يدل على الخصوص عند البعض^(٧) [أ٢٦] كقوله عليه السلام: «الماء من الماء»^(٨) فهم الأنصار^(٩) عدم وجوب الاغتسال

(١) أي: المقتضى بالفتح .

(٢) إن الفرق بين المحذوف والمقتضى، هو أن المحذوف يكون بمنزلة المذكور يجري فيه ما يناسبه من العموم والخصوص، ويكون دلالة على معناه، عبارة أو إشارة، أو اقتضاء مثال المحذوف (واسأل القرية)، أما المقتضى: فما يتوقف عليه الصحة الشرعية مطلقاً مثاله اعتق عبدك مني بألف دينار والفرقة بين المحذوف والمقتضى عند الحنفية فقط . وعند التعارض تكون دلالة النهي أولى من دلالة الاقتضاء، ينظر الرأي: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي تأليف الإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري ت سنة ٧٣٠ هـ ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٣) في أ (المعارضة) .

(٤) لفظ (ولا) ساقط من ب .

(٥) في أ (فكذا) .

(٦) في ب (التحرير) .

(٧) ومن قال به الشافعي والدقاق وبعض الحنابلة ينظر: أصول السرخسي ١ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٨) وهو مروي عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه مرفوعاً «الماء من الماء» رواه النسائي ١ / ١١٥ في الطهارة، باب الذي يحتلم ولا يرى الماء، ومعناه الاغتسال من المني؛ لأنه من سببه.

(٩) جمع نصير كشراف وأشرف أو جمع ناصر كصاحب، واللام للعهد أي: أنصار النبي ﷺ، واقتصر عرفاً بأهل المدينة المنورة الذي آووا ونصروا، وهم المبتدئون بالبيعة على إعلان توحيد=

بالإكسال^(١)، لعدم الماء، وعندنا لا يدل^(٢) سواء كان مقروناً بالعدد أو لم يكن؛ لأن النص لم يتناوله فكيف يوجب نفيًا، أو إثباتًا والاستدلال منهم^(٣) بحرف الاستغراق^(٤).

وعندنا هو كذلك فيما يتعلق بعين غير أن الماء يثبت مرة عياناً ومرة دلالة^(٥)، والحكم إذا أُضيف إلى مسمى بوصف خاص^(٦)، أو علق بشرط^(٧) كان على نفيه^(٨) عند عدم الوصف. [ج ٣٦] أو الشرط عند الشافعي رحمه [الله تعالى]^(٩) حتى لم يجوز نكاح الأمة عند طول الحرية^(١٠)، ونكاح الأمة الكتابية^(١١)؛ لفوات الشرط، والوصف المذكورين في النص.

وحاصله: أنه^(١٢) ألحق الوصف بالشرط [ب ٢٦]، واعتبر التعليق بالشرط عاملاً في منع الحكم دون السبب حتى أبطل تعليق الطلاق^(١٣)، والعتاق^(١٤) بالملل،

= الله تعالى.

- (١) أي: الجماع بلا إنزال، فلو لم يدل على الخصوص لما فهموا ذلك.
- (٢) في أ (وعندنا لا يقتضيه).
- (٣) في أ و ج (فهم)، أي: الأنصار ليس بدلالة التنصيص على التخصيص بل بحرف الاستغراق وهي اللام الموجبة للانحصار.
- (٤) وهي اللام الموجبة للانحصار.
- (٥) في أ (دلالتة) ينظر: أصول السرخسي ٢٥٥ وما بعدها.
- (٦) نحو المحصنات والمؤمنات.
- (٧) أيضاً خاص، كقوله تعالى: (ومن لم يستطع منكم طولاً أن ينكح المحصنات المؤمنات).
- (٨) أي: الحكم.
- (٩) ما بين المعكوفتين من زيادتي، ينظر: أصول السرخسي ٢٦٠ / ١.
- (١٠) مثال لفوات الشرط، وهو عدم الاستطاعة.
- (١١) مثال لفوات الوصف، وهو قيد الإيمان.
- (١٢) أي: الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.
- (١٣) للأجنبية مثاله: إن تزوجتك فأنت طالق.
- (١٤) مثاله: إن اشتريتك فأنت حر.

وجوز التكفير بالمال قبل الحنث^(١).

وعندنا المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً؛ لأن الإيجاب لا يوجد إلا بركنه^(٢) ولا^(٣) يثبت إلا في محله^(٤).

وههنا الشرط حال بينه^(٥) وبين المحل فبقي غير مضاف إليه ويرون الاتصال بالمحل لا ينعقد سبباً.

المطلق والمقيّد:

والمطلق يحمل على المقيّد:

وإن كانا في حادثتين عند الشافعي - رحمه الله -^(٦) (تعالى)^(٧) مثل كفارات القتل وسائر الكفارات؛ لأن قيد [٢٧أ] الإيمان زيادة وصف يجري مجرى الشرط فيوجب النفي عند عدمه في المنصوص عليه^(٨)، وفي نظيره من الكفارات^(٩) [ج ٣٧] لأنها جنس واحد.

والطعام في اليمين^(١٠) لم يثبت في القتل؛ لأن التفاوت ثابت باسم^(١١) العلم^(١٢)،

(١) لوجود السبب وهو اليمين .

(٢) وهو صدوره من أهله .

(٣) في ب وج (فلا) .

(٤) وهو الملك .

(٥) أي: الإيجاب .

(٦) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ .

(٧) ما بين المعكوفتين من زيادتي، ينظر: البحر المحيط ٣ / ٤٢٠ .

(٨) لفظ (عليه) ساقط من أ .

(٩) وهي قوله تعالى: في كفارة الظهار (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) المجادلة ٣ .

(١٠) وهي قوله تعالى: (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم) المائدة ٩٥ .

(١١) في أ (بالاسم) .

(١٢) وهو عشرة مساكين .

وهو لا يوجب إلّا الوجود. وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد وإن كانا في حادثة واحدة لا مكان العمل بهما، إلّا أن يكونا في حكم واحد.

مثل: صوم كفارة اليمين، لأن الحكم وهو الصوم لا يقبل وصفين متضادين فإذا ثبت تقيده بطل إطلاقه، وفي صدقة الفطر ورد النصان^(١) في السبب ولا مزاحمة فوجب الجمع. ولا نسلم أن [ب ٢٧] القيد بمعنى الشر؛ ولئن كان فلا نسلم أنه يوجب النفي؛ ولئن كان فإنما يصح الاستدلال به على غيره أن^(٢) لو صحت المماثلة، وليس كذلك: فإن القتل أعظم الكبائر^(٣).

وأما قيد الإسامة^(٤)، والعدالة^(٥) فلم يوجب النفي لكن السنة معروفة^(٦) في إبطال

(١) في ب (التضاد) لجواز تعددها كالمملك فإنه يثبت بالبيع والهبة؛ ولذلك وجب الجمع بين النصين والعمل بكل منهما بلا حمل فيكون مطلق الرأس سبباً، والرأس المؤمنة سبباً. وهما: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطر على الصغير والكبير، والحر والعبد، والذكر والأنثى نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير» أخرجه أبو داود ١١٤/٢ رقم ١٦٢٢ كتاب الزكاة باب من روى نصف صاع من قمح، والنسائي ٥٠/٥ كتاب الزكاة باب مكيلة زكاة الفطر، واحد في المسند ٢٢٨/١ و٣٥١ إلّا أن لفظ النسائي «... على كل ذكر وأنثى حر ومملوك...» وما روي عن عبد الله بن عمر: «أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين» أخرجه البخاري ١٦١/٢ كتاب الزكاة باب فرض صدقة الفطر، والنسائي ٤٨/٥ كتاب الزكاة فرض زكاة الفطر على المسلمين دون المصاهرين، وأبو داود ١١٢/٢ رقم ١٦١٢ كتاب الزكاة باب كم يؤدي في صدقة الفطر، والترمذي ٥٤/٢ رقم ٦٧٦ كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر. (٢) في ب وج (إذ).

(٣) ولذلك اشترط الإيمان فيه لا فيما دونه؛ لأن تغليظ الكفارة بقدر غلظ الجناية.

(٤) في الإبل، وفيه حمل المطلق في قوله -عليه الصلاة والسلام- «في خمس من الإبل شاة» الترمذي ١٧/٣ رقم ٦٢١ كتاب الزكاة باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، على المقيد وهو قوله عليه الصلاة والسلام «في خمس من الإبل السائمة شاة» رواه النسائي ٥٦/٨-٦٠ كتاب القسامة باب عقد الأصابع، وباب المواضع وما بعدها، ابن خزيمة برقم ٢٢٦٩، والموطأ ص ٣٠.

(٥) والعدالة في الشهود، وفيه حمل المطلق في قوله تعالى (واشهدوا شهيدين من رجالكم) البقرة ٢٨٢، على قوله تعالى (واشهدوا ذوي عدل منكم) الطلاق ٢، فلم يلزم الحمل.

(٦) أي: الحديث.

الزكاة عن^(١) العوامل^(٢)، والحوامل^(٣) أوجب نسخ الإطلاق^(٤). [ج ٣٨]

مبحث الاقتران في اللفظ

والأمر بالتثيت في نبأ الفاسق^(٥) أوجب نسخ الإطلاق^(٦) وقيل^(٧): إن القرآن في النظم^(٨) يوجب القرآن في الحكم فلا يجب الزكاة على الصبي لاقترانها بالصلاة^(٩)، واعتبروا بالجملة الناقصة إذا عطفت [٢٨١] وقلنا: إن عطف الجملة على الجملة لا يوجب الشركة؛ لأن^(١٠) الشركة إنما وجبت في الجملة الناقصة لافتقارها إلى ما

(١) في ج (على).

(٢) وهي ما أعد للركوب من الإبل وقلب التربة.

(٣) وهي ما أعدت لنقل الأمتعة والحمل عليه.

(٤) كحديث «في خمس من الإبل لشاة» تقدم تحريجه؛ إلا أنه قيد بحديث: «في خمس من الإبل السائمة شاة» تقدم تحريجه.

(٥) في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).

(٦) في قوله تعالى (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) البقرة ٢٨٢ لا ... إنه قيد (واشهدوا ذوي عدل منكم) الطلاق ٢ وعليه لا يلزم الحمل.

(٧) قال السرخسي في أصوله: (ومن ذلك ما قاله بعض الأحداث من فقهاء السنة) ٢٧٢/١، هامش ميزان الأصول في نتائج العقول في أصول الفقه علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي، تحقيق د. عبد الملك السعدي ٥٩١/١ أنوار الحلك شرح المنار لابن ملك للعلامة رضي الدين محمد بن إبراهيم الشهير بابن الحلبي المتوفى سنة ٩٧١، مطبعة العثمانية دار سعادات ٥٧٢/١.

(٨) أي: الجمع بين الكلامين بحرف الواو، يوجب المساواة في الحكم. وقال ابن ملك: «وهذا منقول عن زفر رحمه الله تعالى» ينظر شرح المنار وحواشيه.

(٩) في قوله تعالى: (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) البقرة ١١٠، معلنين ذلك للمساواة؛ والحق إنها عبادة محضة فلا تصح فيه، لأنه ليس من أهلها؛ وعليه فإنها تجب في ماله دونه. وليس للقران في النظم (بالواو).

(١٠) لفظ (لأن) ساقط من أ.

تم^(١) به^(٢). فإذا تمت^(٣) بنفسها^(٤) لم^(٥) تجب^(٦) الشركة إلا فيما يفتقر إليه^(٧).

لفظ العام إذا ورد لسبب خاص:

والعام: إذا خرج مخرج الجزاء، أو مخرج الجواب، ولم يزد عليه، ولم يستقل بنفسه يختص العام^(٨) بسببه، فإن^(٩) زاد^(١٠) على قدر الجواب لا يختص بالسبب ويصير مبتدأ^(١١) حتى لا تلقى الزيادة خلافاً للبعض^(١٢).

وقيل^(١٣): الكلام المذكور^(١٤) للمدح^(١٥)، والذم^(١٦) لا عموم له، وعندنا هذا

فاسد.

(١) في ب (يتم).

(٢) لفظ (به) ساقط من ب، وهو الخبر.

(٣) في ب وج (تم).

(٤) في ب وج (بنفسه).

(٥) في ب (لما).

(٦) في ج (يوجب).

(٧) كأن يقول: إن دخلت الدار فأنت طالق، وعبيدي حر، فإن الحرية هنا تتعلق وإن كان تاماً؛

وذلك لعدم إمكان الجمع بينهما، أما إن قال: إن دخلت الدار فأنت طالق، فإنه ينجز؛ لإمكان

الجمع بينهما.

(٨) لفظ (العام) ساقط من أ.

(٩) في ج (وان).

(١٠) في ب (زادت).

(١١) في ج (متعدياً).

(١٢) وهم الشافعي والمزني وأبو ثور والقفال والدقاق ينظر: الخلاف في هذه المسألة في البحر المحيط

٢٠٢/٣، وإرشاد الفحول ص ٨٣٤.

(١٣) وبه قال الشافعي وبعض أصحابه، والقاشاني والكرخي ينظر الخلاف في إرشاد الفحول

ص ١٣٣، الأحكام للآمدي ٤٠٧/٢.

(١٤) في ب (مذكور).

(١٥) مثاله: (إن الأبرار لفي نعيم) الانقطاع ١٣.

(١٦) مثاله: (إن الذين يكتزون الذهب والفضة) التوبة ٣٤.

وقيل^(١): الجمع المضاف^(٢) إلى جماعة حكمه^(٣): حكم^(٤) حقيقته^(٥) الجماعة في حق كل فرد^(٦) وعندنا يقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد، حتى إذا قال لامرأته: إذا ولدتما ولدين فأنتما^(٧) طالقتين^(٨) فولدت كل واحدة منهما ولداً طلقتما.
وقيل^(٩): الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ضده، والنهي^(١٠) عن الشيء يكون^(١١) أمراً^(١٢) بضده وعندنا الأمر^(١٣) بالشيء يقتضي كراهة ضده، والنهي^(١٤) عن^(١٥) الشيء^(١٦) يقتضي أن يكون ضده في معنى سنة واجبة^(١٧).
وفائدة هذا الأصل^(١٨): إنَّ التحريم إذا^(١٩) لم يكن مقصوداً لم^(٢٠) يعتبر إلا من

(١) قاله زفر رحمه الله تعالى. ينظر: نسمات الأسفار ص ١١١ .

(٢) في ب (المصرف) .

(٣) لفظ (حكمه) ساقط من ب .

(٤) لفظ (حكم) ساقط من أ .

(٥) لفظ (حقيقة) ساقط من ب .

(٦) في أ وب (واحد) .

(٧) في ب (فأنتما) .

(٨) في أ (طالقت) .

(٩) ومن قال به أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر الباقلاني، ينظر: جمع الجوامع ١ / ٣٨٥، والأحكام للآمدي ٢ / ٢٥١ .

(١٠) في أ (فالانهي) .

(١١) في ب وج (يقتضي) .

(١٢) في ب وج (الأمر) .

(١٣) أطلق الأمر فשל أمر الإيجاب والندب .

(١٤) أي: نهى التحريم .

(١٥) لفظ (عن) ساقط من أ .

(١٦) هنا زيادة (عن) في جميع النسخ وحذفها أولى .

(١٧) أي: مؤكدة، وهي في قوة الواجب .

(١٨) أي: اقتضاء الأمر بالشيء كراهة ضده .

(١٩) في أ (ما) .

(٢٠) في ب وج (لا) .

حيث يفوت الأمر، فإذا لم يفته كان مكروهاً، كالأمر بالقيام ليس بنهي عن القعود قصداً حتى إذا قعد ثم قام لم تفسد صلاته بنفس القعود لكنه يكره. ولهذا^(١) قال أبو يوسف رحمه [الله تعالى]^(٢): إِنَّ مَنْ سَجَدَ عَلَى مَكَانٍ نَجَسَ لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ^(٣) غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالنَّهْيِ إِنَّمَا الْمَأْمُورُ^(٤) بِهِ^(٥) فَعَلَّ السَّجُودَ عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ: فَإِذَا أَعَادَهَا عَلَى مَكَانٍ طَاهِرٍ جَازَ عِنْدَهُ.

وقالوا: السَّاجِدُ عَلَى النِّجَسِ بِمَنْزِلَةِ الْحَامِلِ لَهُ، وَالتَّطْهِيرُ عَنْ حَمْلِ النِّجَاسَةِ فَرَضٌ دَائِمٌ^(٦)، فَيَصِيرُ ضِدَّهُ مَفْوتاً لِلْفَرَضِ كَمَا فِي وَقْتِ^(٧) الصَّوْمِ.

مبحث الرخصة والعزيمة

فصل^(٨): المشروعات^(٩) على نوعين :

عزيمة: وهي^(١٠) اسم لما هو أصل منها غير^(١١) متعلق^(١٢) بالعوارض وهي^(١٣) أربعة أنواع:

(١) أي: لأنه يوجب كراهة ضد إذا لم يفوته .

(٢) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

(٣) أي: السجود عليه .

(٤) في أ (المأمون) .

(٥) لفظ (به) ساقط من أ .

(٦) في ب (دائماً) .

(٧) لفظ (وقت) ساقط من أ .

(٨) في أ زيادة (في) .

(٩) في أ زيادة (هي) .

(١٠) في جميع النسخ (هي) .

(١١) لفظ (غير) ساقط من ب .

(١٢) في أ (متعلقة) .

(١٣) في ب (هو) .

١- فريضة^(١): وهي^(٢) ما لا يحتمل زيادة ولا نقصاناً ثبت^(٣) بدليل لا شبهة فيه كالإيمان، والأركان الأربعة^(٤). وحكمه: اللزوم علماً، وتصديقاً بالقلب، وعملاً بالبدن حتى يكفر جاحده، ويفسق تاركه بلا عذر.

٢- وواجب: وهو ما ثبت^(٥) بدليل ظني فيه شبهة، كصدقة الفطر، والأضحية. وحكمه: اللزوم عملاً لا علماً على اليقين حتى لا يكفر جاحده، ويفسق تاركه إذا استحق بإخبار^(٦) الآحاد. وأمّا^(٧) متأولاً فلا^(٨).

٣- وسنة: وهي الطريقة المسلوكة في الدين. وحكمها: أن يطالب المرء بإقامتها من غير افتراض، ولا وجوب إلا أن السنة قد تقع على طريقه^(٩) النبي عليه السلام وغيره من الصحابة^(١٠).

(١) في أ (فرض).

(٢) في أ وب (هو) وفي ج (وهو لما لا).

(٣) في ب (يثبت).

(٤) وهي: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج.

(٥) في ب (ما يثبت).

(٦) في ب (إخبار).

(٧) في ب (فأما).

(٨) لأن التأويل فيه نظر إلى أن يثبت تأويله هل هو حق أو خلاف ذلك؟ فلا يفسق لتأويله بخلاف

الاستخفاف؛ لأنه يكون مبتدعاً وجب تفسيقه؛ لأنه أنكر خبر الواحد والقياس

(٩) في ب (سنة).

(١٠) لفظ (الصحابة) ساقط من أ، للحديث الذي يرويه العرياض بن سارية رضي الله عنه قال: «وعظنا

رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون، ووجلّت منها القلوب فقلنا: يا رسول الله إن هذه

لموعظة مودع فما تعهد إلينا؟ قال: «قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي

إلا هالك من يعش منكم فسيري اختلافاً فعليكم بستتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا

عليها بالنواجذ» أخرجه أبو داود ٢٠٠ / ٤ رقم ٧٦٠٧ كتاب السنة باب لزوم السنة والترمذي

٤٣ / ٥ رقم ٢٦٧٦ كتاب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع. وقال حسن

صحيح، وابن ماجه ٧٢ / ١ رقم ٤٣ كتاب السنة، باب أتباع الخلفاء الراشدين المهديين.

[وقال الشافعي رحمه [الله تعالى] ^(١) مطلقها طريقة النبي -عليه السلام- ^(٢) وهي نوعان: ^(٣)].

١: سنة الهدى: وتاركها يستوجب الإساءة ^(٤): [كالجماعة والأذان .

٢: وزائدة: تأكدها لا يستوجب الإساءة ^(٥): كسنن ^(٦) النبي -ﷺ- ^(٧) - في لباسه وقيامه، وقعوده.

٤- ونفل: وهو ما يثاب المرء على فعله [من غير إيجاب] ^(٨) ولا يعاقب على تركه والزائد على الركعتين للمسافر نفل ^(٩)؛ لهذا قال الشافعي -رحمه ^(١٠) الله تعالى- على تركه لما شرع النفل هذا ^(١١) الوصف وجب ^(١٢) أن يبقى كذلك.

قلنا: إنما أداء وجب ^(١٣) صيانتته ^(١٤)، ولا سبيل إليه إلا بالتزام ^(١٥) [ب ٣٠] الباقي وإتمامه، وهو كالنذر صار لله [تعالى تسمية] ^(١٦) لا فعلاً، ثم لما وجب

(١) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

(٢) حملاً على الحقيقة .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٤) في ب وج (إساءة) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وج .

(٦) في ب وج (كسیر) .

(٧) لفظ (ﷺ) ساقط من أ وفي ج (عليه السلام) .

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وب .

(٩) في ب وج زيادة (و) .

(١٠) بلفظ (رحمه) ساقط من أ .

(١١) في ب (هذه) .

(١٢) في أ (أوجب) .

(١٣) في ب وج (وجب إنما أبداه) .

(١٤) في ب وج (صيانة) .

(١٥) في أ (بالإلزام) .

(١٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

لصيانته ابتداء^(١) الفعل فلان يجب لصيانته ابتداء الفعل بقاؤه أولى ورخصة^(٢). وهي^(٣) أربعة أنواع:

نوعان من الحقيقة:

أحدهما أحق من الآخر. [ونوعان من المجاز أحدهما أتم من الآخر]^(٤). أمّا^(٥) أحق نوعي الحقيقة فما أبيح مع قيام المحرم^(٦) وقيام حكمه كالمكره على إجراء^(٧) كلمة الكفر وإفطاره في رمضان، وإتلافه مال الغير، وترك الخائف على نفسه الأمر بالمعروف، وجنابته على الإحرام، وتناول المضطر [ج ٤٢] مال الغير.

وحكمه: إن^(٨) الأخذ بالعزيمة أولى حتى لو صبر كان شهيداً. والثاني: ما استبيح مع قيام السبب لكن الحكم [تراخى عنه كالمسافر رخص له الفطر.

وحكمه: إن الأخذ^(٩) [١٠] بالعزيمة أولى لكمال سببه، وتردده^(١١) في الرخصة فالعزيمة تؤدي معنى الرخصة من وجه إلا أن يضعفه الصوم.

(١) لفظ (ابتداء) ساقط من أ.

(٢) في أ (برخصة).

(٣) في أ (هو).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٥) في ج زيادة (و).

(٦) في ب وج زيادة (له).

(٧) في ب (جزاء).

(٨) لفظ (إن) ساقط من أ.

(٩) في أ (بالآخر).

(١٠) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١١) في أ (وترد)، وفي ب (وتردد).

وأما^(١) أتم نوعي المجاز فهو ما^(٢) وضع عنا من الإصر^(٣)، والأغلال^(٤) سمي^(٥) ذلك رخصة مجازاً؛ لأن^(٦) الأصل لم^(٧) يبق مشروعاً.

والنوع الرابع: ما سقط عن العباد كونه مشروعاً في الجملة، كقصر الصلاة في السفر، وسقوط حرمة الخمر، والميتة في حق المضطر، والمكره، وسقوط غسل الرجل في مدة المسح.

أسباب الأحكام الشرعية:

الأمر والنهي: بأقسامهما لطلب الأحكام المشروعة، ولها أسباب تضاف إليها، من حدوث^(٨) العالم، والوقت، وملك المال، وأيام شهر رمضان، والرأس الذي يمونه ويلى عليه، والبيت، والأرض النامية بالخارج تحقيقاً أو تقديرًا، والصلاة^(٩)، وتعلق بقاء المقدور^(١٠) بالتعاطي^(١١) [ج ٤٣] للإيمان^(١٢)، والصلاة، والصوم، وصدقة الفطر،

(١) في ب (وما) .

(٢) في أ (فما) .

(٣) وهي الأعمال الشاقة .

(٤) كلزوم الفعل .

(٥) في ب (ويسمى) وفي أ (فيسمى) .

(٦) في ب (لا أن) .

(٧) في ب (لما) .

(٨) في أ وب (كحدوث) .

(٩) لفظ (الصلاة) ساقط من ب .

(١٠) في ب (مقدر) .

(١١) في ب (ويتعاطاها) .

(١٢) وهنا بيان المسببات على طريق اللف والنشر المرتب، فإن السبب لوجوب الإيمان بالله ووحدانيته حدوث العالم؛ لأنه يدل على الصنعة وهي على الصانع، ولوجوب الصلاة دخول الوقت، ولوجوب الزكاة ملك المال التام، ولوجوب الصوم شهر رمضان، ولوجوب صدقة الفطر رأس يمونه ويلى عليه، ولوجوب حج البيت، والعشر للأرض تحقيقاً، وللخراج النامية تقديرًا، ولوجوب الطهارة الصلاة، ومشروعية المعاملات تعلق بقاء العالم الذي قد ر الله تعالى =

والحج، والعشر، [٣٢١] والخراج، والطهارة، والمعاملات، وأسباب العقوبات، والحدود، والكفارات ما تنسب^(١) إليه من قتل^(٢)، وزنا وسرقة. وأمر دائر بين الخطر، والإباحة كالقتل خطأ^(٣)، والإفطار عمداً^(٤).

وإنما يعرف السبب بنية الحكم إليه وتعلقه به؛ لأن الأصل في إضافة الشيء إلى الشيء أن يكون سبباً له، وإنما يضاف إلى الشرط مجازاً كصدقة الفطر، وحجة الإسلام^(٥).

بيان أقسام السنة:

فصل^(٦) الأقسام التي سبق^(٧) ذكرها ثابتة في السنة، وهذا الباب لبيان ما تختص^(٨) به السنة^(٩)، وذلك أربعة أقسام.

القسم الأول: في كيفية الاتصال بنا^(١٠) من رسول الله ﷺ^(١١)

١- وهو إما أن يكون كاملاً^(١٢) كالتواتر وهو الخبر الذي رواه قوم لا يحصى

= في بقائه فيما يحتاجونه من بيع، ونكاح وغيرهما.

(١) في ب (نسيت)، وفي ج (ما شيت).

(٢) أيضاً سواء كان عمداً فهو موجب للقصاص، والزنا للرجم المحصن، والجلد لغيره، والسرقه للقطع.

(٣) فانه من حيث الاصطیاد مباح، ومن حيث ترك الثبوت قبل الرمي محظور.

(٤) فانه مباح من حيث أكله لما يملكه، ومحظور من حيث الجنایة والاعتداء على حرمة عبادته فيصلح سبباً للكفارة.

(٥) بينهما أي: الصدقة، والحج، الرأس، والبيت، والفطر، وإلا فالإسلام شرط الوجوب؛ وإنما أضيفنا إلى الشرط مجازاً؛ لأن الحكم متوقف عليه.

(٦) في ج [باب بيان أقسام السنة والأقسام].

(٧) في أ (سبقت).

(٨) في أ (يختص).

(٩) في أ (السنن)، والمقصود منها الخبر، لأن قوله عليه الصلاة والسلام، حجة كالكتاب العزيز.

(١٠) في ج (بنان).

(١١) في أ وج (عليه السلام).

(١٢) (كاملاً) ساقط من ب، وفي أ (كلاماً).

عددهم، ولا يتوهم^(١) تواطئهم على الكذب. ويدوم هذا الحد فيكون آخره كأوله، وأوله كآخره، وأوسطه كطرفه، كنقل القرآن، والصلوات الخمس . [ج ٤٤] وأنه^(٢) يوجب^(٣) علم اليقين، كالعيان علماً ضرورياً .

٢- أو يكون اتصالاً فيه شبهة صورة^(٤)، كالمشهور وهو ما كان من^(٥) الآحاد في الأصل ثم انتشر حتى^(٦) نقله^(٧) قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب، وهم القرن الثاني، ومن بعدهم. وأنه يوجب علم الطمأنينة [٣٣١].

٣- أو يكون اتصالاً^(٨) في شبهة صورة^(٩)، ومعنى كخبر الواحد. وهو كل خبر يرويه الواحد، أو^(١٠) الاثنان فصاعداً لا عبره للعدد فيه بعد أن يكون دون المشهور والمتواتر.

وأنه يوجب العمل دون العلم^(١١) اليقين بالكتاب^(١٢)، والسنة^(١٣)،

(١) لفظ (لا يتوهم) ساقط من ب .

(٢) في ج (فإنه) .

(٣) هنا زيادة (على) .

(٤) في ب (ضرورة) .

(٥) لفظ (من) ساقط من أ .

(٦) في ب وج زيادة (صار) .

(٧) في أ (ينقله) .

(٨) لفظ (اتصالاً) ساقط من أ .

(٩) في ب (ضرورة) .

(١٠) في ب (و) .

(١١) لفظ (العلم) ساقط من أ .

(١٢) كقوله تعالى: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) التوبة ١٢٢ .

(١٣) حديث بريرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخلت على بريرة وهي مكاتبة فقالت يا أم المؤمنين اشتريني فإن أهلي يبيعوني، فاعتقيني، قالت: نعم وقالت: إن أهلي لا يبيعوني حتى يشترطوا الولاء في وقالت: لا حاجة لي فيك فسمع ذلك النبي ﷺ أو بلغه فقال: ما شأن بريرة، فقال: أشتريها وأعتقها وليشترطوا ما شاؤوا قالت: فاشتريتها فأعتقتها واشترط أهلها الولاء =

والإجماع^(١)، والمعقول^(٢) وقيل^(٣): لا عمل إلا عن علم بالنص فلا يوجب العمل، أو يوجب العلم لانتفاع اللازم، أو الثبوت الملزوم.

والراوي^(٤): إنَّ عرف بالتفقه^(٥)، والتقدم بالاجتهاد^(٦)، كالخلفاء الراشدين^(٧)، والعبادة^(٨) - كان حديثه حجة يترك بها القياس، خلافاً لمالك^(٩) - وإن عرف بالعدالة دون الفقه كأئس^(١٠)، وأبي هريرة^(١١) - رضي الله عنهما - إن وافق حديثه

= فقال النبي - ﷺ - الولاء لمن اعتق وإن اشترطوا مائة شرط .

(١) من الصحابة ومن بعده؛ لأنهم نقلوه عنه واستدلوا به وعملوا به وتكرر وشاع من غير أن ينكر عليهم أحد وهذا ما يوجب العلم عادة بإجماعهم .

(٢) إذ من غير الممكن أن نجد المتواتر لكل حادثة فإذا رددنا خبر الواحد عطلنا الأحكام بعقلنا .

(٣) ومن قاله: القاشاني، وأحمد بن حنبل، وداود الظاهري ينظر: المسودة ص ٢٤٠، الكوكب المنير ٣٤٨/٢، وشرح الكوكب المنير إلى مختصر التحرير المختبر المبتكر أو شرح المختصر في أصول الفقه تأليف محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الحنبلي المعروف بابن النجار .

(٤) أي: تقويم الخبر بحسب الراوي له .

(٥) في أوج (الفقه) .

(٦) في أوب (الاجتهاد) .

(٧) وهم: أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب ﷺ أجمعين .

(٨) وهم: عبد الله بن العباس، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر - ﷺ -، هذا عند الفقهاء وعند أهل الحديث أربعة الأخيران ويضاف إليهم عبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما .

(٩) لأنه يقدم القياس على خبر الواحد .

(١٠) وهو أئس بن مالك بن النضر بن زيد بن مرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله - ﷺ - وأحد المكثرين من الرواية عنه، أمه أم سلمة جعلته خادماً لرسول الله - ﷺ - وهو ابن عشر سنين، قطن البصرة ومات فيها سنة إحدى وتسعين وعمره مائة وستة وستون. الإصابة ٧١/١ .

(١١) في ب (أبي هريرة) وهو أبو هريرة - ﷺ -، الدوسي صاحب رسول الله ﷺ، ودوس هو ابن عدنان بن عبد الله بن زهران بن كعب بن مارت بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث بن عتاب بن أبي صععب بن منسية بن سعد ابن ثعلبة بن سليم بن فهم بن غنم بن دوس، أسلم - ﷺ - عام خير، وشهدها مع رسول الله - ﷺ -، ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم راضياً بشيخ بطنه، =

القياس عمل به، وإن خالفه [ج ٤٥] لم يترك إلا بالضرورة^(١) [ب ٣٣] كحديث المصرات^(٢). وإن كان مجهولاً بأن لم يعرف إلا بحديث، أو حديثين كوابصة ابن معبد^(٣) فإن روى عنه السلف، أو اختلفوا فيه، أو سكتوا^(٤) عن الطعن صار كالمعروف [وإن لم يظهر من السلف^(٥) إلا الرد كان متinkerاً فلا يقبل]^(٦) وإن لم يظهر في السلف ولم^(٧) يقابل برد ولا قبول يجوز^(٨) العمل به، ولا يجب وإنما جعل الخبر حجة بشرائط في الراوي [أ ٣٤] وهي أربعة^(٩):

١- العقل: وهو نور يضيء به طريق يبتدأ به من حيث ينتهي إليه درك^(١٠) الحواس

= وكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ - قال البخاري: روى أكثر من ٨٠٠ رجل من بين صحابي وتابعي استعمله عمر ﷺ على البحرين ثم عزله وأراد له للعمل فأبى عليه توفي - رحمه الله تعالى - في المدينة سنة ٥٧ هـ وقيل ٥٨، ٥٩ هـ . الاستيعاب ١٧٦٨/٤ .

(١) في ب (إلا لضرورة) وزيادة (وهو سد باب القياس) .
(٢) وهو مروى عن أبي هريرة - ﷺ - مرفوعاً «لا تصروا الإبل والغنم فمن ابتاعها فهو في أحد النظرين بعد أن يحلبها أن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر» وزيادة وهو سد باب القياس رواه البخاري ٣٠٩/٤ في البيوع، باب إن شاء رد المصرة، وسلم رقم ١٥٢٤ في البيوع باب حكم بيع المصرة، وأبو داود رقم ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥ في الإجارة، باب من اشترى، جاء في المصرة .

(٣) في أ (كوابصة)، وفي ب (كوابضة)، وهو الصحابي، وابصة بن معبد بن عتبة الأسدي يكنى: أبا شداد، سكن الكوفة ثم تحول إلى الرقة ودفن بها عند منارة المسجد الجامع له عقب فيها منهم: عبد الرحمن بن صخر قاضي الرقة أيام الخليفة هارون الرشيد. ينظر: الاستيعاب ٦٤١/٣، وأسند الغابة ٤٥٨/٥ .

(٤) في ب (سكنوا) .

(٥) في ب وج زيادة (في) .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

(٧) في أ (فلم) .

(٨) في أ (تجوز) .

(٩) في أ زيادة (هي) .

(١٠) في ب وج (إدراك) .

فابتدئ المطلوب للقلب فيدركه القلب يتأمله [بتوفيق الله تعالى]^(١) والشرط الكامل منه وهو عقل البالغ دون القاصر منه وهو عقل الصبي.

٢- والضبط: وهو سماع الكلام كما^(٢) يحق سماعه، ثم فهمه^(٣) بمعناه^(٤) الذي أُريد به ثم حفظه ببذل المجهود له^(٥) ثم الثبات عليه بمحافظته حدوده ومراقبته بما أكدته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه.

٣- والعدالة: [ج ٤٦] وهي^(٦) الاستقامة والمعتبر هنا كماله^(٧) وهو رجحان الدين، والعقل على ريق الهوى والشهوة، حتى إذا ارتكب كبيرة، أو أصرَّ على صغيرة سقطت عدالته دون القاصر^(٨) وهو ما ثبت^(٩) بظاهر الإسلام، واعتدال العقل [ب ٣٤].

٤- والإسلام: وهو التصديق والإقرار بالله تعالى كما هو^(١٠) بأسمائه، وصفاته وقبول أحكامه، وشرائعه.

والشرط فيه البيان إجمالاً كما ذكرنا فلهذا لا يقبل خبر الكافر، ولا فاسق، والصبي المعتوه، والذي اشتدت^(١١) غفلته.

والثاني: في الانقطاع، وهو نوعان: ظاهر، وباطن.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

(٢) في ب (كلما) .

(٣) في ب (منهم) .

(٤) في ج (معناه) .

(٥) لفظ (له) ساقط من أ .

(٦) في ب (هو) .

(٧) في أ وب (كمالها)، أي: كمال العدل .

(٨) في ب وج زيادة (منه) .

(٩) في ب وج (يثبت) .

(١٠) في ب وج زيادة (واقع) وأظنها من الناسخين .

(١١) في ب (اشتد) .

أَمَّا ^(١) الظاهر: فالمرسل من الأخبار وهو ^(٢) إن ^(٣) كان من الصحابة -رحمهم ^(٤)
 [٣٥١] [الله تعالى] - ^(٥) يقبل ^(٦) بالإجماع ومن القرن الثاني والثالث كذلك
 عندنا. وإرسال من ^(٧) دون هؤلاء كذلك عند الكرخي خلافاً لعيسى بن أبان ^(٨)،
 والذي أرسل من وجه وأسند من وجه ^(٩) مقبول عند العامة.
 وأما الباطن: فإن كان لتقصان في الناقل فهو - كما ^(١٠) ذكرنا - ^(١١)، وإن كان
 بالعرض بأن ^(١٢) خالف الكتاب؛ [ج ٤٧]، أو ^(١٣) السنة المعروفة ^(١٤) ^(١٥)،

(١) في ب وج (فأما) .

(٢) لفظ (وهو) ساقط من ب .

(٣) في ب (فإن) .

(٤) لفظ (رحمهم) ساقط من ب .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٦) في ج (مقبول) .

(٧) في ب وج زيادة (هو) .

(٨) في أ (لابن أبان)، وهو عيسى بن أبان بن صدقة القاضي أبو موسى تفقه على محمد بن الحسن أو
 عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول، وسمعت هلال بن يحيى يقول ما في الإسلام قاضي
 أفقه من عيسى، تولى القضاء في البصرة فلم يزل عليه حتى مات في المحرم سنة ٢٢١ كان رحمه
 الله تعالى حافظاً للحديث ومن أحسن الناس معرفة في علومه ينظر: الفوائد البهية ص ١٥١
 الخلاف في شروح المنار وحواشيه ٦٤٦ / ٢ .

(٩) في ب (والذي أسند من وجه وأرسل من وجه) .

(١٠) في ب وج (على ما ذكرنا) .

(١١) أي: لا يقبل .

(١٢) في ب وج زيادة (كان) .

(١٣) لفظ (أو) ساقط من ج .

(١٤) كحديث (الشاهد واليمين) فانه يخالف الحديث المشهور، والمروي عن عبد الله بن عمرو بن
 العاص أن النبي - ﷺ - قال في خطبته: «البيئة على المدعي، واليمين على المدعى عليه» أخرجه
 الترمذي ٦٢٦ / ٣ رقم ١٣٤١ كتاب الأحكام باب ما جاء في أن البيئة على المدعي واليمين على
 المدعى عليه، وقال «في إسناده»، وأخرجه الدارقطني ١٥٧ / ٤ وعبد الرزاق في المصنف
 ٢٧١ / ٨ رقم ١٥١٨٤، أو نصب الراية ٣٩٠ / ٤ .

(١٥) في ب وج زيادة (المشهورة) .

والحادثة^(١)، أو أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول كان مردوداً منقطعاً أيضاً^(٢).

والثالث: [في بيان]^(٣) محل الخبر الذي جعل الخبر فيه حجة: فإن كان من^(٤)

حقوق الله تعالى يكون الخبر الواحد فيها^(٥) حجة خلافاً للكرخي في العقوبات^(٦)، وإن كان من^(٧) حقوق العباد مما^(٨) فيه إلزام^(٩) محض شرط فيه سائر شرائط^(١٠) الاخبار مع العدد^(١١) ولفظة الشهادة، [ب ٣٥] والدلاية .

وإن^(١٢) كان لا إلزام فيه أصلاً يثبت بأخبار الآحاد بشرط التميز دون العدالة، فإن كان الإلزام بوجه دون وجه يشترط فيه أحد شطري الشهادة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى^(١٣).

والرابع: في بيان نفس الخبر وهو أربعة أقسام:

١- قسم يحيط العلم بصدقة كخبر الرسل عليهم السلام^(١٤).

٢- وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية [أ ٣٦].

(١) كحديث الجهر بالتسمية؛ فانه شاذ مع اشتها الحادثة إلا أنه منقطع .

(٢) لفظ (أيضاً) ساقط من ب .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، وفي ج (في بيان ما جعل الخبر) .

(٤) في أ وج (في) .

(٥) في ب (منه) .

(٦) لأن في اتصاله برسول الله ﷺ شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات ينظر: شروح المنار وحواشيه لابن

ملك ٦٤٩/٢ .

(٧) في أ وج (في) .

(٨) في ج (هو) .

(٩) في أ (الزاعم) .

(١٠) في أ (شرايعنا) .

(١١) في ب (الأعداد) .

(١٢) في أ (فإن) .

(١٣) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

(١٤) لفظ (عليهم السلام) ساقط من أ .

٣- قسم يحتملها على السواء كخبر الفاسق.

٤- وقسم يرجع^(١) أحد احتماليه على الآخر كخبر العدل المستجمع لشرائط

الرواية.

ولهذا النوع أطراف ثلاثة^(٢):

١- طرف السماع وذلك^(٣):

إمّا أن يكون عزيمة: [ج ٤٨] وهو ما يكون من جنس^(٤) الاستماع^(٥) بأن تقرأ على المحدث، أو يقرأ عليك، أو يكتب إليك كتاباً على رسم الكتب، ويذكر^(٦) فيه حدثني فلان عن فلان إلى آخره، ثم يقول^(٧): إذا بلغك^(٨) كتابي هذا وفهمته فحدّث به عني فهذا^(٩) من الغائب كالخطاب، وكذلك^(١٠) الرسالة على هذا الوجه فيكونان حجّتين إذا ثبتا بالحجة.

أو يكون رخصة: وهو الذي لا استماع^(١١) فيه، كالإجازة^(١٢)، والمناولة^(١٣)،

(١) في ب وج (يرجح).

(٢) في أ (ثلاث).

(٣) في ب وج (وهو).

(٤) ولو قال (جهة) لكان أولى.

(٥) في ب (السماع)، وفي ج (السماع).

(٦) في أ (وذكر).

(٧) في ب وج زيادة (فيه).

(٨) في أ (بلغ).

(٩) في أ زيادة (كتاب).

(١٠) في أ (كذا).

(١١) في ب (لأسماع)، وفي أ (الاستماع).

(١٢) وهي أن تقول له أجزت لك رواية ما سمعته مني.

(١٣) وهي أن يعطيه كتاب سماعه بيده، ويقول: أجزت لك أن تروي عني هذا الكتاب، ولا يكفي مجرد إعطاء الكتاب، التعريفات ص ٢٣٥.

والمجاز له، إن كان علماً به، تصح^(١) الإجازة به^(٢)، وإلا فلا.

٢- وطرف الحفظ والعزيمة فيه أن يحفظ المسموع [ب٣٦] إلى وقت الأداء.
والرخصة أن يعتمد الكتاب، فإن نظر فيه وتذكر يكون^(٣) حجة، وإلا فلا^(٤) عند
أبي حنيفة [رضي الله عنه]^(٥).

٣- وطرف الأداء والعزيمة فيه: أن يؤدي على وجه الذي سمع بلفظه ومعناه.
والرخصة^(٦): أن ينقله بمعناه فإن كان محكماً لا يحتمل غيره يجوز^(٧) نقله بالمعنى لمن
له بصيرة^(٨) [٣٧] في وجوه اللغة^(٩).

وما كان من جوامع الكلم، [ج٤٩] أو المشكل، أو المشترك، أو المجمل ... لا
يجوز نقله بالمعنى للكل، والمروي عنه إذا أنكر الرواية، أو عمل بخلافه بعد الرواية
مما^(١٠) هو خلاف ييقين^(١١) يسقط^(١٢) العمل به.

(١) في أ (يصح).

(٢) لفظ (به) ساقط من أ.

(٣) في أ (تكون).

(٤) لفظ (وإلا فلا) ساقط من أ.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٦) في ب وج زيادة (فيه).

(٧) في ج (غير ما يجوز).

(٨) في ب (بصر).

(٩) كأن ينقل: قعد إلى جلس، والاستطاعة إلى القدرة، وما شابه ذلك.

(١٠) في ب (ما).

(١١) كحديث عائشة- رضي الله عنها وعن أبيها-: «أبنا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن أصابها فلها مهرها بما أصاب منها، فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» أخرجه أبو داود ٢٢٩/٢ رقم ٢٠٨٣ كتاب النكاح باب الولي، والترمذي ٤٠٧/٣ رقم ١١٠٢ كتاب النكاح باب ما جاء لا نكاح إلا بولي وقال (حسن)، وابن ماجه ٦٠٥/١ رقم ١٨٧٩ كتاب النكاح باب لا نكاح إلا بولي، وبعد روايتها زوجت بنت أخيها وهو غائب.

(١٢) في أ (يسقط).

وإن كان^(١) قبل الرواية أو لم يعرف تأريخه لم يكن جرحاً.
وتعيين بعض محتملاته لا يمنع العمل به الامتناع عن العمل به مثل العمل
بخلافه.

وعمل الصحابي بخلافه يوجب الطعن إذا كان الحديث ظاهراً لا يحتمل الخفاء
عليهم^(٢).

و^(٣) الطعن المبهم من أئمة الحديث لا يخرج الراوي إلا إذا وقع مفسراً بما جرح
متفق عليه ممن اشتهر بالنصيحة دون التعصب؛ حتى لا يقبل الطعن بالتدليس^(٤)،
والإرسال^(٥)، وركض الدابة^(٦)، والمزاح^(٧) [ب ٣٧]، وحداثة السن^(٨)، وعدم الاعتبار
بالرواية، واستكثار مسائل الفقه^(٩).

(١) في ج (فإن).

(٢) كحديث: «البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام» فلو صح لما خفي عليهما.

(٣) في ب (أو).

(٤) وهو قول الراوي: حدثني فلان عن فلان، ولا يقول: حدثني أو أخبرني فلان، وسموه عننة؛
لأنه يوهم شبهة الإرسال بترك روايتها.

(٥) وهو ما يرفعه التابعي إلى النبي - ﷺ -. المنهل الراوي من تقريب النووي للإمام محيي الدين أبي
زكريا بن شرف الدين النووي ت ٦٧٦ هـ تحقيق د. مصطفى ص.

(٦) لأنه سبب من أسباب الجهاد.

(٧) لأنه مباح فيما هو حق لا بالباطل.

(٨) فيما إذا كان يحتمل، بحيث حاله يسمح له بالحفظ والتلقي مثال ذلك ابن عباس - رضي الله عنه -.

(٩) كأبي يوسف - رحمه الله تعالى -، كان إماماً صادقاً متقناً، إلا أنه اشتغل بالفقه وصرف جهده
وهمته إليه وهذا له وليس عليه؛ لأنه يدل على قوة النهي، والاجتهاد في معنى الحديث فيستدل به
على حسن الضبط والإتقان.

مبحث التعارض بين الأدلة

فصل^(١): قد يقع التعارض بين الحجج فيما بينا لجهلنا فلا بد من بيانه:
 فركن المعارضة: تقابل الحجتين على السواء لا مزية لأحدهما^(٢) في حكمين
 متضادين وشرطها^(٣): [ج ٥٠] اتحاد المحل، [أ ٣٨] والوقت، مع تضاد الحكم.
 وحكمها: بين الآيتين^(٤) المصير إلى السنة، وبين السنتين^(٥): المصير إلى أقوال
 الصحابة، أو إلى^(٦) القياس^(٧).

وعند العجز يجب تقرير الأصول كما في سؤر الحمار، لما تعارضت الدلائل^(٨) وجب
 تقدير الأصول، فقليل: إن الماء عرف^(٩) طاهراً في الأصل فلا يتنجس^(١٠)، ولم يزل به
 الحدث للتعارض ووجب ضم^(١١) التيمم إليه، وسمي مشكلاً لهذا؛ إلا أن يعني^(١٢) به
 الجهل.

وأما إذا وقع التعارض بين القياس فلم^(١٣) يسقط بالتعارض [يجب العمل]^(١٤)

(١) في أ وج زيادة (و).

(٢) في أ (لأحديهما).

(٣) في ب وج (شرطهما)، أي: المعارضة.

(٤) في أ وج (آيتين).

(٥) في أ وب (سنتين).

(٦) لفظ (إلى) ساقط من ب وج.

(٧) في ب وج زيادة (على حسب اختلاف الفقهاء).

(٨) أي: السنة في حله وحرمة، المستلزمة طهارته ونجاسته.

(٩) في أ (عرفه).

(١٠) في ج زيادة (به ما كان طاهراً)، وفي ب [فيه ما كان طاهراً].

(١١) لفظ (ضم) ساقط من أ.

(١٢) في أ وب (نعي).

(١٣) لفظ (فلم) ساقط من ب.

(١٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

بالحال^(١) بل يعمل المجتهد بأيهما شاء بشهادة قلبه.

والتخلص^(٢) عن المعارضة:

١- إما أن يكون من^(٣) قبيل الحجة بأن لا^(٤) يعتدلا^(٥).

٢- أو من قبيل الحكم: بأن يكون أحدهما حكم الدنيا، والآخر حكم العقبي كآتي اليمين في سورة البقرة^(٦)، والمائدة^(٧).

٣- أو من قبيل الحال: [ب ٣٨] بأن يحمل أحدهما على حاله [والأخرى على حاله]^(٨)، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾^(٩) بالتشديد، والتخفيف^(١٠).

٤- أو من قبيل^(١١): اختلاف الزمان^(١٢) صريحاً [ج ٥١] كقوله تعالى: ﴿وَأُولَتْ

(١) في ب (الحلال).

(٢) في ب (المخلص).

(٣) لفظ (من) ساقط من أ.

(٤) لفظ (لا) ساقط من أ.

(٥) في ج (تعتدلا).

(٦) وهي قوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم)، البقرة ٢٢٥.

(٧) وقوله تعالى: (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) المائدة ٨٩ فالتى في (البقرة) توجب المؤاخذه في الغموس، والثانية التي في (المائدة) تنفيها متعارضاً ظاهراً والخلاص باختلاف الحكم فإن المؤاخذه في (البقرة) مطلقة فتتصرف إلى الكامل وهي في الآخرة، وفي (المائدة) بالكفارة وهي في الدنيا.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٩) وهي قوله تعالى: (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين). البقرة ٢٢٢.

(١٠) في ب و ج (بالتخفيف والتشديد)؛ فالتخفيف يقتضي حل القربان بالانقطاع، والتشديد يقتضي عدم حله قبل الاغتسال متعارضاً، والتعارض من قبيل القراءتين، وعليه ... فيحمل المخفف على الانقطاع للأكثر، والمشدد على ما دونه؛ لاحتمال عوده فيؤكد بالاغتسال.

(١١) لفظ (قبيل) ساقط من أ.

(١٢) في ب (أو من اختلاف قبل الزمان) فتكون الثابت ناسخة للأولى.

الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴿١﴾، فإنها^(٢) نزلت بعد التي في سورة البقرة [وهي قوله تعالى]^(٣): ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾^(٤) الآية.

أو دلالة^(٥) كالحظر^(٦)، والإباحة^(٧)، [٣٩١] والمثبت^(٨) أولى من النافي^(٩) هذا^(١٠) عند الكرخي، وعند عيسى بن أبان^(١١) يتعارضان.

والأصل فيه أن النفي إن^(١٢) كان من جنس ما يعرف بدليله، [ج ٥٢] أو كان مما يشتبه حاله، لكن أما^(١٣) عرف أن الراوي اعتمد دليل المعرفة كان مثل الإثبات وإلا فلا.

فالنفي في حديث بريرة^(١٤) وهو^(١٥) [ما روي أنها أعتقت وزوجها عبد مما لا

(١) الطلاق ٤.

(٢) لفظ (فإنها) ساقط من أ، وفي ب (فان).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٤) وهي قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والله بما تعملون خبير) البقرة ٢٣٤.

(٥) في ب (دليله).

(٦) في أ (الحاضر).

(٧) في أ (المبيح).

(٨) في ب (المثبت).

(٩) في أ (الثاني) لأن المثبت مؤسس، والثاني مؤكد، والتأسيس خير من التأكيد.

(١٠) لفظ (هذا) ساقط من ب وج.

(١١) في أ (ابن أبان). ينظر نسبات الأسحار ص ١٣٥.

(١٢) في ب وج (إذا).

(١٣) في ب (بما).

(١٤) وهي مولاة عائشة وقيل كانت مولاة لقوم من الأنصار، وقيل لآل عتبة بن أبي لهب، وقيل لبني هلال ينظر الإصابة ٤/ ٢٥١-٢٥٢.

(١٥) في ب (هي).

يعرف إلّا بظاهر الحال فلم يعارض الإثبات، وهو ما روي^(١) أنها أعتقت وزوجها حر^(٢). وفي حديث ميمونة^(٣) وهو ما روي أن^(٤) النبي -عليه الصلاة والسلام-^(٥) (تزوجها وهو محرم)^(٦) مما يعرف بدليله^(٧)، وهو هيئة المحرم فعارض^(٨) الإثبات، وهو ما روي انه تزوجها، وهو حلال.

وجعل رواية^(٩) ابن عباس^(١٠) - رضي الله عنه - أولى من رواية يزيد بن الأصم^(١١)؛ لأنه لا يعدله^(١٢) في الضبط والإتقان.

وطهارة الماء، وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالنجاسة، والحرمة فوق

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(٢) أخرجه أبو داود في بذل المجهود ٣٦٦/١٠.

(٣) وهي ميمونة بنت الحارث بن حزن الهلالية، أخت أم الفضل لبابة، وهي أم المؤمنين، كان اسمها برة فسمّاها النبي - صلى الله عليه وسلم - ميمونة، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذي القعدة سنة سبع لما اعتمر عمره القضاء توفيت سنة تسع وأربعين، الإصابة ٤/٤١٣.

(٤) في أ (انه).

(٥) في أ وج (عليه السلام).

(٦) عن عبد الله بن العباس -رضي الله عنهما- «إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تزوج ميمونة، وهو محرم» رواه البخاري ٤/٤٥ في المسح، باب تزويج المحرم، مسلم برقم ١٤١٠ في النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، أبو داود رقم ١٨٤٤، ١٨٤٥، في المناسك، باب المحرم يتزوج، الترمذي برقم ٨٤، في الحج باب ما جاء في الرخصة في الزواج للمحرم.

(٧) في ب (دليله)، وفي ج (رواية).

(٨) في أ (تعارض).

(٩) لفظ (رواية) ساقط، وفي ب (الرواية).

(١٠) هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، يكنى أبا العباس، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، وكان عمره ١٣ سنة إذ توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد كان دعا له فقال: «اللهم علمه الحكمة وتأويل القرآن، أو اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»، وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يحبه ويقربه ويشاوره. ينظر: الاستيعاب ٣/٩٩٣-٩٩٧.

(١١) في ب (أصم)، وهو الصحابي.

(١٢) في ب (لا يعدل).

التعارض بين الخبرين [ب ٣٩] فوجب العمل بالأصل.
 والترجيح لا يقع إلا بفضل عدد^(١) الرواة^(٢)، والذكورة، والحرية.
 وإذا^(٣) كان في أحد الخبرين زيادة [لم تكن في الآخر]^(٤)، فإن كان الراوي واحداً^(٥)
 يؤخذ بالمشتبك؛ للزيادة كما في خبر المروي [أ ٤٠] في التحالف^(٦).
 وأما^(٧) إذا اختلف الراوي فيجعل^(٨) كالخبرين ويعمل بهما^(٩) كما هو مذهبنا في أن
 المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين.

مبحث أنواع البيان

فصل وهذه^(١٠) الحجج^(١١) تحتل^(١٢) البيان.
 ١- وهو إما أن يكون بيان تقرير وهو تأكيد^(١٣) الكلام بما يقطع^(١٤) احتمال المجاز

-
- (١) في ب (العدد).
 (٢) لفظ (الرواة) ساقط من ب.
 (٣) في أ (وان).
 (٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.
 (٥) في أ (واحد).
 (٦) في ب (بالتحالف) وهو ما روى ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - «إذا اختلف المتبايعان
 والسلعة قائمة يتحالفوا وترادا» والثاني لم يذكر فيه السلعة. لم أجده بهذا اللفظ.
 (٧) في أ (فأما).
 (٨) في ب (يجعل).
 (٩) في ب وج (بهما) في أ (فيهما).
 (١٠) في أ (هذا).
 (١١) هنا في جميع النسخ زيادة (و) ولا مبرر لوجودها.
 (١٢) في ب (يحتمل).
 (١٣) في ب (توكيد).
 (١٤) في ب (يقع).

نحو ﴿وَلَا طَيْرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(١) فإن الطيران بالجنح حقيقة ؛ ولهذا قالوا في نحو: طالق، أنه يحتمل غير قيد النكاح: وهو القيد الحسي مجازاً؛ حتى لو نواه دين، والخصوص.

٢- أو بيان تفسير كبيان المجرى والمشارك فإنهما يصحان موصولاً، ومفصلاً، عند بعض المتكلمين^(٢) لا يصح بيان المجرى، والمشارك إلا موصولاً.

٣- أو بيان تغيير كالتعليق بالشرط، والاستثناء، وإنما يصح ذلك موصولاً فقط. واختلف في خصوص العموم فعندنا لا يقع^(٣) متراخياً. وعند الشافعي رحمه (الله تعالى)^(٤) يجوز ذلك وهذا بناء على^(٥) أن العموم [ج ٥٣] مثل الخصوص عندنا في إيجاب الحكم قطعاً. وبعد الخصوص لا يبقى القطع فكان تغييراً في القطع إلى الاحتمال، فيقيد^(٦) بشرط الوصل. وعنده ليس بتغير بل هو تقرير فيصح موصولاً، ومفصلاً.

وبيان بقرة بني إسرائيل من قبيل تقييد المطلق^(٧) [ب ٤٠] فكان نسخاً، فيصح متراخياً.

والأهل: لم يتناول الابن، لا أنه^(٨) خص بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾^(٩).

(١) الأنعام ٣٨.

(٢) لم أعر على قائله فيما توافر لدي من مصادر.

(٣) في أوج (لا يصح).

(٤) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(٥) لفظ (على) ساقط من ب.

(٦) في أوج (فيتقيد).

(٧) لا من قبيل تخصيص العام؛ لأن النكرة في الإثبات تخص التخصيص فكان تقييد المطلق في مسألة بقرة إسرائيل كما نطق به التنزيل نسخاً.

(٨) في ب (لأنه).

(٩) في جميع النسخ (إنه ليس بأهلك) وهو خطأ والصحيح، قوله تعالى: (قال يا نوح إنه ليس من=

وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ^(١) لم يتناول ^(٢) عيسى [٤١] عليه السلام، لا أنه ^(٣) خصّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ﴾ ^(٤).

والاستثناء: يمنع التكلم ^(٥) بحكمه بقدر المستثنى فيجعل، تكلماً بالباقي بعده. وعند الشافعي ^(٦): يمنع الحكم بطريق المعارضة؛ لإجماع ^(٧) أهل اللغو على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي ^(٨)، ولأن قوله: لا إله إلا الله للتوحيد، ومعناه النفي والإثبات. فلو ^(٩) كان تكلماً بالباقي لكان نفياً لغيره ^(١٠) لا ^(١١) إثباتاً له. ولنا قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ ^(١٢)، وسقوط الحكم بطريق [ج ٥٤] المعارضة في الإيجاب يكون لا في الإخبار؛ ولأن ^(١٣) أهل اللغة قالوا:

=أهلك أنه عمل غير صالح فلا تسألن ما ليس لك به علم إني أعظك أن تكون من الجاهلين
هود ٤٦.

- (١) قوله تعالى: (إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون) الأنبياء ٩٨.
- (٢) في أ (لم تضلوا).
- (٣) في ب (لأنه).
- (٤) قوله تعالى: (إن الذين سبقتم مننا الحسنَى) الأنبياء ١٠١.
- (٥) في أ (المتكلم).
- (٦) في أ (الثاني) ينظر الأحكام للآمدي ٢/ ٤٥١، إرشاد الفحول ص ١٤٩-١٥٠، البحر المحيط ٣/ ٢٩٨.
- (٧) ينظر: الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ص ٦٨٤.
- (٨) لفظ (نفي) ساقط من أ.
- (٩) في أ (لو).
- (١٠) في ب و جو (بغيره).
- (١١) لفظ (لا) ساقط من ب.
- (١٢) قوله تعالى: (ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً فأخذهم الطوفان وهم ظالمون) العنكبوت ١٤.
- (١٣) في ب (ولو أن).

الاستثناء استخراج^(١) وتكلم بالباقي بعد^(٢) الشئ^(٣) فنقول: أنه تكلم بالباقي بوصفه وإثباته^(٤)، ونفي^(٥) بإشارته.
وهو نوعان^(٦):

متصل وهو الأصل. ومنفصل وهو ما لا يصح إخراج^(٧) من الصدر^(٨) فجعل مبتدأه قال الله^(٩) تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٠) أي لكن رب العالمين. والاستثناء: متى^(١١) [ب ٤١] تعقب بكلمات^(١٢) معطوفة بعضها على بعض ينصرف إلى الجميع كالشرط^(١٣) عند الشافعي^(١٤) - رحمه الله تعالى -^(١٥) وعندنا إلى ما يليه، بخلاف الشرط؛ لأنه بدل، أو بيان ضرورة^(١٦) وهو نوعان^(١٧):

١- بيان يقع بما لم يوضع له.

-
- (١) في ج (إخراج).
 - (٢) لفظ (بعد) ساقط من أ.
 - (٣) أي: المستثنى.
 - (٤) في ب (إثباته).
 - (٥) في أ (ونفي، وإثبات).
 - (٦) أي الاستثناء.
 - (٧) في أ (استخراجه).
 - (٨) في أ (المصدر).
 - (٩) لفظ الجلالة ساقط من أ.
 - (١٠) الشعراء ٧٧.
 - (١١) لفظ (متى) ساقط من ج.
 - (١٢) في ب (كلمات).
 - (١٣) نحو: عبده حر وامرأته طالق إن دخل هذه الدار.
 - (١٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٣٠٧.
 - (١٥) ما بين المعكوفتين من زيادتي.
 - (١٦) في ب (الضرورة).
 - (١٧) لفظ (نوعان) ساقط من ب، وفي ج (نوع).

وهو إما أن يكون في حكم [٤٢أ] المنطوق كقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
الْثُلُثُ﴾^(١) أو يثبت بدلالة حال المتكلم كسكوت صاحب الشرع عند أمر يعانيه عن
التغير. أو يثبت ضرورة دفع القدر^(٢)، كسكوت المولى عن النهي حيث رأى عبده يبيع
ويشتري أو يثبت ضرورة^(٣) طول^(٤) الكلام كقوله: له^(٥) عليّ مائة درهم، بخلاف
قوله: له عليّ^(٦) مائة وثوب.

مبحث النسخ

٢- أو بيان تبديل: وهو النسخ^(٧): [ج ٥٥]

وهو بيان لمدة الحكم المطلق الذي كان معلوماً عند الله تعالى، إلا إنه أطلقه فصار
ظاهره^(٨) البقاء في حق البشر، فكان تبديلاً في حقنا بياناً محضاً في حق صاحب الشرع،
وهو جائز عندنا بالنص^(٩) خلافاً لليهود لعنهم الله.
ومحله^(١٠):

حكمٌ يحتمل الوجود، والعدم في نفسه لم يلحق^(١١) به ما ينافي النسخ من توقيت أو

(١) النساء ١١.

(٢) في أوج زيادة (و).

(٣) لفظ (ضرورة) ساقط من أ.

(٤) في أ (كثرة).

(٥) لفظ (له) ساقط من ب.

(٦) لفظ (علي) ساقط من ب.

(٧) هو بيان انتهاء الحكم الشرعي المطلق بطريق التراخي، ميزان الأصول ٩٧٨ / ٢.

(٨) في ب (ظاهر).

(٩) وهو قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها لم تعلم أن الله على كل شيء

قدير) البقرة ١٠٦.

(١٠) أي النسخ.

(١١) في أ (يلتحق).

تأييد ثبت نصاً^(١) أو دلالة^(٢).

وشرطه^(٣):

التمكن من عقد القلب [دون التمكن من الفعل خلافاً للمعتزلة^(٤)] كما أن حكم بيان المدة لعمل القلب عندنا أصلاً^(٥) ولعمل البدن تبعاً. [ب ٤٢] وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن^(٦).

والقياس لا يصلح ناسخاً، وكذا الإجماع عند الجمهور^(٧).

وإنما يجوز النسخ بالكتاب والسنة متفقاً [٤٣أ] ومختلفاً خلافاً للشافعي في المختلف^(٨).

والمسوخ أنواع:

التلاوة والحكم^(٩).

(١) كقوله -عليه الصلاة والسلام- «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» وهو جزء من حديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٢٣٦٧، ومن طريقه أخرجه أبو داود بسننه ١٨/٣ رقم ٢٥٣٢ مبحث الجهاد باب الغزو مع أئمة الجور.

(٢) كالشرائع التي قبض عليها -عليه الصلاة والسلام- ؛ لأنها مؤبدة إذ لا شرائع أو نبي من بعده.

(٣) أي شرط جواز النسخ.

(٤) وهم أتباع واصل بن عطاء حيث كان أحد تلامذة الحسن البصري يقرأ عليه الأخبار والعلوم وقد اختلف معه في مسألة (مرتكب الكبيرة هل هو كافر أو لا) فحكم عليه الحسن بأنه ليس كافراً فاعتزله واصل وعقد مجلساً خاصاً به فسموا بالمعتزلة، ينظر الفرق بين الفرق وبيان الفرق الناجية منهم لعبد القاهر البغدادي ص ٩٣ وما بعدها.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(٦) ينظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي قدم له الشيخ خليل المسي ٢/٢١٨ وما بعدها.

(٧) ينظر: إرشاد الفحول ص ١٩٢-١٩٣، وميزان الأصول ٢/١٠٠٦.

(٨) إرشاد الفحول ص ١٩٤.

(٩) وهو في حياته عليه الصلاة والسلام : لقوله تعالى: (سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله إنه يعلم الجهر وما يخفى) الأعلى ٦، ٧.

أو^(١) الحكم دون التلاوة^(٢).

أو^(٣) التلاوة دون الحكم^(٤).

ونسخ وصف في الحكم^(٥)، وذلك مثل الزيادة على النص فأنها نسخ عندنا، وعند الشافعي تخصيص له^(٦) وبيان^(٧) حتى أبينا زيادة النفي [ج ٥٦] على الجلد بخبر الواحد^(٨)، وزيادة قيد الأيمان في كفارة اليمين^(٩)، والظهار^(١٠) بالقياس^(١١).

مبحث أنواع أفعال النبي ﷺ

فصل: أفعال النبي - ﷺ -^(١٢) سوى الزلة أربعة:

مباح^(١٣).

(١) في أ (و).

(٢) وهو قوله تعالى: (لكم دينكم ولي دين) الكافرون ٦.

(٣) في أ (و).

(٤) كقراءة ابن مسعود - رضي الله عنه - (فاقطعوا أيمانها).

(٥) وهو النوع الرابع، فإن الأنواع الأولى نسخ أصل، أما الرابع فإنه نسخ وصف الأصل كالزيادة على النص.

(٦) لفظ (له) ساقط من ب و ج، ينظر البحر المحيط ٤ / ١٤٣.

(٧) لفظ (وبيان) ساقط من ب و ج.

(٨) وهو حديث البكر المروي عن سلمة بن المحيط، قال: قال رسول الله ﷺ: «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» أخرجه أحمد ٣ / ٤٧٦.

(٩) تقدم ذكرها ص.

(١٠) وهي قوله تعالى: (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير) المجادلة ٣.

(١١) على كفارة القتل.

(١٢) في أ (عليه الصلاة والسلام).

(١٣) كأحواله عليه الصلاة والسلام في قيامه وقعوده.

ومستحب^(١).

وواجب^(٢).

وفرض^(٣).

والصحيح عندنا أن ما علمنا من أفعاله عليه السلام واقعاً على أي^(٤) جهة يقتدي به في إيقاعه على تلك الجهة^(٥)، وما لم نعلم على أي جهة عله، قلنا: فعله على أدنى منازل أفعاله وهو الإباحة.

مبحث أنواع الوحي

والوحي نوعان: ظاهر، وباطن:

١- فالظاهر: ما ثبت بلسان الملك فوق في^(٦) سمعه بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة، وهو الذي^(٧) أنزل عليه بلسان الروح الأمين، أو ثبت^(٨) عنده بإشارة الملك من غير بيان بالكلام، أو يتدنى لغاية بلا شبهة بالهام الله تعالى [ب٤٣] بأن أراه (الله تعالى)^(٩) بنور من عنده.

٢- والباطن: ما ينال بالاجتهاد وبالتأمل في الأحكام المنصوصة فأبى بعضهم^(١٠)

(١) كاستحباب الاضطجاع على الجانب الأيمن بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح.

(٢) لفظ (وواجب) مكرر في أ، كالاستياك، والوتر، والضحي.

(٣) كقيام الليل.

(٤) لفظ (أي) ساقط من ب.

(٥) لفظ (و) ساقط من أ.

(٦) لفظ (في) ساقط من أ.

(٧) لفظ (الذي) ساقط من أ.

(٨) في ب (يثبت).

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(١٠) وعمن قال بذلك الأشعرية، وأكثر المعتزلة، والمتكلمون، كشف الأسرار ٣/ ٢٠٤.

[٤٤] أن يكون هذا من حظه عليه السلام.

وعندنا هو مأمور بانتظار الوحي فيما لم يوح إليه ثم العمل^(١) بعد^(٢) انقضاء مدة [ج ٥٧] الانتظار إلا أنه عليه السلام معصوم عن القرار على الخطأ. بخلاف ما يكون من غيره من البيان بالرأي. وهذا كالألهام فانه حجة قاطعة في حقه، وإن لم يكن في حق غيره بهذه الصفة.

شُرْعٌ من قبلنا:

وشرائع من قبلنا تلزمنا^(٣) إذا قضى الله تعالى أو رسوله علينا من غير إنكار على أنه شريعة لرسولنا - عليه السلام -^(٤).

مذهب الصحابي:

وتقليد الصحابي^(٥) - رحمه الله تعالى -^(٦) واجب يترك به القياس لاحتمال السماع [من النبي عليه السلام]^(٧) وقال الكرخي: لا يجب تقليده إلا فيما لا^(٨) يدرك بالقياس^(٩) وقال الشافعي - رحمه الله تعالى -^(١٠) لا يقلد أحد منهم.

(١) أي بالرأي .

(٢) في ب (عند) .

(٣) في ج (يلزمنا) .

(٤) لفظ (عليه السلام) ساقط من أ .

(٥) في أ (الصحابة) (من لقي النبي - ﷺ - مؤمناً به ومات على إسلامه) قال الحافظ بن حجر العسقلاني: هذا اصح ما وقفت عليه فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت ومن روى عنه أو لم يرو عنه ومن غزا معه أو لم يغز ومن رآه رؤية ولم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى، الإصابة ٧ / ١ .

(٦) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

(٨) لفظ (لا) ساقط من ج .

(٩) ينظر الخلاف في المصادر الآتية : تقويم الأدلة ص ٥٠٣، وأصول البيهقي، وكشف الأسرار ٢ / ٢١٧ .

(١٠) ما بين المعكوفتين من زيادتي .

وقد اتفق عمل أصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس كما في أقل الحيض،
وشراء ما باع بأقل مما باع.

واختلف عملهم في غيره كما في إعلام قدر رأس المال، والأجير المشترك.
وهذا الاختلاف في كل ما ثبت عنهم^(١) من غير خلاف بينهم ومن غير أن يثبت
أنه ذلك القول بلغ غير قائله فسكت مسلماً به^(٢).

مذهب التابعي:

وأما التابعي^(٣):

فإن ظهرت فتواه في زمن الصحابة [ب ٤٤] - كشرح^(٤) كان مثلهم [أ ٤٥]
عند البعض^(٥) [ج ٥٨]، وهو الصحيح^(٦).

باب الإجماع:

ركن الإجماع نوعان:

١- عزيمة: وهو التكلم منهم بما يوجب الاتفاق، أو شروعاتهم في العقل إن كان
من بابه.

(١) في ج (منهم).

(٢) لفظ (به) ساقط من ب.

(٣) وهو من صحب الصحابي علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٧١، وقال ابن كثير حين نقل هذا
التعريف في الباعث الحثيث ص ١٩١: (وفي كلام الحاكم ما يقتضي إطلاق التابعين على من لقي
الصحابي وروى عنه وإن لم يصحبه).

(٤) وهو شريح بن الحارث بن معاوية بن عامر الكندي ولد سنة ٤٢ قبل الهجرة وهو من كبار
التابعين لأنه لم يلتق بالنبي - ﷺ - اختاره عمر رضي الله عنه قاضياً على الكوفة لسعة علمه واطلاعه
 واجتهاده، واستمر في القضاء إلى أن عزله الحجاج، كان محسناً كريماً، حليماً، لين العريكة توفي
 سنة ٧٨ هـ، انظر: الفتح المبين ١ / ٨٥.

(٥) وهي رواية النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. نسما الأسفار ص ١٤٤.

(٦) في ب (الأصح).

٢- ورخصة: وهو أن يتكلم، أو يفعل البعض دون البعض، وفيه خلاف للشافعي^(١).

وأهل الإجماع: من كان مجتهداً^(٢) إلا فيما [يستفتى فيه^(٣) عن الاجتهاد^(٤) وليس فيه هوى، ولا]^(٥) فسق وكونه من الصحابة^(٦)، ومن العترة^(٧) لا يشترط، وكذا أهل المدينة^(٨)، وانقراض العصر.

وقيل^(٩): يشترط في الإجماع اللاحق عدم الاختلاف للسابق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى^(١٠)، وليس كذلك في الصحيح. والشرط^(١١): إجماع الكل.

وخلاف الواحد مانع كخلاف الأكثر. وحكمه: في الأصل أن يثبت المراد به شرعاً على سبيل اليقين^(١٢)، والداعي^(١٣) قد يكون من أخبار الأحاد، والقياس.

(١) فإنه ليس إجماعاً عنده، وإن العبرة للأكثر، ينظر: أصول السرخسي ٣٠٣ / ١.

(٢) في أ (مجتهداً والفرق).

(٣) لفظ (فيه) ساقط من أ.

(٤) كأصول الدين وعدد الركعات فإنها ليس فيها اجتهاد.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٦) خلافاً للظاهرية.

(٧) في أ (العترة)، وهم نسله - عليه الصلاة والسلام - خلافاً للإمامية.

(٨) خلافاً للإمام مالك - رحمه الله تعالى -.

(٩) ينظر كشف الأسرار ٢٤٧ / ٣.

(١٠) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(١١) في انعقاد الإجماع.

(١٢) حتى يكفر جاحده لقوله تعالى: (ومن يتبع سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت

مصيراً) النساء ١١٥.

(١٣) أي دليل ومستند الإجماع.

وإذا^(١) انتقل إلينا إجماع السلف بإجماع كل عصر على نقله كان كنقل الحديث المتواتر^(٢). وإذا^(٣) انتقل إلينا^(٤) بالأفراد كان كنقل السنة بالآحاد^(٥).
[ثم هو على مراتب]^(٦) فالأقوى إجماع الصحابة^(٧) نصاً مثل الآية، والخبر المتواتر^(٨).

ثم الذي نص عليه^(٩) البعض وسكت الباقون.
ثم إجماع مَنْ^(١٠) بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف^(١١) [٤٦أ] مَنْ سبقهم، ثم إجماعهم [ب٤٦] على قول سبقهم فيه مخالف.
والأمة إذا اختلفوا على أقوال كان إجماعاً منهم على أن ما عداها^(١٢) باطل، وقيل^(١٣): إن^(١٤) هذا في الصحابة خاص.

باب القياس:

القياس في اللغة: هو التقدير^(١٥).

-
- (١) في ج (وإن) .
 - (٢) فيوجب العلم والعمل قطعاً .
 - (٣) في ب (وان) .
 - (٤) لفظ (إلينا) ساقط من أ .
 - (٥) فيوجب العمل فقط .
 - (٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .
 - (٧) كإجماعهم على خلافة الصديق - ﷺ - وعنهم .
 - (٨) أي: يكفر جاحده .
 - (٩) لفظ (عليه) ساقط من أ .
 - (١٠) لفظ (من) ساقط من ب .
 - (١١) في ب وج (مخالف) .
 - (١٢) في أ وج (عداه)، أي: ما عدا تلك الأقوال .
 - (١٣) أصول السرخسي ٣١٦/١ وما بعدها .
 - (١٤) لفظ (إن) ساقط من أ .
 - (١٥) ينظر مادة (قيس) في الصحاح ٩٦٨/٣ .

وفي الشَّرْع: تقدير الفرع بالأصل في الحكم والعلة وأنه ^(١) حجة نقلاً، وعقلاً:
أما النقل: فقولُه تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ ^(٢)، وحديث ^(٣)
معاذ ^(٤) (رضي الله عنه) ^(٥) معروف.

وأما المعقول: فهو أن الاعتبار واجب، وهو التأول فيما أصاب ^(٦) من قبلنا من

(١) في أ (فإنه).

(٢) الحشر ٢.

(٣) وهو انه عليه الصلاة والسلام حينما عزم أن يبعثه إلى اليمن ونصه: عن رجال من أصحاب معاذ، أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال: «كيف تقضي؟» فقال: أقضي بما في كتاب الله، قال: «فإن لم يكن في كتاب الله» قال: فسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم يكن سنة رسول الله ﷺ» قال: أجتهد رأيي، قال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ». رواه أبو داود رقم ٣٥٩٢، ٣٥٩٣ في الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، والترمذي رقم ١٣٢٧، ١٣٨ في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيتق يقضي، وأحمد ٢٣٠/٥، والدارمي ٦٠/١، وابن أبي شيبة ٢٩٣/٧، وقد قال عنه الترمذي: وليس إسناده عندي، يتحصل وقال البخاري عنه: لا يصح كما في التلخيص ١٨٢/٤، وقال ابن حزم في الأحكام ٣٦/٦ موضوع، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية لا يصح ٧٥٨/٢، وقال عنه ابن كثير في التفسير ٣/١ «وهذا الحديث في المسند والسنن بإسناد جيد»، وقد قواه ابن القيم في أعلام الموقعين ٢٠٠/١ لشهرته. والصواب: إنه ضعيف جداً، فيه الحارث بن عمرو، وهو مجهول، التقريب ١٤٣/١، عن بعض أصحاب معاذ وكذلك لم يسمهم الحارث. ولكن تلقته الأمة بالقبول لذا فهو في درجة الحسن لغيره.

(٤) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عابد بن كعب بن عمرو بن أدي بن علي بن أسد بن ساره بن يزيد بن جشم بن عدي بن يابي بن تميم بن كعب بن سلمة أبوه عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي الإمام المقدس في علم الحلال والحرام، شهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وروى عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة، روى عنه ابن عباس وابن عمر وابن عدي وغيرهم، أمره النبي ﷺ على اليمن، توفي رحمه الله تعالى بالطاعون في الشام سنة سبع عشرة أو التي بعدها، وهو قول الأكثر، وعاش أربعاً وثلاثين سنة وقيل غير ذلك. الإصابة في تمييز الصحابة ٤٢٧/٣.

(٥) لفظ (رضي الله عنه) ساقط من أ.

(٦) في أ (إصابة).

المثلات بأسباب نقلت عنهم لنكف^(١) عنها احترازاً^(٢) عن مثله^(٣) من الجزاء وكذلك التأمل في حقائق اللغة لاستعارة غيرها [لها سائغ]^(٤) والقياس نظيره، وبيانه في قوله عليه السلام: «الحنطة بالحنطة»^(٥) أي: يبيعوا الحنطة بالحنطة، والحنطة مكيل قوبل^(٦) بجنسه، وقوله: «مثلاً بمثل» [ج ٦٠] حال لما^(٧) سبق.

والأحوال شروط، أي يبيعوا بهذا الوصف، والأمر للإيجاب، والبيع مباح فيصرف^(٨) الأمر إلى الحال التي هي شرط.

وأراد بالمثل القدر بدليل ما ذكر في حديث^(٩) كيلاً بكيل.

وأراد بالفضل: الفضل على القدر فصار حكم النص^(١٠) وجوب التسوية بينهما في القدر ثم الحرمة^(١١) بناء [أ ٤٧] على فوات [ب ٤٦] حكم الأمر، هذا هو حكم النص

(١) في ب (لكف).

(٢) في ب (احتراز).

(٣) في أ (مثل).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٥) وهو عن أبي سعيد - رضي الله عنه - مرفوعاً: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل فمن زاد واستزاد فقد ربي فقيل: يا رسول الله فإن صاحب تمر ك يشتري صاعاً بصاعين، فأرسل إليه فقال: يا رسول الله تمر كذا وكذا لا يأخذه إلا أن أزيدهم فقال رسول الله لا تفعل» رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات مجمع الزوائد ١١٤/٤.

(٦) في أ وج (بل).

(٧) في أ وج (مما).

(٨) في ج (فينصرف).

(٩) وهو مروي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - ﷺ - «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والملح بالملح، والتمر بالتمر، مثلاً بمثل كيلاً بالكيل، فمن زاد أو استزاد فقد أربى» رواه أبو يعلى، مجمع الزوائد ١١٤/٤.

(١٠) في أ (النفي).

(١١) في ب (حرمة).

الداعي إليه القدر، والجنس؛ لأن إيجاب التسوية بين هذه الأموال^(١) يقتضي أن يكون أمثالاً متساوية، ولن يكون كذلك إلا بالقدر والجنس؛ [لأن المماثلة تقوم^(٢) بالصورة والمعنى؛ وذلك بالقدر، والجنس، وسقطت^(٣) قيمة الجودة بالنص، و^(٤) هذا حكم النص.

ووجدنا الأرز وغيره أمثالاً متساوية فكان الفضل على المماثلة فيها فضلاً خالياً عن العوض في عقد البيع، مثل: حكم النص بلا تفاوت، فلزمنا إثباته على طريق الاعتبار، وهو^(٥) نظير المثلات، فإن الله تعالى [ج ٦١] قال: (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ [أَوَّلِ الْحَشْرِ]^(٦))^(٧).

فالإخراج^(٨) من الديار عقوبة كالقتل، والكفر يصلح داعياً إليه وأول الحشر يدل على تكرار هذه العقوبة، ثم دعانا بقوله^(٩): ﴿فَاعْتَبِرُوا﴾^(١٠) إلى الاعتبار بالتأمل في معاني النص للعمل به فيما لا نص فيه، فكذاك ههنا^(١١).

والأصول^(١٢): في الأصل معلولة^(١٣) إلا أنه لا بدّ في ذلك [من دلالة التميز ولا بد

(١) في ب وج زيادة (ما) هنا .

(٢) في ج (فتقوم) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٤) لفظ (و) ساقط من أ .

(٥) أي القياس المذكور والمثلات هي العقوبات التي حصلت لمن قبلنا ببعض الذنوب .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٧) قوله تعالى: (هو الذي أخرج الذين كفروا من ديارهم لأول الحشر ما ظننتم أن يخرجوا وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا وقذف في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين فاعتبروا يا أولي الأبصار) الحشر ٢ .

(٨) في ج (والإخراج) .

(٩) لفظ (بقوله) ساقط من ب وج .

(١٠) لفظ (فاعتبروا) ساقط من ب وج .

(١١) في أ (هنا) .

(١٢) أي: الكتاب، والسنة، والإجماع .

(١٣) أي: ذات علة .

قبل ذلك^(١) من قيام الدليل على أنه للحال^(٢) شاهد^(٣).

ثم للقياس تفسير لغة، وشريعة، كما ذكرنا، وشرط^(٤)، وركن^(٥)، وحكم، ودفع

فشرطه:

١- أن^(٦) لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنص^(٧) آخر كشهادة^(٨) خزيمة^(٩).

[٤٨] [ب٤٧]

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٢) في ص ٥٤ .

(٣) أي للنص شاهد أي دليل على أنه معلل بعلة لغرض القياس عليه ما لم يحصل مانع من تعليلها

كبعض العبادات والمقادير الشرعية .

(٤) في ب (شرطاً) .

(٥) في ب (ركناً) .

(٦) في ب (إلا) .

(٧) في أ (نصاً) .

(٨) عن عمارة بن خزيمة، أن عمه حدثه، وهو من أصحاب النبي -ﷺ- «أن النبي ﷺ ابتاع فرساً من

أعرابي، واستتبعه ليقبض ثمن فرسه، فأسرع النبي، وأبطأ الأعرابي وطفق الرجال يتعرضون

للأعرابي فيسومونه بالفرس وهم لا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه حتى زاد بعضهم في السوم على

ما ابتاعه به منه، فنادى الأعرابي النبي فقال : إن كنت مبتاعاً هذا الفرس وإلا بعته، فقام النبي ﷺ

حين سمع نداءه فقال: أليس قد ابتعته منك ؟ قال : لا، والله ما بعته فقال النبي ﷺ: قد ابتعته

منك، فطفق الناس يلوذون بالنبي ﷺ وبالأعرابي وهم يتراجعان، وطفق الأعرابي يقول : هلم

شاهداً يشهد أني قد بعته، قال خزيمة بن ثابت: أنا أشهد أنك قد بعته قال: فأقبل النبي ﷺ على

خزيمة، فقال: لم تشهد؟ قال: بتصديقك يا رسول الله، قال : فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة

شهادة رجلين». أخرجه أبو داود ٣/ ٣٠٨ رقم ٣٦٠٧، كتاب الأقضية باب إذا علم الحاكم

صدق الشاهد الواحد يجوز له أن يحكم به، والنسائي ٧/ ٣٠١ كتاب البيوع، باب البيع يكون

فيه الشرط الفاسد فيصح البيع ويبطل الشرط.

(٩) هو الصحابي الجليل خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري أبو عمارة، من أشرف

الأوس في الجاهلية، والإسلام، شهد فتح مكة، روى له البخاري، ومسلم، وغيرهما ٣٨ حديثاً،

قتل يوم حنين سنة ٣٨ هـ . الأعلام ٢/ ٢٠٥ .

٢- وأن لا يكون معدولاً به عن القياس كبقاء الصوم مع الأكل، والشرب

ناسياً.

٣- وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى الفرع هو نظيره ولا نص

فيه فلا تستقيم التعليل لإثبات الزنا باللواط^(١)؛ لأنه ليس بحكم شرعي .

ولا لصحة ظهار الذمي؛ لكونه تغيراً للحرمة المتناهية بالكفارة في الأصل إلى

إطلاقها [ج ٦١] في الفرع عن الغاية، ولا^(٢) لتعدية الحكم من^(٣) الناسي في الفطر إلى

المكره، والخاطي؛ لأن عذرهما دون عذره، ولا لشرط الأيمان في رقبة كفارة اليمين

والظهار؛ لأنه تعديه إلى شيء^(٤) فيه نص بتغيره^(٥).

٤- والشرط الرابع: أن يبقى حكم النص بعد التعليل على ما كان عليه^(٦) قبله،

وإنما خصصنا القليل من^(٧) قوله - عليه السلام - «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء

بسواء»^(٨)؛ لأن الاستثناء حال تساوي دال على عموم صدوره في الأحوال، ولن يثبت

ذلك إلا في^(٩) الكثير، فصار التغير بالنص^(١٠) مصاحباً للتعليل [لا به، وإنما سقط حق

الفقير في الصورة بالنص لا بالتعليل]^(١١)؛ [لأنه تعالى وعد أرزاق الفقراء ثم أوجب

(١) في ب (للواط).

(٢) لفظ (لا) ساقط من أ وب .

(٣) في أ (عن) .

(٤) في أ وب (ما) .

(٥) في أ وج (تغيره) .

(٦) لفظ (عليه) ساقط من ب .

(٧) في ج (مع) .

(٨) وكأنه ذكر معنى الحديث ؛ لأن للحديث روايات متعددة فلم نعثر على هذا بنصه، ينظر

البخاري ٢٦٤/٤، ومسلم ١٥٩٤ ومجمع الزوائد ١١٤/٤ ومع ذلك فإننا خرجناه .

(٩) في ب (بالكثير) .

(١٠) أي: بدلالته .

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

مالاً مسمى^(١) على الأغنياء لنفسه تعالى .

ثم أمر الله - تعالى - الأغنياء^(٢) بانجاز المواعيد [من ذلك المسمى، وذلك لا يحتمل مع اختلاف المواعيد فكان^(٣)] الأمر^(٤) إذناً بالاستدلال^(٥).
وركنه:

ما جعل علماً على حكم النص مما^(٦) اشتمل عليه النص^(٨)، [ب٤٨] وجعل الفرع نظيراً له^(٩) في حكمه بوجوده فيه^(١٠). [ج٦٣]
وهو جائز أن يكون وصفاً لازماً^(١١)، وعارضاً^(١٢)، واسماً^(١٣)، وجلياً^(١٤)،

(١) ما بين المعكوفتين وضع في ب في غير محله مما أدى إلى ربكه في المتن حيث وضع كالآتي .

(٢) لفظ (الأغنياء) ساقط من أ .

(٣) في أ (وكان) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٥) لفظ (الأمر) من أ .

(٦) في أ وج (بالاستدلال) أي استبدال الشاة بالقيمة .

(٧) أي: من الأوصاف .

(٨) أي: ثبت حكمه له، كاشتغال نص الربا على الكيل، والجنس .

(٩) أي: للنص .

(١٠) أي: سبب وجود ذلك الوصف في الفرع .

(١١) كالثمنة، فإنها لازمة للمضروب عللنا بها زكاة الحلي .

(١٢) أي انتقاض الوضوء من دم المستحاضة، فإن خروج الدم ناقض للوضوء؛ لأنه نجس فالعلة

هي خروج الدم وهو ليس وصفاً بل اسم جنس يشمل جميع الدماء الخارجة .

(١٣) كالدّم في حديث المستحاضة فإنه دم عرق انفجر فالدم اسم جنس، والتعليل به على اعتبار

صفة النجاسة .

(١٤) فإنه لا يحتاج إلى نظر (كالطواف) في حديث «إنها من الطوافين عليكم أو الطوافات» المروي

عن أبي قتادة - رضي الله عنه -، قال عنه الترمذي حسن صحيح ١٥٣/١ - ١٥٤ رقم ٩٢ باب ما جاء في

سور الهرة والرخصة في ذلك، وأبو داود ١٩/١ رقم ٧٥ كتاب الطهارة باب سور الهرة، فإنها

ليست بنجسة .

وخفياً^(١)، وحكماً^(٢)، وفرداً^(٣)، وعدداً^(٤).

ويجوز في النص^(٥)، وغيره إذا كان ثابتاً به^(٦) ودلالة كون الوصف علة صلاحه وعدالته بظهور أثره في جنس الحكم المعلن به، ونعني بصلاح الوصف ملاءمته : وهو أن يكون على موافقة العلة المنقولة. عن رسول الله ﷺ^(٧)، وعن السلف^(٨)، كتعليلنا بالصغر في ولاية المناكح^(٩)؛ لما يتصل به من العجز^(١٠) فإنه^(١١) مؤثر تأثير الطواف^(١٢)؛ لما يتصل به من الضرورة دون الاطراد^(١٣) وجوداً، أو وجوداً وعدماً^(١٤)؛ لأن الوجود قد يكون^(١٥) اتفاقاً.

ومن جنسه^(١٦) التعليل بالنفي^(١٧)؛ لأن استقصاء العدم لا يمنع الوجود من وجه

-
- (١) كالقدر، والجنس في الربا ومما العلة فيه مستنبطة، وليست منصوطة.
 - (٢) أي يجوز أن يكون ذلك الوصف حكماً شرعياً كتعليله عليه الصلاة والسلام في قضاء دين الله تعالى لدين العباد.
 - (٣) كتعليل ربا النسئة بالجنس، والكيل.
 - (٤) في ب (عدا) كتعليله عليه الصلاة والسلام بالنية للمستحاضة بالدم، والانفجار حيث اعتبر شيئين اسم الدم، وصفة الانفجار.
 - (٥) مثل الطواف في حديث الهرة.
 - (٦) كتعليل جواز السلم بعقد العاقد وحاجته.
 - (٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، وفي ج (عليه السلام).
 - (٨) وهم الصحابة - رضي الله عنهم -.
 - (٩) أي: النكاح.
 - (١٠) لفظ (العجز) ساقط من أ.
 - (١١) في أ (وإنه).
 - (١٢) أي: الوارد في حديث الهرة.
 - (١٣) أي: اطراد، أي: دوران الحكم مع الوصف إن وجد الوصف وجد الحكم.
 - (١٤) أي: كلما وجد الوصف وجد الحكم وكلما عدم عدم الحكم.
 - (١٥) لفظ (يكون) ساقط من ب و ج.
 - (١٦) أي: جنس الاطراد.
 - (١٧) أي: يعلل حكم بالنفي والعدم.

آخر : كقول الشافعي - رحمه الله تعالى -^(١) في النكاح بشهادة النساء مع الرجال أنه ليس بهال^(٢)، إلا أن يكون السبب معيناً كقول: محمد - رحمه الله تعالى -^(٣) في ولد الغصب^(٤) أنه لا^(٥) يضمن؛ لأنه لم يغصب^(٦).

استصحاب الحال:

١ - والاحتجاج^(٧) باستصحاب الحال^(٨): لأن المثبت ليس بمبق وذلك في كل حكم عرف وجوبه بدليل، ثم^(٩) وقع الشك في زواله [ج ٦٤] كان استصحاب^(١٠) حال البقاء على ذلك موجباً عند الشافعي^(١١) [أ ٥٠].
وعندنا لا يكون حجة موجبة ولكنها حجة دافعة، [ب ٤٩] حتى قلنا: في الشقص إذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر^(١٢) المشتري ملك الطالب فيما في يده أن القول قوله، ولا تجب الشفعة^(١٣) إلا ببيئته^(١٤).

-
- (١) ما بين المعكوفتين من زيادتي .
(٢) أي: إن شهادة النساء مع الرجال لا تصح بها النكاح، لأنه ليس مالا، فههنا علل النصح بالنفي، وهو قوله ليس مالا .
(٣) ما بين المعكوفتين من زيادتي .
(٤) أي: الدابة المغصوبة لا يضمن ولدها عند التلف؛ لأنه لم يغصب هو بل المغصوب أمه .
(٥) في أ (لم).
(٦) ينظر شرح المنار ٧٩٥ / ٢ .
(٧) أي: من الاطراد .
(٨) وهو الحكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول لم يظن عدمه - وهو من جنس الاطراد .
(٩) في ج (وثمة).
(١٠) في ب وج زيادة (المستدل) هنا .
(١١) من ذلك ينتقض الوضوء برؤية الماء في حالة الصلاة، مغني المحتاج ١ / ١٠٢ .
(١٢) في ج (وأنكر) .
(١٣) في أ زيادة (ولا تجب) هنا .
(١٤) والذي يقيم البيئة الطالب على ملك ما في يده؛ لأن اليد دليل الملك ظاهراً، والظاهر للدفع لا للإلزام .

وقال الشافعي: تجب^(١) بغير^(٢) بينة.

٢- والاحتجاج بتعارض الأشباه^(٣):

كقول زفر في المرافق أنَّ من الغايات^(٤) ما تدخل^(٥)، ومنها ما لا تدخل^(٦) بالشك^(٧) وهذا عمل بغير دليل؛ [لأن الشك أمر حادث، فلا يثبت بغير علة]^(٨).

٣- والاحتجاج^(٩) بما لا يستقل^(١٠):

إلاً بوصف يقع به الفرق كقولهم في مسّ الذكر أنه الفرج فكان حدثاً كما إذا كان مسّه وهو يبول.

٤- والاحتجاج بالوصف المختلف فيه:

كقولهم في الكتابة: الحالة أنه عقد لا يمنع التكفير فكان فاسداً كالكتابة بالخمير.

٥- والاحتجاج بما لا يشك^(١١) في^(١٢) فساده:

(١) لفظ (تجب) ساقط من أ.

(٢) في أ (من غير).

(٣) في أ وج (الأشياء).

(٤) وهي منتهى الأشياء.

(٥) في ب (يدخل) كقوله تعالى: (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد

الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير) الإسراء ١ فالمسجد الأقصى

يدخل في الإسراء.

(٦) في ب (يدخل) مثال ذلك قوله تعالى: (فنظرة إلى ميسرة) البقرة ٢٨٠ فالميسرة لا تدخل في

الإمهال، وكذلك في قوله تعالى: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) البقرة ١٨٧ فالليل لا يدخل في

الصيام.

(٧) في ب (بالشرك).

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من ب وج.

(٩) في ب (ولا احتجاج).

(١٠) في ب (يتعقل).

(١١) في أ وج (يشك).

(١٢) لفظ (في) ساقط من أ.

كقولهم^(١): الثلاث^(٢) ناقص عن سبعة تتأدى^(٣) به الصلاة دون الآية.
٦- الاحتجاج بلا دليل.

الحكم

[فصل في الحكم]^(٤): وجملة ما يُعَلَّل له أربعة أقسام^(٥):

الأول: إثبات الموجب^(٦)، أو وصفه.

الثاني: وإثبات الشرط، أو وصفه.

الثالث: وإثبات الحكم، أو وصفه. كالجنسية لحرمة^(٧) النساء^(٨)، وصفه السوم^(٩)

في زكاة [أ٥١] الأنعام، والشهود في النكاح^(١٠)، وشرط العدالة والذكورة فيها^(١١)،

(١) لفظ (كقولهم) ساقط من أ.

(٢) يعني الثلاث آيات ناقص العدد سبعة، أي: الفاتحة فلا تتأدى به الصلاة كما لا تتأدى فيما دون الآية، وعليه فيكون فساد ظاهر إذ لا مناسبة بين المقيس والمقيس عليه.

(٣) في أ (بتأدى).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب وج.

(٥) لفظ (أقسام) ساقط من أ.

(٦) في ب (الموجب).

(٧) في أ (يجرمه).

(٨) وهو مثال للموجب، بكسر الجيم، أي: الجنس بانفراده علة محرمة للبيع نسيئة، لما في النسيئة من شبهة الفضل وشبهة الربا كحقيقته.

(٩) وهو مثال للوصف الموجب، إذا جعلت صفة السوم بالنسبة لوجوب الزكاة في النعم لقوله - عليه الصلاة والسلام - : «في خمس من الإبل السائمة شاة».

(١٠) وهو مثال لإثبات وجوب الشهود في النكاح لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا نكاح إلا بشهود» أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٢/ ٢٢٤. عن علي قال: قال رسول الله - ﷺ - «لا نكاح إلا بولي ولا نكاح إلا بشهود».

(١١) أي الشهود أخذاً بالرواية الثانية عن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله - عليه الصلاة والسلام - «لا نكاح إلا بولي وشاهد عدل» أخرجه الدارقطني ٣/ ٢٢١، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف =

والبتراء^(١) وصفة الوتر^(٢)

والرابع^(٣) [من الأقسام التي يعلل بها]^(٤) تعديه حكم النص [ب ٥٠] إلى ما لا نص فيه بغالب^(٥) الرأي.

فالتعددية حكم لازم عندنا [جائز عند الشافعي]^(٦)؛ لأنه يجوز التعليل بالعلة القاصرة كالتعليل بالثمنية^(٧)، والتعليل للأقسام الثلاثة ونفيها^(٨) باطل فلم يبق إلا الرابع.

= ١٩٦/٦ رقم ١٠٤٧٣ من حديث عمران بن حصين وإلا لو أخذنا بالإطلاق في الحديث السابق لا يكونا شرطين.

(١) وهو مثال لإثبات الحكم -والبتراء- تصغير للبتراء تأنيث الأبتراء، وهو في الأصل لمقطوع الذنب، ثم جعل عبارة عن الناقص، والمقصود بها هنا الركعة الواحدة.

(٢) وهي واجبة عند الإمام أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- عملاً بحديث: «إن الله زادكم صلاة فحافظوا عليها وهي الوتر» أخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٨٠، ٢٠٥، ٢٠٨.

(٣) لفظ (الرابع) ساقط من أ.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب و ج.

(٥) في أ و ج (غالب).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٧) وهو تعليل للربا بها على محل النص؛ وهي مقتصرة على الذهب والفضة؛ لأن غير الحجرين لم يخلق ثمنًا، وهو جواب عما يورد على الحنفية من حيث أن الثمنية علة قاصرة ولا يجوزون التعليل بها، فكيف عللتم بالثمنية؟ وإنما جوز الحنفية ذلك؛ لأن التعليل للزكاة بها لأنها متعدية فيها إلى الحلي؛ لأن الثمنية موجودة فيها بأصل الحلقة وكونها صارت حلياً لا تدخل هذه الصفة وعلى أية حال فإنه تعريض بالشافعية.

(٨) أي بالرأي؛ لأن نفيها ليس بحكم شرعي؛ لأن التعليل لإثبات العلة، أو الشرط، أو الحكم ابتداء باطل بالاتفاق وإثبات حكم شرعي مثل الوجوب والحرمة بطريق التعدية من أصل موجود في الشرع أي الثابت بالنص، أو بالإجماع جائز اتفاقاً إذ ليس للعبد في ذلك شيء فلم يبق لاستعمال القياس إلا تعدية حكم النص، وهي إما على العلة الظاهر، وهي القياس، أو على الباطنة، فالاستحسان وهو الرابع.

فصل^(١) والاستحسان:

يكون بالأثر، والإجماع، والضرورة، والقياس الخفي، كالسلم^(٢)، والاستصناع^(٣)، وتطهير الأواني^(٤)، وطهارة سؤر سباع الطير^(٥). ولما صارت العلة عندنا بأثرها قدمنا على القياس^(٦) الاستحسان الذي هو القياس الخفي إذا^(٧) قوي أثره.

وقدمنا القياس لصحة أثره الباطن على الاستحسان الذي ظهر أثره [ج ٦٦] وخفي فساد، كما إذا تلا آية السجدة في صلاته يركع بها^(٨)، وفي الاستحسان لا يجوز به^(٩)، ثم المستحسن بالقياس الخفي يصح تعديته، بخلاف الأقسام الأخرى. ألا يرى أن الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب يمين البائع قياساً ويوجبه استحساناً. وهذا حكم تعدي^(١٠) إلى الوارثين، والإجارة وأما بعد القبض فلم

(١) لفظ (فصل) ساقط من ب و ج.

(٢) فإنه جائز بالأثر المروي عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قدم رسول الله - ﷺ - المدينة وهم يسلفون بالتمر الستين والثلاث، فنهاهم، وقال: «من أسلف سلفاً فليسلف من كيل معلوم ووزن معلوم» البخاري ١١ / ٣ كتاب السلم، باب السلم في كيل معلوم، مسلم ١٢٢٦ / ٣ رقم ١٦٠٤ كتاب المسالف باب السلم.

(٣) في ب (الاستصناع) وهو جائز بالإجماع لتعامل الناس به آنذاك.

(٤) وهو للضرورة المحوجة للتطهير وضمف على ذلك الآبار والحياض.

(٥) وهو بالقياس الخفي؛ لأنها تشرب بمنقارها، وهو عظم، وهو من الميت ليس بنجس فالحي أولى.

(٦) في ب (قياس).

(٧) في أ (أنا).

(٨) في ب (فيها)؛ لأن الركوع والسجود ركنان متشابهان في الخضوع؛ ولذا أطلق الركوع على السجود في قوله تعالى: (وخر راکعاً) أي: ساجداً، وهو من قبل المجاز؛ ولذا يركع ناوياً السجدة ثم يعود إلى القيام.

(٩) إلا السجود؛ لأنه المأمور به، وبالقياس يعمل لقوة أثره.

(١٠) في أ (يعدي).

يجب^(١) يمين البائع إلا بالأثر^(٢) [٥٢أ] فلم يصح تعديته.

شروط الاجتهاد:

فصل: وشرط الاجتهاد:

١- أن يحوي علم الكتاب [ب ٥١] بمعانيه ووجوهه التي قلنا^(٣)، وعلم السنة بطرقها.

٢- وأن يعرف وجوه القياس وحكمه^(٤) الإصابة بغالب الرأي حتى قلنا: إن المجتهد يخطأ ويصيب، والحق في موضع الخلاف واحد بأثر ابن مسعود رضي الله عنه^(٥) في المفوضة^(٦).

(١) في أ (فلا يجحد)، وفي ب (فلم يوجد).

(٢) في أ (الاستحسان) وهو ما روي عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «البيعان إذا اختلف والمبيع قائم بعينه، وليس بينهما بينة فالقول قول البائع أو يترادان البيع» أخرجه أبو داود ٢٨٥ / ٣ رقم ٣٥١١ كتاب البيوع، باب إذا اختلفا البيعان والمبيع قائم، وابن ماجه ٧٣٧ / ٢ رقم ٢١٦ كتاب التجارات باب البيعان يختلفان.

(٣) في باب الإجماع شروط المجتهد ص ١٦٧.

(٤) في أ وج (حكم).

(٥) وهو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمع بن قار بن مخزوم، كان إسلامه قديماً، أول الإسلام قبل إسلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، وكان يعرف في الصحابة بصاحب السواد والسواك، شهد بدرًا والحديبية، وهاجر الهجرتين، وشهد له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالجنة، مات رضي الله تعالى عنه بالمدينة سنة ٣٢ هـ، ودفن بالبقيع وقد صلى عليه عثمان بن عفان - رضي الله عنه -، الاستيعاب ٩٨٧ / ٣.

(٦) عن ابن مسعود - رضي الله عنه - أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتى مات، فقال ابن مسعود لها مثل صداق نسائها لا وكس ولا شطط، وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال: قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في بروم بنت واثق امرأة فينا مثل الذي قضيت ففرح بها ابن مسعود رواه الترمذي وقال حسن صحيح باب ما جاء في الرجل يتزوج امرأة فيموت منها قبل أن يفرض لها. كتاب النكاح ٤٥٠ / ٣ ١٦٤٥ الجامع الصحيح للترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر.

وقالت^(١) المعتزلة: كل مجتهد يصيب^(٢)، والحق في موضع الخلاف متعدد وهذا الخلاف^(٣) في النقلات^(٤) لا في العقليات [إلا على قول بعضهم]^(٥)، ثم قول المجتهد إذا أخطأ كان مخطئاً ابتداءً وانتهاءً عند البعض^(٦) والمختار أنه مصيب [ج ٦٧] ابتداءً، مخطئ انتهاءً.

ولهذا قلنا: لا يجوز تخصيص العلة؛ لأنه يؤدي إلى تصويب كل مجتهد خلافاً للبعض^(٧)؛ وذلك أن يقول: كانت علتي^(٨) توجب ذلك، لكنه لم يوجب مع قيامها لمانع فصار مخصوصاً من العلة بهذا الدليل، وهو المانع، وعندنا عدم الحكم بناء على عدم العلة.

وبيان ذلك في الصائم النائم، إذا صب الماء في حلقه أنه يفسد الصوم لفوات ركنه، ويلزم عليه الناسي^(٩)، فمن أجاز الخصوص قال: امتنع حكم هذا التعليل ثمة^(١٠) لمانع وهو الأثر^(١١).

وقلنا: امتنع لعدم العلة؛ لأن فعل الناسي منسوب إلى صاحب الشرع فسقط عنه معنى الجناية [ب ٥٢] وبقي الصوم لقاء ركنه لا لمانع مع فوات ركنه. وبني على هذا

(١) في ب (قال).

(٢) في ب (ويصيب).

(٣) لفظ (الخلاف) ساقط من ج.

(٤) في أ (شرعيات).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، وهو العنبري من المعتزلة.

(٦) كأبي منصور الماتريدي ينظر شروح المنار وحواشيه ٨٢٧/٢.

(٧) كالعراقيين والكرخي ينظر: شرح المنار وحواشيه ٨٢٩/٢.

(٨) في أ (على).

(٩) لفظ (الناسي) ساقط من أ.

(١٠) في أ (ثم).

(١١) وهو ما رواه أبو هريرة -رضي الله عنه- قال: قال النبي -ﷺ- «من أكل أو شرب في صومه، ناسياً فليتم صومه فإن الله عز وجل أطعمه وسقاه» أخرجه أحمد في المسند ٤٨٩/٢.

تقسيم الموانع، وهى خمسة.

أقسام المانع:

- ١- مانع يمنع انعقاد العلة كبيع الحر.
- ٢- ومانع يمنع تمام العلة كبيع عبد الغير.
- ٣- ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط.
- ٤- ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية. [ج ٦٨]
- ٥- ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب.

أنواع العلة:

ثم العِلل نوعان: طردية، ومؤثرة، و[وعلى كل قسم ضروب من الدفع
أ- أمّا^(١)] الطردية فوجوه دفعها أربعة:

- ١- القول بموجب العلة: وهو التزام ما يلزمه المعلن بتعليه [كقولهم^(٣) في صوم رمضان إنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعين النية فنقول: عندنا لا يصح إلا بتعين النية]^(٤). وإنما^(٥) نجوزه^(٦) بإطلاق النية على أنه تعين.
- ٢- والممانعة^(٧): وهى إما أن تكون في نفس الوصف^(٨)، أو في صلاحه^(٩) للحكم

(١) في ب (فأما).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من ج.

(٣) في ب (كقوله).

(٤) في أ (كقولهم في صوم رمضان فنقول عندنا لا يصح إلا بتعين النية أنه صوم فرض فلا يتأدى إلا بتعين النية) إذ حصل تقديم وتأخير في الكلام.

(٥) في أ (فإنما).

(٦) في أ (يجوزه).

(٧) الممانعة: وهى منع مقدمة من مقدمات الدليل أو عدم تسليمها من قبل الخصم.

(٨) مثال ذلك كفارة من أفطر في رمضان فعلى رأي الشافعية أنها متعلقة بالجماع لا غير، وعلى رأي الحنفية متعلقة بنفس الإفطار.

(٩) أي: الوصف.

مع وجوده^(١)، أو في نفس الحكم^(٢)، أو في نسبته^(٣)، إلى الوصف^(٤).

٣- وفساد الوضع^(٥) [٥٤أ] كتعليقهم لإيجاب الفقرة بإسلام أحد الزوجين.

٤- والمناقضة^(٦): كقول الشافعي^(٧) في الوضوء، والتيمم: إنها طهارة فكيف افرقا في النية؟ فإنه يتنقض بغسل الثوب النجس^(٨).

ب- وأما^(٩) المؤثرة:

فليس للسائل فيها بعد الممانعة إلا المعارضة^(١٠) [ب٥٣]؛ لأنها لا تحتل المناقضة وفساد الوضع بعد ما ظهر أثرها بالكتاب^(١١)، والسنة، والإجماع^(١٢)، لكنه إذا تصور مناقضة يجب دفعه بطرق^(١٣) [ج٦٩] أربعة: كما نقول^(١٤): في الخارج من غير السيلين: إنه نجس خارج فكان حدثاً كالبول فيورد^(١٥) عليه ما إذا لم يسلم [الخارج النجس

(١) كما في إثبات ولاية الأب بوصف البكارة؛ إنها جاهلة بأمر النكاح.

(٢) مثال ذلك مسح الرأس فإنه ركن في الوضوء فيسن تثليثه.

(٣) في ب (نسبة).

(٤) مثال ذلك أن الأخ لا يعتق على أخيه إذا ملكه إذ لا يعصبه كابن العم.

(٥) في أ (الوضح).

(٦) وهو قسم من أقسام العلل الطردية غير المؤثرة.

لغة: إبطال أحد القولين للآخر: واصطلاحاً: هي تخلف الحكم على الوصف الذي ادعى المدعي

عليه مثال ذلك قياس الشافعي الوضوء على التيمم في وجوب النية بجامع أنها طهارة فتنقل

هذه العلة منقوضة تفسد الثوب النجس فإنه طهارة ولا تجب فيه النية.

(٧) في أ (الثاني).

(٨) لفظ (النجس) ساقط من أ.

(٩) في أ (ما).

(١٠) في ب (لمعارضة)، وهي.

(١١) في أ وج (في الكتاب).

(١٢) لفظ (الإجماع) ساقط من أ.

(١٣) في أ (بطريق).

(١٤) في أ (تقول).

(١٥) في ج (فيورده).

فندفعه^(١): أولاً بالوصف - وهو أنه ليس بخارج فيه، ثم بالمعنى الخارج الثابت بالوصف - وهو وجوب غسل ذلك الموضع، فيه صار^(٢) الوصف حجة من حيث^(٣) إن وجوب التطهير في البدن باعتبار ما يكون منه لا يتجزأ^(٤).

وهناك^(٥) لم يجب غسل ذلك الموضع، فعدم الحكم لعدم العلة، ويورد عليه صاحب الجرح السائل.

فندفعه بالحكم بيان أنه حدث فوجب التطهير بعد خروج الوقت، وبالغرض فإن غرضنا التسوية بين الدم، والبول، وذلك حدث فإذا لزم صار عفواً لقيام الوقت فكذا^(٦) هنا^(٧).

وأما المعارضة^(٨) فهي نوعان:

معارضة فيها مناقضة:

وهي القلب: وهو نوعان:

أحدهما: قلب العلة حكماً، والحكم علة كقولهم: لأن الكفار جنس^(٩) يجلد^(١٠) بكرهم [مائة جلدة]^(١١) [ج ٧٠] فيرجم^(١٢) ثيهم كالمسلمين.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٢) في أ وج (فصار).

(٣) لفظ (حيث) ساقط من أ.

(٤) في ب (يجزي).

(٥) في ب وج (هنا).

(٦) في أ وج (كذا).

(٧) في ب وج (هذا).

(٨) في ب وج (المعاوضة).

(٩) في أ (صنف).

(١٠) في ب وج (تجلد)، وفي ج (يجلد).

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، وفي ب (وتجلد مائة جلدة بكرهم).

(١٢) في ب (فترجم).

فنقول: إنَّ^(١) المسلمين^(٢) إنما يجلد^(٣) بكرهم مائة^(٤)؛ لأنه يرجم^(٥) ثيبهم^(٦).
 والمخلص منه: [ب ٥٤] أن يخرج الكلام مخرج الاستدلال فإنه يمكن أن يكون
 الشيء [٥٥] دليلاً على شيء، وذلك الشيء يكون دليلاً^(٧) عليه.
 والثاني: قلب الوصف شاهداً على الخصم بعد أن يكون شاهداً له كقولهم في صوم
 رمضان: إنه فرض فلا يتأدى إلا بتعين النية كصوم القضاء.
 فقلنا: لما كان صوماً فرضاً استغنى^(٨) عن تعيين^(٩) النية بعد تعيينه كصوم القضاء
 لكنه إنما يتعين بالشروع وهذا تعيين قبله.
 وقد تقلب العلة من وجه آخر وهو ضعيف كقولهم: هذه عبارة لم يمض في
 فاسدها فلا يلزم^(١٠) بالشروع كالوضوء.
 فيقال لهم: لما كان كذلك وجب أن يستوي فيه عمل النذر والشروع ويسمى هذا
 عكساً.

والثاني: المعارضة الخالصة وهي^(١١) نوعان:
 أحدهما: المعارضة^(١٢) في حكم الفرع: وهو صحيح سواء عارضه بضد ذلك

(١) لفظ (إن) ساقط من ب.

(٢) في ب (المسلمون).

(٣) في أ (جلد)، وفي ب (تجلد) وفي ج (يجلد بكفرهم).

(٤) لفظ (مائة) ساقط من أ.

(٥) في ب (ترجم).

(٦) في ب (ثيبهم).

(٧) لفظ (دليلاً) ساقط من أ.

(٨) في أ وج (استغني).

(٩) في ب وج (متعين).

(١٠) في أ (يلزم) في ب وج (تلتزم).

(١١) في ج (هو).

(١٢) لفظ (المعارضة) من أ.

الحكم [ج ٧١] بلا زيادة^(١)، أو بزيادة وهي تفسير^(٢)، أو تغيير^(٣)، أو بما فيه نفي لما^(٤) لم يثبت حكم^(٥) الأول، أو إثبات لما لم ينه الأول لكن تحته معارضة للأول^(٦)، أو في حكم غير الأول لكن فيه نفي الأول^(٧).

والثاني: في علة الأصل، وذلك باطل سواء كانت بمعنى لا يتعدى، أو يتعدى إلى فرع^(٨) مجمع عليه، [ب ٥٥]، أو مختلف عليه. وكل كلام صحيح في الأصل يذكر على سبيل المفارقة فنذكره^(٩)،^(١٠) على سبيل الممانعة^(١١). [٥٦]

التعادل والتراجع:

وإذا^(١٢) قامت المعارضة كان السبيل فيه الترجيح. وهو عبارة عن فضل^(١٣) أحد المثليين على الآخر وصفاً، حتى لا يترجح^(١٤) قياس

(١) كنفي التلث بمسح الرأس وهو تعريض للشافعية؛ لأنهم قالوا به، بمسح الخف، وكالتيمم.

(٢) كقولنا في التلث: إنه ركن فلا يسن تليثه بعد كماله، وهو الاستيعاب.

(٣) كالتيمم فإنها تنكح كالتيمم لها أب.

(٤) لفظ (لما) ساقط من ب و ج.

(٥) لفظ (حكم) ساقط من أ.

(٦) في أ و ج (الأول)، كقولنا: إن الكافر يملك ببيع العبد المسلم، فيملك شراءه كالمسلم.

(٧) مثال ذلك: الزوجة التي أخبرت بوفاة زوجها، واعتدت، فتزوجت، وولدت، ثم جاء الزوج

الأول فالولد للأول؛ لأن فراشه صحيح، وهو معارض، لأن صاحب الفراش الفاسد له حق

النسب كما لو تزوج بغير شهر فولدت له، ومع ذلك فإنها في الظاهر فاسدة لاختلاف الحكم.

(٨) في ب و ج (فصل) وهي ساقط من أ والصحيح ما وضعنا في المتن.

(٩) في أ (فما ذكر).

(١٠) في جميع النسخ زيادة (و).

(١١) في أ (الرخصة) كقول الشافعية في إعتاق الرهن: عبد الرهن إنه باطل كالبيع، فنقول: نمنع

إنه كالبيع، لأنه يحتمل الفسخ بخلاف العتق فافترقا.

(١٢) في ب (فإذا).

(١٣) في أ و ج (تفضيل).

(١٤) في أ (يرجح).

بقياس آخر، وكذا الحديث، والكتاب، وإنَّما يترجح بقوة فيه.

وكذا صاحب الجراحات لا يترجح على صاحب جراحة واحدة حتى تكون الدية نصفين.

وكذا قلنا^(١): الشفيهان^(٢) في الشقص المبيع السهمين متفاوتين [في استحقاق الشفعة حتى يكون المبيع بينهما على عدد رؤوسهما]^(٣). وما يقع فيه الترجيح أربعة:

١- بقوة الأثر^(٤) كالأستحسان في معارضة القياس.

٢- وبقوة إثباته^(٥) على الحكم المشهود به [ج ٧٢] كقولنا في صوم رمضان: إنه متعين أولى من قولهم إنه^(٦) صوم فرض؛ لأن هذا مخصوص في الصوم بخلاف التعين^(٧) فقد تعدى إلى الودائع^(٨)، والمغصوب^(٩)، ورد^(١٠) البيع الفاسد، وبكثرة^(١١) أصوله^(١٢)، وبالعدم عند العدم^(١٣) وهو العكس.

(١) لفظ (قلنا) ساقط من أ.

(٢) في أ (الشفيهان)، وفي ج (الضعيفان).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٤) لفظ (الأثر) ساقط من أ.

(٥) في أ (ثابتة).

(٦) لفظ (إنه) ساقط من أ.

(٧) في أ وج (المتعين).

(٨) فلا يشترط أن يعين أن هذا الرد رد الوديعة بل المهم إخراجه عن العهدة بأي جهة رده.

(٩) وكذلك رد المغصوب لا يحتاج إلى التعيين.

(١٠) أي: المبيع وكذا المبيع الفاسد لا يحتاج رده إلى تعين.

(١١) مثل القول بعدم تكرار مسح الرأس بالقياس على التيمم ومسح الخف والجيرة والجورب.

(١٢) في أ (أصول).

(١٣) لقول الحنفية: إنَّ مسح الأذن مسح لا يسن تكراره فهو مرجح على تعليل الشافعية إنه ركن يسن تثليثه فإنه ينعكس بما ليس بمسح، وسبق تكراره كالوجه، أمَّا قولهم فلا ينعكس فإن المضمضة تتكرر وليست بركن.

وإذا تعارضاً ضرباً ترجح^(١) الصنعة، كان الرجحان بالذات^(٢) [أحق منه في الحال؛ لأن الحال قائمة بالذات]^(٣) تابعة له فينقطع حق المالك بالطبخ والشيء؛ لأن^(٤) الصنعة قائمة بذاتها^(٥) [ب ٥٦] من كل وجه والعين هالكة من^(٦) وجه.

وقال الشافعي - رحمه الله - بقي^(٧) صاحب الأصل أحق؛ لأن الصنعة قائمة بالمصنوع؛ لأنها^(٨) تابعة له.

والترجيح^(٩) بغلبة الاشتباه، وبالعوم، [أ ٥٧] وقلة الأوصاف فاسد.

انتقال العِلل:

إذا ثبت دفع العِلل^(١٠) بما ذكرنا كانت غايته أن يلجأ^(١١) إلى الانتقال وهو أربعة أقسام^(١٢):

١- إما أن ينتقل من علة^(١٣) أخرى لإثبات العلة^(١٤) الأولى^(١٥).

(١) في ب وج (ترجيح).

(٢) في أ (في الذات).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٤) لفظ (لأن) مكرر في أ.

(٥) في أ (بذاتينا).

(٦) في ب وج زيادة (كل).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٨) لفظ (لأنها) ساقط من أ.

(٩) في ب (ولترجيح).

(١٠) في ب (المعلل).

(١١) في ب (يلحق).

(١٢) لفظ (أقسام) ساقط من أ.

(١٣) لفظ (علة) ساقط من ب.

(١٤) لفظ (العلة) ساقط من أ.

(١٥) كالتعليل بالوصف الممنوع في وصف السائل كقولنا: في الصبي المودع إذا استهلك الوديعة لم يضمن، لأنه مسلط، فلما أنكر الخصم التسليط احتاج إلى إثباته، بقوله: ليس الصبي أهلاً=

- ٢- أو ينتقل من حكم إلى حكم آخر بالعلة الأولى^(١).
- ٣- أو ينتقل إلى حكم آخر وعلى أخرى^(٢) [ج ٧٣].
- ٤- أو ينتقل من علة إلى علة أخرى لإثبات الحكم الأول لإثبات العلة الأولى^(٣).
وهذه^(٤) الوجوه صحيحة إلا الرابع^(٥).
- ومحاجة^(٦) الخليل -عليه السلام-^(٧) مع اللعين نمرود^(٨) ليست من هذا^(٩)
القبيل^(١٠)؛ لأن الحجة الأولى كانت لازمة^(١١) إلا أنه اندفع دفعاً للاشتباه.

فصل:

جملة ما يثبت^(١٢) بالحجج التي سبق ذكرها شيئان: الأحكام، وما يتعلق به

-
- =للحفظ؛ وإيداع المال إلى من ليس أهلاً للحفظ تسليط على هلاكه.
- (١) كقولنا: إن الكتابة عقد يحتمل النسخ، فلا يمنع الصرف إلى الكفارة، كالإجارة.
 - (٢) كما إذا علل على جواز إعتاق المكاتب الذي لم يؤد شيئاً من بدل الكتابة عن الكفارة، بأن الكتابة عقد يحتمل الفسخ بالإقالة أو بعجز المكاتب عن الأداء فعلاً فلا يمنع من الصرف إلى الكفارة.
 - (٣) تبين المسألة السابقة بأن يقول: إن عندي هذا العقد لا يمنع من التأخر بل المانع نقصان الرق فيقول المعلن: هذا عقد معاملة بين العباد كسائر العقود فوجب أن لا يوجب نقصاناً في الرق.
 - (٤) في أ (هؤلاء).
 - (٥) وذلك؛ لأن مجالس المناظرة لم ينعقد إلا لإبانة الحق، وإنما تحصل الإبانة إذا كان الدليل متناهيًا؛ بحيث إذا لزمه النقض قيل منه الاحتراز عن الأوصاف الزائدة.
 - (٦) جواب سؤال، إذا كان الوجه الرابع غير صحيح وهو: الانتقال من حجة إلى أخرى، فلماذا انتقل الخليل -عليه السلام- في محلجته للنمرود من حجة إلى أخرى؟ فأجاب بهذا.
 - (٧) وهو أشهر من أن يعرف وهو خليل الله ونبيه إبراهيم بن تارح بن ناحدرين بن سروج بن رعو بن فايح بن عابدين بن سالم بن أرفكشار بن سام بن نوح عليهما السلام. ينظر: قصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار، دار الكتب بيروت - لبنان، ط ٣١، ١٤٠٦، ١٩٨٦، ص ١٠٦.
 - (٨) لفظ (النمرود) ساقط من أ.
 - (٩) في أ (هذه).
 - (١٠) لفظ (القبيل) ساقط من أ.
 - (١١) في ب (لازماً).
 - (١٢) في أ (ثبت).

أقسام الأحكام من حيث العائدية:

أمّا الأحكام فأربعة:

١- حقوق^(٢) الله خالصة.

٢- وحقوق العباد خالصة.

٣- وما اجتماعا فيه^(٣) وحق الله تعالى^(٤) غالب كحد القذف.

٤- وما^(٥) اجتماعا فيه وحق العبد غالب كالقصاص.

وحقوق الله تعالى ثمانية أنواع^(٦):

١- عبادة محضة خالصة كالإيمان وفروعه^(٧) وهي^(٨) أنواع ثلاثة: أصول^(٩)،

ولواحق^(١٠)، وزوائد^(١١) [ب ٥٧].

٢- وعقوبات كاملة كالحدود^(١٢).

٣- وعقوبات قاصرة كحرمان^(١٣) الميراث^(١٤).

(١) في أوج (بالأحكام).

(٢) في أ (فحقوق).

(٣) في ب وج زيادة (الحقان).

(٤) لفظ (تعالى) ساقط من أ.

(٥) في أ (وأما).

(٦) لفظ (أنواع) ساقط من أ.

(٧) والتي لا تصح بدونه كالصلاة والزكاة.

(٨) أي: العبادات؛ لأن الإيمان يصح بدونهما.

(٩) كالتيصدق في الإيمان، وكالصلاة في فروعه.

(١٠) كالإقرار، وكالزكاة.

(١١) كتكرار الشهادتين، وكالنوافل.

(١٢) كحد الشرب.

(١٣) في ب (كحرمات).

(١٤) لأنه حق لله تعالى إذ لا تقع لمقتول، وعقوبة في حق القاتل بجنايته إذ حرم من الميراث مع=

٤- وحقوق دائرة الكفارات^(١).

٥- وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر^(٢). [٥٨١]

٦- ومؤنة فيها معنى العبادة كالعشر^(٣). [ج ٧٤]

٧- ومؤونة فيها معنى العقوبة كالخراج^(٤).

٨- وحق قائم بنفسه كخمس الغنائم، والمعادن.

وحقوق العباد كبذل المتلفات، والمغصوبات وغيرها^(٥).

وهذه الحقوق تنقسم: إلى أصل، وخلف:

فالإيمان أصله التصديق والإقرار، ثم صار الإقرار أصلاً مبتدأ خلفاً عن التصديق

في أحكام الدنيا^(٦). ثم صار أداء^(٧) أحد الأبوين الإيمان في حق الصغير خلفاً عن

أدائه^(٨) ثم صارت تبعية أهل الدار خلفاً عن تبعية الأبوين في إثبات الإسلام.

وكذلك الطهارة بالماء أصل، والتيمم خلف عنه، ثم هذا الخلف عندنا مطلق،

وعند الشافعي - رحمه الله -^(٩) ضروري.

= استحقاقه للقرابة إلا أنها قاصرة من حيث إن القاتل لم يلحقه ألم لا في بدنه ولا نقص في حاله.

(١) لأن فيها معنى العبادة لله تعالى كالصوم، والفدية قربة لله تعالى، وعقوبة لأنها لم تجب ابتداء بل لقيامه بفعل فأجزأ به.

(٢) من حيث المؤنة؛ لأنها تجب على الغير بسبب الغير كالنفقة، ومن حيث العبادة؛ لأن اسمها صدقة من وجه؛ ولأنها طهرة للصائم عما تلفظ به من سوء فضلاً عن ذلك أن النية جعلت شرطاً لصحتها.

(٣) لأن مصرفها الفقراء؛ ولا اعتبار تعلقها بالأرض؛ ولأن الأرض هي الأصل كانت المؤنة هي بمعنى الأصل.

(٤) عقوبة؛ لأن فيها إعراضاً عن الجهاد ومن حيث المؤنة فيها ما تقدم في العشر.

(٥) كالدية، والنكاح، والطلاق وكذلك غيرها.

(٦) بحيث إن من أكره على الإسلام وتلفظ به دون التصديق بقلبه يحكم عليه بالإيمان.

(٧) لفظ (أداء) ساقط من أ.

(٨) وذلك سبب عجزه.

(٩) لفظ (رحمه الله) ساقط من أ.

لكن^(١) الخلافة^(٢)؛ لأصالة الماء والتراب في قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعند محمد، وزفر بين الوضوء، والتيمم^(٤).

ويبتنى^(٥) عليه مسألة^(٦) إمامة التيمم المتوضئين، والخلافة لا تثبت إلا بالنصر أو دلالة.

وشرطه^(٧) عدم الأصل للحال^(٨) على احتمال الوجود ليصير السبب منعقداً للأصل فيصبح الخلف. وأما^(٩) إذا^(١٠) لم يحتمل الأصل الوجود [ب٥٨] فلا يظهر هذا في يمين الغموس، والخلف على مس السماء^(١١).

أقسام ما تتعلق به الأحكام:

وأما القسم الثاني فأربعة:

الأول: السبب وهو أقسام:

سبب حقيقي - وهو ما يكون طريقاً إلى الحكم من غير أن يضاف [أ٥٩] إليه وجوب ولا وجود، ولا يعقل فيه معاني^(١٢) العلل لكن يتخلل بينه وبين الحكم محله لا

(١) في أ (لكثرة).

(٢) في أ وب (الخلاف).

(٣) لفظ (لا) ساقط من أ.

(٤) ينظر: الخلاف في كشف الأسرار للمصنف رحمه الله تعالى ٢/ ٢٢٤.

(٥) في أ (تبتنى).

(٦) لفظ (مسألة) ساقط من ب.

(٧) أي شرط الخلف.

(٨) لفظ (للحال) ساقط من أ.

(٩) في أ (فأما).

(١٠) لفظ (إذا) ساقط من أ.

(١١) لا مكان مس السماء بالجملة إلا أنه معدوم عُرْفاً وعادة فانتقل الحكم إلى الخلف.

(١٢) في ب وج (معنى).

تضاف إلى السبب. كدلالة إنسان^(١) إنساناً لسرقة مال إنسان، أو لقتله^(٢) فإن أضيفت العلة إليه صار للسبب^(٣) حكم العلل كسوق الدابة وقودها^(٤)، و^(٥) اليمين بالله تعالى^(٦) [أو بالطلاق، أو العتاق سمي سبباً مجازاً]^(٧)؛ ولكن له^(٨) الشبهة الحقيقية حتى يبطل التخيير^(٩) التعليق؛ لأن قدر ما وجد من الشبهة لا يبقى إلا في محله، كالحقيقة لا تستغنى^(١٠) عن المحل، فإذا فات المحل بطل. بخلاف تعليق الطلاق بالملل في المطلقة ثلاثاً؛ لأن ذلك الشرط في حكم المعلن فصار معارضاً لهذه الشبهة السابقة عليه، والإيمان المضاف سبب للحال^(١١) وهو أقسام العلل، وسبب له^(١٢) شبهة العلة^(١٣) منا ذكرنا.

والثاني: العلة [ج ٧٦]، وهي^(١٤) ما يضاف إليه وجوب الحكم ابتداءً هي^(١٥)

(١) لفظ (إنسان) ساقط من أ.

(٢) في أ (قتله).

(٣) في أ (السبب).

(٤) في أ (وقوده).

(٥) في ب (أو).

(٦) لفظ (تعالى) ساقط من أ.

(٧) ما بين المعكوفتين في أ ربكة في صياغة المتن [سمي سبباً مجازاً له بالطلاق أو العتاق] وفي ج [أو بالطلاق أو بالعتاق يسمى سبباً مجازاً] ومع ذلك فإن الجملتين غير موجودتين في أصل ب و ج بل أضيفتا بخط اليد مؤخراً، اعني ليست بخط الناسخ.

(٨) لفظ (له) ساقط من أ.

(٩) في ب و ج (التفسير).

(١٠) من ب (لا يستغنى).

(١١) في أ (الحال).

(١٢) في أ و ج (وسببه).

(١٣) في أ و ج (العلل).

(١٤) في النسخ (هو).

(١٥) في ب و ج (هو).

سبعة أقسام:

- ١-علةٌ اسماً وحكماً معنى، كالبيع المطلق للملك. [ب٥٩]
 - ٢-وعلةٌ اسماً لا حكماً ولا معنى، كالإيجاب المعلق بالشرط.
 - ٣-وعلةٌ اسماً ومعنى لا حكماً، كالبيع بشرط الخيار، والبيع الموقوف، والإيجاب المضاف إلى وقت، ونصاب الزكاة قبل مضي الحول، وعقد الإجارة [أ٦٠].
 - ٤-وعلةٌ في حيزٍ^(١) الأسباب [لها شبهة الأسباب]^(٢)، كشراء القريب، ومرض الموت، والتزكية عند أبي حنيفة، وكذا كل ما هو على العلة^(٣).
 - ٥-ووصفٌ له شبهة العلل^(٤) كأحد وصفي العلة^(٥).
 - ٦-وعلةٌ معنى وحكماً لا اسماً كآخر وصفي العلة.
 - ٧-وعلةٌ اسماً وحكماً لا معنى - كالسفر، والنوم للترخيص^(٦)، والحدث.
- وليس من صفة العلة الحقيقية تقدمها على الحكم بل الواجب اقترانها معاً كالاستطاعة مع الفعل. وقد يقام السبب^(٧) الداعي والدليل مقام المدعى^(٨) والمدلول وذلك؛ إمّا لدفع الضرورة والعجز، كما في الاستبراء وغيره^(٩) [ج٧٧]، أو^(١٠) للاحتياط كما في تحريم الدواعي، أو لدفع الحرج كما في السفر والطهر^(١١).

(١) في ب (خير).

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٣) لفظ (العلة) ساقط من أ.

(٤) في أ (بالعلل).

(٥) في أ (بالعلل).

(٦) في أ (للرخصة).

(٧) في ب وج زيادة (و).

(٨) في أ (المدعي)، وفي ب (المدعو).

(٩) في أ (غيرها)، وفي ج (غيرهما).

(١٠) في أ (و).

(١١) في أ (والطهر).

والثالث: الشرط:

وهو ما يتعلق به الوجود دون الوجوب وهو خمسة:

- ١- شرط محصن، كدخول الدار للطلاق المعلق به^(١).
- ٢- وشرط هو في حكم العلل، [كحفر البئر]^(٢)، وشق الزق.
- ٣- وشرط له حكم الأسباب [ب ٦٠]، كما إذا حل قيد عبد حتى أبق.
- ٤- وشرطُ اسماً لا حكماً كأول الشرطين^(٣) في حكم تعلق^(٤) بهما، كقوله: إن دخلت هذه الدار [وهذه الدار]^(٥) فأنت طالق^(٦).
- ٥- وشرطُ هو كالعلاقة الخالصة، كالإحصان في الزنا.

علامة الشرط:

وإنما يُعرف الشرط [أ ٦١] [بصيغته كحروف الشرط]^(٧)، أو دلالته كقوله: المرأة التي أتزوجها^(٨) فهي^(٩) طالق ثلاثاً؛ فإنه بمعنى الشرط دلالة لوقوع الوصف في النكرة^(١٠) ولو وقع في المعين^(١١) لما صلح^(١٢) دلالة^(١٣) نص الشرط بجمع^(١٤)

(١) لفظ (به) ساقط من أ.

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٣) في ب (الشرط).

(٤) في أ (تعليق)، وفي ب وج (متعلق).

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ. في أ (حر).

(٦) في أ (حر).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(٨) في ب وج (انتزوج).

(٩) لفظ (فهي) ساقط من أ.

(١٠) في أ (الفكرة).

(١١) في أ (العين).

(١٢) في أ (صح).

(١٣) لفظ (دلالة) ساقط من ب وج.

(١٤) في ب (بجميع).

الوجهين^(١).

والرابع: العلامة: وهو ما يعرف الوجود من غير أن يتعلق به وجوب^(٢) ولا وجود كالإحصان حتى لا يضمن شهوده^(٣) إذا رجعوا بحال.

فصل في أسباب^(٤) الأهلية:

^(٥)العقل: معتبر لإثبات الأهلية، وأنه خلق متفاوتاً. [ج ٧٨]

وقالت الأشعرية^(٦): لا عبرة للعقل أصلاً دون السمع، وإذا جاء السمع فله العبرة دون العقل.

وقالت المعتزلة: إنه علة موجبة لما استحسنه ومحركة لما استقبحه [على القطع]^(٧) فوق العلل الشرعية، فلم يثبتوا بدليل الشرع ما لا يدركه العقل^(٨).

وقالوا: لا عذر لمن عقل في الوقف عن الطلب، وترك الإيمان. والصبي العاقل، مكلف بالإيمان ومن لم يبلغه الدعوة أصلاً^(٩) إذا لم يعتقد إيماناً [ب ٦١] ولا كفرأ كان من أهل النار.

ونحن نقول في الذي لم تبلغه الدعوة إنه غير مكلف بمجرد العقل فإذا لم يعتقد

(١) في أ (الوصفين).

(٢) في ب (وجود لا وجوب).

(٣) في ب (شهوده).

(٤) في ب وج (بيان).

(٥) في أ وج زيادة (و).

(٦) وهم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري - رحمه الله - المنتسب إلى أبي موسى الأشعري - رضي الله عنهما - ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز ١ / ١١٩.

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٨) في ب (العقول).

(٩) لفظ (أصلاً) ساقط من أ.

إيماناً ولا كُفراً كان معذوراً. وإذا^(١) أعانه الله تعالى^(٢) بالتجربة وأمهله لدرك العواقب^(٣) [٦٢١] لم يكن معذوراً وإن لم تبلغه الدعوة.

وعند الأشعرية: إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك، أو اعتقد الشرك ولم تبلغه الدعوة كان معذوراً، ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم، وعندنا يصح وإن لم يكن مكلفاً به.

أنواع الأهلية:

والأهلية نوعان^(٤):

١ - أهليةٌ وجوب:

وهو بناء على [ج ٧٩] قيام الذمة، والآدمي^(٥) يولد وله ذمة^(٦) صالحة للوجوب [له وعليه]^(٧) غير أن الوجوب غير مقصود بنفسه فجاز له أن يبطل لعدم حكمه. فما كان من حقوق العباد من العزم، والعوض، [ونفقة الزوجات والأقارب]^(٨) لزمه وما كان من عقوبة كالقصاص^(٩) أو جزاء ولم يجب عليه. وحقوق الله تعالى تجب^(١٠) متى صح القول بحكمه كالعشر، والخراج ومتى بطل القول بحكمه لا تجب كالعبادات الخالصة، والعقوبات.

(١) في ب وج (فإذا).

(٢) لفظ (تعالى) ساقط من أ.

(٣) في أ (الصواب).

(٤) في أ (أنواع).

(٥) في أ (الأولي).

(٦) في ج (صفة).

(٧) ما بين المعكوفتين ساقط من أ وج.

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٩) لفظ القصاص ساقط من أ.

(١٠) في ب وج زيادة (على النصبي).

٢- وأهليّة أداء: وهي نوعان:

أ- قاصرة: تبنى على الضرورة القاصرة من العقل القاصر، والبدن الناقص كالصبي [ب٦٢] العاقل، والمعتوه البالغ، ويبنى^(١) عليها صحة الأداء.

ب- وكاملة: تبنى على القدرة الكاملة من العقل الكامل، والبدن الكامل ويبنى عليها وجوب الأداء، وتوجه الخطاب.

والأحكام منقسمة في هذا الباب إلى ستة: [ج ٨٠]

١- فحق^(٢) الله تعالى: إن كان حسناً، لا يحتمل غيره كالإيمان وَجَبَ القول بصحته من الصبي بلا لزوم أداء.

٢- وإن كان قبيحاً [أ٦٣] لا يحتمل غيره كالكفر لا يجعل^(٣) عفواً.

٣- وما هو بين الأمرين كالصلاة وغيرها يصح الأداء من غير لزوم عهدة.

٤- وما كان من غير حقوق الله تعالى وإن كان نفعاً محضاً كقبول الهبة، تصح أصلاً^(٤) مباشرة.

٥- وفي الضرر^(٥) المحض كالطلاق، والوصية يبطل^(٦) أصلاً^(٧).

٦- وفي الدائر بينهما كالبيع ونحوه يملكه^(٨) برأي الولي.

وقال الشافعي - رحمه [الله تعالى] -^(٩): كل منفعة يمكن تحصيلها له بمباشرة وليه لا

(١) في أ وج (تبنى).

(٢) في أ (فحقوق).

(٣) في ب (لا يحتمل).

(٤) لفظ (أصلاً).

(٥) في أ (الصفات).

(٦) في ج (فيه).

(٧) لفظ (أصلاً) ساقط من أ.

(٨) في ب وج (يملكه).

(٩) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

تعتبر^(١) عبارته^(٢) فيه، كالإسلام والبيع. وما لا يمكن تحصيله بمباشرة وليه تعتبر^(٣) عبارته^(٤) فيه^(٥)، كالوصية واختيار أحد الأبوين^(٦).

عوارض الأهلية:

فصل^(٧) والأمور المعترضة على الأهلية نوعان:

الأولى: سماوية:

١- وهو الصُّغَر:

وهو في أول أحواله كالجنون لكنه إذا عقل فقد أصاب ضرباً من أهلية الأداء، فيسقط^(٨) به ما يحتمل السقوط عن البالغ [ب٦٣] فلا يسقط عنه فريضة الإيمان حتى إذا أداه كان فرضاً ووضع^(٩) عنه إلزام الأداء.

وجملة الأمر: أن توضع^(١٠) عنه العهدة، ويصح منه، وله ما لا عهدة فيه فلا يحرم الصبي^(١١) [ج٨١] عن الميراث بالقتل عندنا [أ٦٤]، بخلاف الكفر، والرق، والجنون^(١٢)، ويسقط به^(١٣) كل العبادات لكنه^(١٤) إذا لم يمتد الحق بالنوم، وحدّ

(١) في أ (لا يعتبر) وفي ب (يعتبر).

(٢) في ب (عبادته).

(٣) في أ (يعتبر)، وفي ج (لا تعتبر).

(٤) في ب (عبادته).

(٥) لفظ (فيه) ساقط من أ.

(٦) أي: في الحضانة.

(٧) لفظ (فصل) ساقط من أ.

(٨) في أ (فقط).

(٩) في أ (وضع)، وفي ب و ج (يوضع).

(١٠) في ب و ج (يوضع).

(١١) لفظ (الصبي) ساقط من أ.

(١٢) في ج (كل).

(١٣) أي بالجنون.

(١٤) في أ (لكن).

الامتداد في الصلاة: أن يزيد على يوم وليلة.

وفي الصوم: باستغراق الشهر.

وفي الزكاة: باستغراق الحول.

وأبو يوسف أقام أكثر الحول مقام الكل.

٢- والعته:

بعد البلوغ^(١) وهو كالصبا^(٢) مع العقل في كل الأحكام حتى لا يمنع صحة القول والفعل لكنه يمنع العهدة. وأما ضمان ما استهلكه^(٣) من الأمور فليس بعهدة. وكونه صيباً^(٤)، أو معتوهاً - لا ينافي عصمة المحل، ويوضع عنه الخطاب كالصبي، والولي عليه ولا يلي على غيره.

٣- النسيان:

وهو^(٥) لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى، لكن النسيان إذا كان غالباً كما في الصوم، والتسمية في الذبيحة، وسلام الناسي في القعدة الأولى يكون عفواً ولا يجعل عذراً في حقوق العباد.

٤- النوم:

وهو عجز عن استعمال القدرة، فأوجب تأخير الخطاب [ج ٨٢] ولم يمنع الوجوب^(٦) وينافي الاختبار أصلاً حتى [ب ٦٤] بطلت عبارته^(٧) في الطلاق، والعناق،

(١) لفظ (البلوغ) ساقط من ج .

(٢) في أ (كالصبي) .

(٣) في أ (بتهلك) .

(٤) في أ وج زيادة (مخدوراً) .

(٥) لفظ (هو) ساقط من أ .

(٦) في ب وج زيادة (والقضاء) .

(٧) في ب (عباداته)، وفي ج (عباراته) .

والإسلام، والردة، [والبيع، والشراء]^(١) ولم يتعلق بقراءته وكلامه، وقهقهته^(٢) في الصلاة حكم [٦٥].

٥- والإغماء:

هو ضرب مرض يضعف القوى، ولا يزيل الحجا^(٣) بخلاف^(٤) الجنون فإنه يزيله، وهو كالنوم حتى بطلت عبادته^(٥) بل أشد منه فكان حدثاً بكل حال.

وقد يحتمل الامتداد فيسقط به الأداء كما في الصلاة، إذا زاد على يوم^(٦) وليلة باعتبار الصلاة عند محمد - رحمه الله تعالى - وباعتبار الساعات عندهما^(٧)، وامتداده^(٨) في الصوم نادر فلا يعتبر^(٩).

٦- والرق:

وهو عجز حكمي شرع جزاء في الأصل^(١٠) لكنه في البقاء صار من الأمور الحكيمة به يصير المرء عرضة للتملك والابتدال. وهو وصف لا ينجزئ كالعنق الذي هو^(١١) ضده.

وكذا الإعتاق عندهما لئلا يلزم الأثر بدون المؤثر، أو المؤثر بدون الأثر، أو تجزئ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٢) في أ (وقهقهه).

(٣) لفظ (الحجا) ساقط من أ.

(٤) في جميع النسخ زيادة (و).

(٥) في ب (عباراته).

(٦) لفظ (يوم) ساقط من ب.

(٧) ينظر: شروح المنار وحواشيه لابن ملك ٩٥٣/٢.

(٨) في ب وج (وامتدادها).

(٩) في أ (يتعين).

(١٠) في أ (للأصل).

(١١) لفظ (هو) ساقط من أ.

العتق. وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إنه إزالة [ج ٨٣] الملك تجزئ^(١) بالقول^(٢) لإسقاط الرق، وإثبات العتق حتى يتوجه^(٣) ما قلتم^(٤).

والرق ينافي مالكية المال لقيام المملوكية حالاً^(٥)؛ حتى لا يملك العبد والمكاتب التسري لا يصح منهما حجة الإسلام، ولا ينافي مالكية غير المال كالنكاح [ب ٦٥] والدم، وينافي الرق^(٦) كمال الحال في أهلية الكرامات^(٧) كالذمة^(٨)، والولاية^(٩)، [أ ٦٦] والحل لأربع نساء، وأنه لا يؤثر في عصمة الدم؛ لأن العصمة المؤتممة^(١٠) بالايان، والمقومة بداره، والعبد فيه^(١١) كالحر.

وإنما يؤثر في قيمته ؛ ولهذا يقتل الحر بالعبد، وصحّ أمان المأذون وإقراره بالحدود، والقصاص، والسرقه المستهلكة والقائمة، وفي المحجور^(١٢) اختلاف^(١٣).

٧- والمرض:

وأنه^(١٤) لا ينافي أهلية الحكم والعبادات^(١٥) ولكنه لما كان سبب الموت، وأنه عجز

(١) في ب (فنجزيا)، وفي ج (فنجز).

(٢) لفظ (بالقول) ساقط من ج.

(٣) في أ وج (يجتزي).

(٤) في أ (واقلتم).

(٥) لفظ (حالاً) ساقط من أ.

(٦) لفظ (الرق) ساقط من أ.

(٧) في ب وج زيادة (الدنيا).

(٨) في أ (كالخدمة).

(٩) في أ (الولاء).

(١٠) في أ وج (المؤثرة).

(١١) لفظ (فيه) ساقط من أ.

(١٢) في ب (المحجود).

(١٣) ينظر: كشف الأسرار ٢/ ٢٧٣.

(١٤) في أ (وهو)، وفي ب (فانه).

(١٥) في ب (العبادة).

خالص كان المرض من أسباب العجز فشرعت العبادات عليه بقدر المكنة^(١).
ولما كان الموت علة الخلافة^(٢) كان المرض [من أسباب تعلق حق الوارث والغريم
بما له فيكون]^(٣) من أسباب الحجر [على المريض]^(٤) بقدر ما يتعلق به صيانة الحق إذا
اتصل [به الموت صار المرض]^(٥) [ج ٨٤] بالموت مستنداً إلى أوله؛ حتى لا يؤثر المرض
فيها لا يتعلق به حق غريم^(٦)، ووارث، فيصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ
كالهبة، والمحابة ثم^(٧) تنقض^(٨) إن^(٩) احتيج إليه.
وما لا يحتمل النقض^(١٠) جعل كالمعلق بالموت - كالإعتاق إذا وقع على حق
غريم، أو وارث - بخلاف إعتاق الرأهن، حيث ينفذ؛ لأن حق^(١١) المرتهن في اليد دون
الرقبة.

٨- والحيض والنِّفاس [ب ٦٦]:

وهما لا^(١٢) يعدمان أهلية لكن الطهارة شرط للصلاة^(١٣)، وفي فوت الشرط فوت
الأداء وقد جعلت الطهارة [٦٧أ] عنهما شرط لصحة الصوم نصاً، بخلاف القياس فلم

(١) في ج (الممكنة)، وفي ب (الملكية).

(٢) في ب (الخلافة).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب وج.

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٦) في ب وج (أو).

(٧) في أ (لم).

(٨) في ب وج (يتنقض).

(٩) في ب وج (إذا).

(١٠) في ب وج (النسخ).

(١١) لفظ (حق) ساقط من ب.

(١٢) لفظ (لا) ساقط من أ.

(١٣) في أ (للصلاة شرط).

يتعد^(١) إلى^(٢) القضاء مع أنه لا حرج^(٣) في^(٤) قضائه، بخلاف الصلاة.

٩- الموت:

وأنه ينافي أحكام الدنيا مما فيه تكليف حتى بطلت الزكاة، وسائر القرب عنه، وإنما يبقى عليه المأثم^(٥) لا غير^(٦).

وما شرع عليه الحاجة غيره فإن كان حقاً^(٧) متعلقاً بالعين يبقى ببقائه، وإن كان [ج ٨٥] الأمر^(٨) ديناً لم يبق بمجرد الذمة؛ حتى يضم إليه مال^(٩)، أو ما تؤكد به الذمم وهو ذمة الكفيل؛ ولهذا قال أبو حنيفة - رحمه^(١٠) الله تعالى -^(١١) إن الكفالة بالبدن عن الميت المفلس لا تصح بخلاف العبد المحجور عليه^(١٢)؛ لأن ذمته في حقه كاملة. [وما شرع عليها صلة بطل إلا أن يوصي فيصبح من الثلث]^(١٣)، وإن كان حقاً له يبقى له ما تقتضي^(١٤) به الحاجة؛ ولذلك قدم تجهيزه^(١٥)، ثم ديونه، ثم وصاياه من ثلثه، ثم

(١) في أوج (يعتد).

(٢) في زيادة (بخلاف).

(٣) في أ (لما جرح).

(٤) لفظ (في) ساقط من أ.

(٥) في ب وج (الإثم).

(٦) لفظ (لا غير) ساقط من أ.

(٧) لفظ (حقاً) ساقط من أ.

(٨) لفظ (الأمر). ساقط من أ.

(٩) في ب (مالاً).

(١٠) لفظ (رحمه) ساقط من ب.

(١١) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(١٢) في أ (يعد) وهي ساقطة من النسخ والأصح (عليه).

(١٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب وج.

(١٤) في أ (ما ينقضي).

(١٥) في أ (جهازه).

وجبت^(١) الموارث^(٢) بطريق الخلافة^(٣) عنه نظراً^(٤) له فيصرف إلى من^(٥) يتصل به نسباً^(٦)، أو سبباً^(٧)، أو^(٨) ديناً [بلا نسب وسبب]^(٩)؛ ولهذا بقيت الكتابة^(١٠) بعد موت المولى، وبعد موت المكاتب عن وفاء [وباعتبار أن ما شرع له يبقى بعد موته]^(١١) الحاجة.

وقلنا: تغسل المرأة زوجها في عدتها [أ٦٨] لبقاء^(١٢) [ب٦٧] ملك الزوج في العدة، بخلاف ما إذا ماتت المرأة^(١٣)، لأنها مملوكة له^(١٤)، قد بطلت أهلية المملوكية بالموث مما لا يصلح لحاجته، كالقصاص؛ لأنه شرع عقوبته لدرك الثأر،^(١٥) وقد وقعت الجناية على أوليائه من وجه؛ لانتفاعهم بحياتهم فأوجبنا القصاص [ج٨٦] للورثة^(١٦) ابتداء.

والسبب انعقد للميت فيصبح عفو المجروح، وعفو الوارث^(١٧) قبل موت

(١) في ب وج (وجب).

(٢) في ب وج (الميراث).

(٣) في أ (الخلاف).

(٤) في أ وج (نظر).

(٥) في ب (ما).

(٦) أي قرابة.

(٧) أي زوجه.

(٨) في أ (و).

(٩) ما بين المعكوفتين ساقط من ج، وفي ب (بلا سبب ونسب).

(١٠) في ب (الكتابة).

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١٢) في ب (البقاء).

(١٣) لفظ (المرأة) ساقط من أ.

(١٤) لفظ (له) ساقط من أ.

(١٥) في ب وج (الثأر).

(١٦) في أ (عن الورثة).

(١٧) في أ (الموارث).

المجروح. وقال أبو حنيفة رحمه^(١) [الله تعالى]^(٢): إن القصاص غير موروث^(٣)؛ لما قلنا. وإذا انقلب مالا وصار موروثاً ووجب القصاص للزوجين، كما في الدية، وله حكم الأحياء في أحكام^(٤) الآخرة.

ثانياً: ومكتسب: وهو أنواع سبعة^(٥):

الأول - الجهل: [وهو أنواع:

جهل باطل]^(٦)، ولا يصلح^(٧) عذراً في الآخرة كجهل^(٨) الكافر، وجهل صاحب الهوى في صفات الله تعالى وأحكام الآخرة، وجهل الباغي؛ حتى يضمن مال العادل إذا أتلفه.

وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب، والسنة المشهورة^(٩) كالفتوى بين أمهات الأولاد، ونحو^(١٠) [القضاء بشاهد ويمين]^(١١).

والثاني - الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح، أو في موضع الشبهة:

فإنه^(١٢) يصلح^(١٣) عذراً وشبهة - كالمحتجم إذا أفطر على ظن أنها أفطرته، و^(١٤)

(١) في ب (الله).

(٢) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(٣) في أ وج (مورث).

(٤) في ج (حكم).

(٥) لفظ (سبعة) ساقط من أ.

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٧) في أ (لا يصلح).

(٨) في أ وج زيادة (الآخرة).

(٩) لفظ (المشهورة) ساقط من أ.

(١٠) في ب وج (ونحوه).

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(١٢) لفظ (فإنه) ساقط من ج، وفي ب (وإنه).

(١٣) في أ (يصح).

(١٤) لفظ (و) ساقط من أ.

كمن زنا بجارية والده على ظنّ أنّها [ب٦٨] تحل له .

والثالث- الجهل [٦٩أ] في دار^(١) الحرب من مسلم لم يهاجر إلينا^(٢)، وأنه يكون عذراً^(٣) له أو يلحق به جهل الشفيع، [ج٨٧] وجهل الأمة بالإعتاق، أو بالخيار. وجهل البكر بإنكاح^(٤)^(٥) الولي، أو جهل الوكيل، والمأذون بالإطلاق وضده.

٢- والشُّكر:

وهو أن كان من مباح^(٦) كشرب الدواء، وشرب^(٧) المكروه، والمضطر فهو^(٨) كالإغماء [فيمنع صحة^(٩) الطلاق، والعتاق^(١٠)، وسائر التصرفات] ^(١١). وإن كان السكر^(١٢) من محصور فلا ينافي الخطاب، وتلزمه^(١٣) أحكام الشرع، وتصح^(١٤) عباراته^(١٥) في الطلاق^(١٦)، والعتاق، والبيع، والشراء^(١٧)، والأقارير؛ إلاّ

(١) في أ (ديار) .

(٢) لفظ (إلينا) ساقط من ب .

(٣) في أ (عند) .

(٤) في أ وج (بالنكاح) .

(٥) في أ وب زيادة (من) هنا .

(٦) في أ (مصباح) .

(٧) في أ (كشرب) .

(٨) في ب (وهو) .

(٩) لفظ (صحة) ساقط من أ .

(١٠) في ب (العطف) .

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

(١٢) لفظ (السكر) ساقط من أ .

(١٣) في أ (يلزمه) .

(١٤) في أ (يصح) .

(١٥) في أ (عبارة) .

(١٦) في أ (بالطلاق) .

(١٧) في ب (الشراء) .

الردة، والإقرار بالحدود الخالصة.

٣- والهزل:

وهو أن يراد بالشيء ما لم يوضع له^(١) وما لا يصلح له اللفظ استعارة، وهو ضد^(٢) الجدل^(٣) وهو أن يراد بالشيء ما وضع له، أو^(٤) ما يصلح^(٥) له^(٦) اللفظ^(٧) استعارة. وانه^(٨) ينافي اختيار^(٩) الحكم والرضاء به، ولا^(١٠) ينافي الرضا بالمباشرة^(١١) فصار بمعنى خيار الشرط في البيع أبداً. وشرطه^(١٢): أن يكون صريحاً مشروطاً^(١٣) باللسان [إلا أنه لا^(١٤) يشترط ذكره في العقد، بخلاف خيار^(١٥) الشرط^(١٦)].

٤- والتلجئة:

كالهزل لا تنافي^(١٧) الأهلية ووجوب الأحكام، فإن تواضعا على الهزل بأصل البيع،

-
- (١) في ب (ولا وما) .
 - (٢) في ب (الحد) .
 - (٣) في أ (صح) .
 - (٤) في أ وج (و) .
 - (٥) في أ (صح) .
 - (٦) لفظ (له) ساقط من أ .
 - (٧) في ب (التلفظ) .
 - (٨) في أ وج (وإن) .
 - (٩) في ب (إخبار) .
 - (١٠) لفظ (لا) ساقط من ب .
 - (١١) في أ وج زيادة (اختيار المباشرة) .
 - (١٢) في ج (وشرط)، أي الهزل .
 - (١٣) في أ (شروطاً) .
 - (١٤) في أ (لم) .
 - (١٥) لفظ (خيار) ساقط من أ .
 - (١٦) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .
 - (١٧) في أ (ينافي) .

واتفقا على البناء [ب ٦٩] يفسد [ج ٨٨] البيع فيها^(١)، كالبيع بشرط^(٢) الخيار^(٣) [٧٠٩] أبداً. وإن اتفقا على الإعراض فالبيع صحيح، والهزل باطل. وإن اتفقا على أنها لم يحضرهما شيء، أو^(٤) اختلفا في البناء والإعراض فالعقد صحيح عند أبي حنيفة^(٥) خلافاً لهما فجعل^(٦) صحة الإيجاب أولى. وهما اعتبارا المواضعة^(٧) المتعدية^(٨) [إلا أن^(٩) يوجد ما يناقضها^(١٠)] ^(١١).

[وإن كان ذلك في القدر^(١٢)، فإن اتفقا^(١٣) على الجذ^(١٤) في^(١٥) العقد^(١٦) (١٧) بألف لكنهما تواضعا على البيع بألفين على أن أحدهما هزل^(١٨)] فإن^(١٩) اتفقا على الإعراض كان الثمن ألفين، [وإن اتفقا على^(٢٠) أنه له يحضرهما من الإعراض،

(١) لفظ (فيها) ساقط من ب .

(٢) لفظ (بشرط) ساقط من ب .

(٣) في أ (بالخيار) .

(٤) في ب (و) .

(٥) في ج (والإعراض والبناء) .

(٦) في ب وج (زيادة في) .

(٧) في ب (لإيجاب) .

(٨) لفظ (المتعدية) ساقط من أ .

(٩) في أ (الآن) .

(١٠) في أ و ب (ينافيها) .

(١١) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

(١٢) أي الثمن .

(١٣) لفظ (اتفق) ساقط من ب .

(١٤) في ب (الحد) .

(١٥) لفظ (في) ساقط من ب .

(١٦) لفظ (العقد) ساقط من ب .

(١٧) في ب زيادة (إن) .

(١٨) ما بين المعكوفتين ساقط من ج

(١٩) في ج (كأن) .

(٢٠) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

والبناء^(١) شيء^(٢)، أو اختلفاً، فالهزل باطل. والتسمية له^(٣) صحيحة عنده^(٤).

[وعندهما العمل بالمواضعة واجب، والألف الذي^(٥) هزلاً باطل، وإن اتفقا على البناء على المواضعة السابقة فالثمن ألفان عنده^(٦)، وإن كان ذلك في الجنس^(٧) فالبيع جائز على كل حال. وإن كان في الذي لا مال^(٨) فيه كالطلاق، والعتاق، واليمين فذلك صحيح والهزل باطل بالحديث^(٩).

وإن كان المال فيه تبعاً كالنكاح، فإن هزلاً^(١٠) بأصله فالعقد لازم والهزل باطل، وإن هزلاً بالقدر، فإن اتفقا على الإعراض فالمهر ألفان. وإن^(١١) اتفقا على البناء فالمهر^(١٢) ألف. وإن^(١٣) اتفقا على^(١٤) أنه لم يحضرهما شيء^(١٥) ^(١٦)، أو^(١٧) اختلفاً^(١٨)

(١) لفظ (البناء) ساقط من أ.

(٢) لفظ (شيء) ساقط من ب.

(٣) لفظ (له) ساقط من ب.

(٤) في ب (عندنا).

(٥) في أ و ب (التي).

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٧) لفظ (الجنس) ساقط من ج.

(٨) في ب و ج زيادة (له).

(٩) وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «ثلاث جدهن جد وهزلن جد النكاح، والطلاق، والعتاق».

(١٠) في أ (هزل).

(١١) في أ (فان).

(١٢) في أ (فالهزل).

(١٣) في أ (فان).

(١٤) لفظ (على) ساقط من أ.

(١٥) في أ (بشيء).

(١٦) في أ و ج زيادة (ما).

(١٧) في أ (و).

(١٨) في ج (اختلاف).

فالنكاح جائز بألف [٧١أ] وقيل بألفين .

وإن كان ذلك في الجنس: فإن اتفقا على الإعراض فالمهر ما سميا، وإن اتفقا على البناء [فالطلاق واقع والمال لازم] ^(١). واتفقا أنه لم يحضرهما شيء، أو اختلفا يجب مهر المثل.

وإن كان المال فيه مقصوداً كالخلع، والعق على مال ^(٢)، والصلح عن دم ^(٣) العمد ^(٤). فإن هزلاً بأصله، واتفقا على البناء - فالطلاق واقع، والمال لازم عندهما؛ لا الهزل لا يؤثر في الخلع أصلاً عندهما، ولا يختلف الحال عندهما بالبناء أو بالإعراض أو بالاختلاف، وعنده لا يقع الطلاق. وإن أعرضاً ^(٥) وقع الطلاق، ووجب المال إجماعاً. وإن اختلفا فالقول لمدعي الإعراض، وإن ^(٦) سكتا ^(٧) فهو جائز، والمال ^(٨) لازم إجماعاً ^(٩)، وإن كان في القدر ^(١٠)، فإن اتفقا على البناء فعندهما الطلاق واقع والمال لازم كله ^(١١)، وعنده يجب أن يتعلق الطلاق باختيارهما ^(١٢) [ج ٩٠]، وإن اتفقا على الإعراض لزم الطلاق ووجب ^(١٣) المال كله.

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

(٢) في أ (المال) .

(٣) لفظ (دم) ساقط من ب وج .

(٤) في ب وج (عمد) .

(٥) في ب (يؤثر) .

(٦) في ج (فان) .

(٧) في أ (سكتا) .

(٨) لفظ (المال) ساقط من أ .

(٩) أي: الخفية، لبطلان الهزل عندهما، ولرجحان الجدة عندهم - رحمهم الله تعالى - .

(١٠) في أ (العدد) .

(١١) لفظ (كله) ساقط من أ .

(١٢) في ب وج زيادة (ما لم تقبل) هنا .

(١٣) لفظ (ووجب) ساقط من أ، وفي ج زيادة (و) بين المال، وكله، وفي ب (ووجب كله) .

وإن اتفقا على^(١) أنه^(٢) لم يحضرهما [ب ٧٠] شيء^(٣) وقع الطلاق، ووجب المال كله.

وإن كان ذلك في الجنس يجب المسمى [عندهما بكل حال، وعنده إن اتفقا على الإعراض وجب المسمى]^(٤). وإن اتفقا على^(٥) البناء توقف الطلاق، وإن اتفق على^(٦) أنه لم يحضرهما شيء وجب المسمى [ب ٧١] ووقع الطلاق. وإن اختلفا فالقول لمدعي الإعراض.

وإن كان ذلك في الإقرار بما يحتمل الفسخ، أو بما لا يحتمله فالهزل يبطله [أ ٧٢] والهزل^(٧) بالردة كفر لا بما هزل به لكن بعين الهزل لكونه استخفافاً بالدين.

٤ - والسَّفه:

وهو خفة تعتري الإنسان فتبعته على العمل، بخلاف موجب الشرع والعقل، وإن كان أصله^(٨) مشروعاً^(٩)، وهو السَّرف، والتبذير؛ وذلك^(١٠) لا يوجب خللاً^(١١) في الأهلية^(١٢) ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع، ويمنع ماله عنه في أول ما يبلغ^(١٣) إجماعاً

(١) لفظ (على) ساقط من أ.

(٢) لفظ (أنه) ساقط من أ.

(٣) في ب وج زيادة (اختلفا).

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.

(٥) في أ زيادة (الإعراض) هنا.

(٦) لفظ (على) ساقط من أ.

(٧) في أ (فالهزل).

(٨) لفظ (أصله) ساقط من أ.

(٩) في ب وج زيادة (الربا).

(١٠) في ج (كذلك).

(١١) في أ (خلفاً)، وفي ب (خلفي).

(١٢) في أ (أهلية).

(١٣) في ب (تبلغ).

بالنص؛ [ج ٩١] وهو قوله تعالى (وَلَا تُؤْثِرُوا السَّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ^(١) لَكُمْ^(٢)). وأنه يوجب الحجر أصلاً عند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى^(٣)، وكذا^(٤) عندهما فيما لا يبطله الهزل.

٥ - والسفر:

وهو الخروج المديد وأدناه ثلاثة أيام، وأنه لا ينافي الأهلية والأحكام، لكنه من أسباب التخفيف بنفسه مطلق؛ لكونه من أسباب المشقة، بخلاف المرض؛ لأنه متنوع. فيؤثر في قصر^(٥) ذوات الأربع، وفي تأخير الصوم، لكنه لما كان من الأمور المختارة ولم يكن موجباً ضرورة لازمة.

قيل^(٦): انه إذا أصبح صائماً وهو مسافر، أو مقيم فسافر، لا يباح له الفطر بخلاف المريض [ب ٧٢] ولو أفطر المسافر^(٧) كان قيام السفر المبيح شبهة فلا يجب الكفارة، ولو^(٨) أفطر ثم سافر لا يسقط عنه الكفارة، بخلاف ما إذا مرض.

وأحكام السفر^(٩) تثبت^(١٠) بنفس الخروج^(١١) بالسنة المشهورة^(١٢)، وإن لم يتم

(١) (إلا به) ساقط من أ.

(٢) النساء ٥.

(٣) ما بين المعكوفتين من زيادتي.

(٤) في ج (كذلك).

(٥) لفظ (قصر) ساقط من ج، وفي أ (قصر).

(٦) وهي جواب لما أفتى به.

(٧) لفظ (المسافر) ساقط من أ.

(٨) في ب وج (وان).

(٩) في ب وج زيادة (حيث).

(١٠) في أ (يثبت).

(١١) حيث كان القياس إن لا يثبت الحكم قبل تمام العلة إلا أنه ترك القياس بالسنة تحقيقاً للرخصة.

(١٢) لفظ (المشهورة) ساقط من أ.

السفر علة^(١) يعد^(٢) تحقيقاً للرخصة.

٦- والخطأ:

وهو عذر صالح لسقوط حق الله تعالى إذا حصل عن اجتهاد ويصير [شبهة في العقوبة]^(٣) حتى [ج ٩٢] لا يَأْتُم [٧٣١] الخاطيء، ولا يأخذ بحد وقصاص، ولم يجعل عذراً في حق العباد حتى وجب عليه ضمان العدوان، ووجبت به الدية، وصح طلاقه، ويجب أن ينعقد بيعه إذا صدقه خصمه، ويكون بيعه كبيع المكره^(٤).

٧- والإكراه:

وهو إما أن يعدم الرضاء ويفسد الاختيار وهو الملجئ، أو يعدم الرضاء ولا يفسد الاختيار. أو لا يعدم الرضاء [ولا يفسد الاختيار]^(٥): وهو أن يهتم^(٦) بحبس أبيه، أو ابنه، وهو^(٧) بجملته لا ينافي الخطاب والأهلية؛ لأنه متردد بين فرض^(٨)، وحظر^(٩)، وإباحة^(١٠)، ورخصة^(١١)، ولا ينافي^(١٢) الاختيار أيضاً.

فإذا عارضه اختيار صحيح وجب ترجيح الصحيح على الفاسدان أمكن، وإلا بقي منسوباً إلى الاختيار الفاسد.

(١) لفظ (علة) ساقط من ب .

(٢) لفظ (يعد) ساقط من ب، وفي أ (بعد) .

(٣) ما بين المعكوفتين من ج .

(٤) في أ (المكره) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من أ .

(٦) أي: يغتنم .

(٧) لفظ (وهو) ساقط من أ، أي الإكراه .

(٨) كمن أكره على أكل ميتة بالقتل فانه يفترض عليه الإقدام .

(٩) كمن أكره على الزنا أيضاً بالقتل فانه يحرم الإقدام .

(١٠) كمن أكره على الإفطار أو فساد صومه بالقتل فإنه يباح له الفطر .

(١١) كمن أكره على إجراء كلمة الكفر .

(١٢) أي الإكراه .

ففي الأقوال لا يصلح [أن يكون] ^(١) المتكلم فيها آلة لغيره؛ لأن التكلم ^(٢) بلسان الغير [٧٣أ] لا يصح ^(٣) فاقصر ^(٤) عليه.

[فإن كان بما لا ^(٥) ينسخ ^(٦)، ولا يتوقف على الرضاء ولم يبطل بالاكراه ^(٧)] ^(٨)، كالطلاق ونحوه، وإن كان يحتمله ويتوقف على الرضاء، كالبيع ونحوه، ^(٩) [ج ٩٣] يقتصر على المباشرة إلا أنه ^(١٠) ينعقد فاسداً لعدم الرضاء. ولا تصح ^(١١) الأقاير كلها؛ لأن صحتها تعتمد ^(١٢) قيام المخبر به ^(١٣) وقد قامت دلالة عدمه.

أقسام الأفعال:

والأفعال قسمان:

أحدهما: كالأقوال فلا، يصلح فيه آلة لغيره كالأكل، والوطء فيقتصر الفعل على المكروه ^(١٤)؛ لأن الأكل بفم غيره لا يتصور [٧٤أ].

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

(٢) في أ (المتكلم) .

(٣) في ب (لا يجوز) .

(٤) في أ (فاقصرت) .

(٥) في أ وج زيادة (يتحمل) .

(٦) في أ (النسخ)، وفي ج (الفسخ) .

(٧) في أ (بالمكروه) .

(٨) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

(٩) في ب وج زيادة (و) .

(١٠) في ب (أن) .

(١١) في أ (يصح) .

(١٢) في ب (يعتمد) .

(١٣) في أ (المحيزة)، وفي ج (المخيرة) .

(١٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ج .

والثاني: ما^(١) يصلح المكروه^(٢) فيه^(٣) أن يكون الفاعل آلة لغيره كإتلاف النفس والمال فيجب القصاص على المكروه دون المكروه.
وكذا الدية على عاقله المكروه.

والحرّمات أنواع:

- ١- حرمة لا تتكشف ولا تدخلها^(٤) رخصة كالزنا بالمرأة، وقتل المسلم^(٥).
 - ٢- وحرمة تحتل السقوط أصلاً، كحرمة الخمر، والميتة.
 - ٣- وحرمة لا تحتل السقوط لكنها تحتل الرخصة كإجراء كلمة الكفر.
 - ٤- وحرمة تحتل السقوط [في الجملة]^(٦) لكنها لم تسقط بعذر الإكراه^(٧).
واحتملت أيضاً، كتناول المضطر^(٨) مال الغير.
- ولهذا إذا صبر في هذين القسمين حتى قتل صار شهيداً. [أ٧٥] [ب٧٤] [ج٩٤]

(١) في ب وج (مما).
(٢) لفظ (المكروه) ساقط من ب وج.
(٣) لفظ (فيه) ساقط من ب وج.
(٤) في ب وج (يدخلها).
(٥) في ب وج (النفس).
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من أ.
(٧) في أ (الكروه)، وفي ب (المكروه).
(٨) لفظ (المضطر) ساقط من أ.

٦٩	 القسم الثاني : النص محققاً
٧١	 مبحث أصول الشرع
٧١	 مبحث الكتاب
٧٢	 -أقسام اللفظ والمعنى
٧٣	 مبحث الخاص
٧٣	 -أقسام الخاص
٧٧	 مبحث الأمر
٨٠	 -حكم الأمر
٨١	 -أنواع الأداء
٨٢	 -أنواع القضاء
٨٤	 -القدرة التي يتمكن بها العبد من أداء ما لزمه
٨٦	 -أنواع الأمر من حيث التقيد بالوقت وعدمه
٨٩	 -تكليف الكافر

٨٩	مبحث النهي
٩١	مبحث العام
٩٣	-أدوات العموم
٩٦	مبحث لام التعريف
٩٨	مبحث المشترك
٩٨	-المؤول
٩٨	-الظاهر
٩٩	-النَّص
٩٩	-المفسر
٩٩	-المحكم
١٠٠	-الخفي
١٠٠	-المشكل
١٠٠	-المجمل
١٠١	-المتشابه
١٠١	-الحقيقة
١٠١	-المجاز
١٠٥	مبحث الاستعارة
١٠٨	مبحث إسناد الحكم إلى الأعيان
١٠٩	مبحث حروف المعاني
١١٧	مبحث حروف الجر
١٢٠	مبحث الظروف
١٢١	مبحث أدوات الشرط
١٢٤	مبحث الجمع

١٢٤	-الصريح
١٢٥	-الكناية
١٢٦	-الثابت بعبارة النص
١٢٦	-الاستدلال بإشارة النص
١٢٧	-دلالة النص
١٢٧	-الثابت باقتضاء النص
١٢٨	مبحث التنصيص على الشيء باسمه العلم
١٣٠	-المطلق والمقيد
١٣٢	مبحث الاقتران في اللفظ
١٣٣	-العام إذا ورد لسبب خاص
١٣٥	مبحث الرخصة والعزيمة
١٣٩	-أسباب الأحكام الشرعية
١٤٠	-بيان أقسام السنة
١٤٢	-شرائط الراوي
١٥٠	مبحث التعارض بين الأدلة
١٥٤	مبحث أنواع البيان
١٥٨	مبحث النسخ
١٦٠	مبحث أنواع أفعال النبي ﷺ
١٦١	مبحث أنواع الوحي
١٦٢	-شرع من قبلنا
١٦٢	-مذهب الصحابي
١٦٣	-مذهب التابعي
١٦٣	-باب الإجماع

١٦٥	-باب القياس
١٧٣	-استصحاب الحال
١٧٥	مبحث الحكم
١٧٧	-فصل الاستحسان
١٧٨	-شروط الاجتهاد
١٨٠	-أقسام المانع
١٨٠	-أنواع العلة
١٨٤	-التعادل والترجيح
١٨٦	-انتقال العلل
١٨٨	-أقسام الأحكام من حيث العائدية
١٩٠	-أقسام ما تتعلق به الأحكام
١٩٣	-علامة الشرط
١٩٤	-فصل أسباب الأهلية
١٩٥	-أنواع الأهلية
١٩٧	-عوارض الأهلية
٢١٣	-أقسام الأفعال
٢١٥	فهرست الآيات القرآنية
٢١٧	فهرست الأحاديث
٢١٩	فهرست الأعلام
٢٢١	فهرست الفرق والمصطلحات
٢٢٣	المصادر والمراجع